الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سطيف1

كلية العلوم الاقتصادية و العلو م التجارية و علوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير

في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال والتنمية مستدامة

تـــحـــت عـــنـــــــوان:

# دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

# في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)

إعداد الطالب:

عصماني مختار

إشراف أ. الدكتور:

صالحي صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| – أ.د عماري عمار | أستاذ التعليم العالي | جامعة سطيف-1- | رئيسا |
| – أ. د صالحي صالح | أستاذ التعليم العالي | جامعة سطيف-1- | مشرفا ومقررا |
| – أ.د عمر شريف | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة | مناقشا |
| – د فوزري عبد الرزاق | أستاذ محاضر | جامعة سطيف-1- | مناقشا |

السنة الجامعية: 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

# تشكرات

الحمد لله تبارك وتعالى إن أولى ما فغر به الناطق فمه، وافتتح به كلمه، حمدا لله، واجب على كل ذي مقاله أن يبدأ بالحمد قبل إفتتاحها كما بدئ بالنعمة قبل استحقاقها، والصلاة والسلام على سليل أكرم نبعة وقريع أشرف بقعة جاء بأمته من الظلمات إلى النور، وأفاء عليهم الظل بعد الحرور، محمد نبي الله وصفوته وخيرته من بريته وعلى آله وصحبه أجمعين

وإ عترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور: ***صالح صالحي*** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح السديدة والتوجيهات القيمة التي قدمها لي في سبيل إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص التقدير وجميل العرفان إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

ولا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم من الطور الإبتدائي إلى ما بعد التدرج، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

**مختـــار**

# إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا أولا وقبل كل شيء إلى شهداء أول نوفمبر

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى روح الجدة الكريمة رحمها الله.

إلى كل أفراد عائلة عصماني صغيرا وكبيرا.

إلى كل مخلص يحب هذا الوطن الغالي.

إلى كل الأصدقاء والإخوة

**مختـــار**

# مقدمة عامة

**مقدمة عامة**

إن النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدول، والمعيار الذي يقاس به أداء الحكومات والإنجاز الذي تقيم به الدول، لكن هذا النمو الذي من المفترض أن ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني للأمم، له قصة غير تلك التي يتم تداولها في الإعلام والتي تقول إن النمو شيء جيد والمزيد منه حتما شيء أفضل، ويرى غير واحد من المنظرين الاقتصاديين، أن في هذه القصة والصورة المنتشرة عن النمو الاقتصادي تنطوي على الكثير من التبسيط، بل والمغالطة، إذ أن الإجابة عن التساؤل الذي يقول هل النمو شيء جيد؟ لا تعبر دائما عن الحقيقة، حيث أن المسألة تعتمد على الكثير من المتغيرات. لذلك يمكن القول إنه وفي الكثير من الأحيان قد تكون للنمو الاقتصادي دلالة حسنة وجيدة، لكن في أحيان أخرى تكون له دلالات سيئة، وفي أحيان أخرى لا تكون له أي دلالات على الإطلاق. وليس المقصود هنا هو أن سعي الدول الحثيث لتحقيق أقصى درجات النمو الاقتصادي من أجل تحقيق أقصى درجات الرخاء لمواطنيها أمر خاطئ، بل المقصود هو أن السعي نحو النمو الاقتصادي دون الأخذ في الحسبان الاعتبارات المختلفة التي تؤثر على جدوى النمو الاقتصادي.

فاستدامة النمو الاقتصادي، أحد تلك الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وتحقيقها مرهون بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية والنفطية بوجه الخصوص، باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة بدلا من الاعتماد الأحادي على القطاع النفطي في تركيبة الناتج وهيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي سيؤدي إلى إرساء قواعد الاقتصاد الحقيقي وفك الارتباط بأشكال الاقتصاد الريعي، فالنمو الذي لا يحقق معدلات عالية ومستمرة على المدى الطويل، ويترتب عليه إهدار قاعدة الموارد الطبيعية المهددة بالنفاذ، وعدم استفادة غالبية المجتمع من تحسن المستوى المعيشي ستنتفي عنه صفة الاستدامة.

ولقد سعت الدول النفطية ومنها الجزائر، عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تنمية البنية التحتية وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني، والى المساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق استدامة في النمو الاقتصادي، فكان لابد من البحث عن مصادر مالية لتمويل برامجها التنموية، ويعتبر التمويل من المشكلات الأساسية والهامة التي تواجه عمليات التنمية.

فإذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية الاقتصادية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات، أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون

تغطية الواردات من جهة ثانية، فإن الوضع في الجزائر وفي الدول النفطية عموما يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة وكافية لتنفيذ مخططات التنمية.

ومن البديهي أن تستند الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية على العائدات النفطية، والتي ترتكز على إيرادات الجباية البترولية التي تهيمن على مجموع الموارد الضريبية، والتي تشكل استقرار للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

**أولا/ إشكالية الدراسة:**

بناء على ما سبق ذكره ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمويلها لبرامج التنمية الاقتصادية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق الجزائر لمبادئ الحكم الراشد وقواعد الشفافية في تسيير موارد الجباية البترولية؟
- هل تساهم الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؟
- هل تطبيق برامج التنمية الاقتصادية أدى إلى تحقيق استدامة في النمو الاقتصادي؟

**ثانيا/ فرضيات البحث:**

- إن ضمان كفاءة استخدام الجباية البترولية يحتاج إلى الشفافية في إدارة مواردها والاستناد إلى مبادي الحكم الراشد في تسييرها وهو ما ينطبق على حالة الجزائر.
- تساهم الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.
- لم تساهم البرامج التنموية في تحقيق استدامة للنمو الاقتصادي

**ثالثا/ حدود الدراسة:**

يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة من 2001 إلى حدود 2014 وذلك عبر التركيز على برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، والممتدة على طول الفترة السابقة.

**رابعا/ أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذا الموضوع، في إبراز مكانة إيرادات الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري وتنويعه، بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتبرز أهمية الجباية البترولية في مساهمتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية التي بدأت الجزائر في تنفيذها مع مطلع الألفية الجديدة.

**خامسا/أهداف الموضوع:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الجزائري.

- التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية.

- الوقوف على أداء القطاعات النفطية، ومدى قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي المستدام، خاصة القطاع الزراعي والصناعي.

**سادسا/ دوافع اختيار الموضوع:**

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور، ابرزها ما يلي:

- محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط، لبناء اقتصاد حقيقي وبالتالي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- إلقاء الضوء على مسؤولية الجيل الحالي في ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

**سابعا/ المنهج المتبع:**

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة وهذا أثناء التطرق إلى المفاهيم والمعطيات والإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية وبرامج التنمية الاقتصادية، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

المستدام، ومن ثم تحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاجه واستخدام بعض الأدوات الإحصائية في تحليل الإحصائيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا

**ثامنا/ الدراسات السابقة:**

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو درست أحد متغيرات بحثنا:

- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان، سنة 2012، كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى معاناة الاقتصاد لجزائري من نقمة الموارد وتأثير وفرتها على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش قطاع البترول والتراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري، الذي لم يستطع تطوير أي قطاع خارج المحروقات منذ ما يزيد عن 50 سنة، وهذا راجع إلى الممارسات المؤسساتية والسياسية التي تتسم بالعقلية الريعية، التي أدت إلى فشل كل عمليات الإصلاح الاقتصادي

- عكة عبد الغاني، **تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية، مع التركيز على حالة الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2010، عالج الباحث موضوعه بطرحه الإشكالية التالية: ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان النفطية خاصة العربية منها، وكان الهدف من هذه الدراسة، معرفة مكانة النفط في الحركية الاقتصادية والتنموية نتيجة لعدم وجود بدائل تضاهيه في الفعالية والتكلفة، إذ أنه مازال يسيطر على نسبة عالية في استهلاك الطاقة في العالم ومحل صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة خاصة وان التوقعات تشير أن اقتصاديات العالم ستظل تعتمد عليه خلال القرن الحالي كمصدر رئيسي للطاقة، وكذلك لمعرفة آثاره على اقتصاديات الدول النامية والعربية المنتجة للنفط. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن الاقتصاديات العربية تواجه تحديات كبيرة تمنعها من الاستفادة من المزايا التي يمنحها البترول، وهذا راجع لعدم وجود توازن اقتصادي يوفر الأداء السليم للنظام الاقتصادي، لأن الاقتصاديات العربية تتسم بكثير من الاختلالات البنيوية الجوهرية.

-John Mitchell & others, **resource Depletion**, **Dependence and Development** :**Algeri**a, Chtham house, November 2008.

واستعرض الباحثون من خلال هذه الدراسة، كيفية تحقيق استدامة النمو الاقتصادي باستغلال موارد النفط والغاز واستنزافها بطريقة مثلى في الجزائر، وقد توصلت هذ الدراسة أنه بالرغم من وفرة النفط ، الذي ساهم في بعض التحسن في أداء الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التوقعات باستمرار هذا التحسن على المدى المتوسط، يبقى الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى معالجة العديد من القضايا والقيام بعدة إصلاحات اقتصادية تضمن نمو عالي ومستدام على المدى الطويل في القطاعات الغير النفطية، وهذا من خلال زيادة القدرة على إدارة الثروة النفطية بكفاءة وشفافية والرفع من جودة الإنفاق العام، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية وتطوير القطاعات الغير الاستراتيجية.

- Teresa Ter-Minassian, **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil RevenueBoom**, the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.

وقد تطرق الباحث في هذ الدراسة، إلى اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل الطفرة النفطية الأخيرة(2000-2007)، ودور المالية( صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية والتشريع وتأثير أسعار النفط في الميزانية العامة، وقد أكدت الدراسة أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما أدى إلى انخفاض فعالية استخدام الإيرادات النفطية، رغم قيام العديد من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، والتي كان الهدف مناه تعزيز الإدارة المالية والمساعدة في تحقيق أهداف السياسة المالية على نطاق أوسع.

**ثامنا/ خطة البحث:**

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري بفصلين وآخر تطبيقي على النحو التالي:

جاء الفصل الأول بعنوان مدخل للمحروقات والجباية البترولية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المحروقات وأهم الأنشطة البترولية وكذلك إلى سوق المحروقات البترولية، كما سنتناول في المبحث الثاني إلى ماهية الجباية البترولية وأهم أنظمة الجباية البترولية والى الريع البترولي، سنخصص المبحث الثالث إلى التحديات التي تواجه تطور الجباية البترولية.

أما الفصل الثاني فسوف نتناول من خلاله، أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام و برامج التنمية الاقتصادية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو، التنمية والتنمية المستدامة، وفي المبحث الثاني سنبين مفهوم النمو الاقتصادي المستدام، تحدياته ومتطلبات تحقيقه، وفي المبحث الثالث سنستعرض أهم المفاهيم المتعلقة ببرامج التنمية الاقتصادية، مصادر تمويليها وأثرها على النمو الاقتصادي.

وسنبحث الفصل الثالث في مبحثه الأول إلى واقع قطاع المحروقات الجزائري، من خلال إعطاء خلفية تاريخية حول تطوره وعلى واقع الاحتياطات والإنتاج، ثم على التوجهات العامة لقطاع المحروقات. وسنتناول في مبحثه الثاني إلى الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر من 1962 إلى 2013، واهم التطورات التنظيمية والتشريعية التي عرفها القطاع وأثر ذلك على البيئة والشراكة الأجنبية والاستثمار، وسنتطرق في مبحثه الثالث إلى أهم التحديات التي تواجه الجباية البترولية في الجزائر.

وفي الفصل الرابع سنعالج دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية المطبقة في الجزائر وأثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي المستدام، حيث ستناول في المبحث الأول، مختلف أبعاد برامج التنمية الاقتصادية الثلاث وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو، وفي المبحث الثاني سنقوم بدراسة دور الجباية البترولية في تمويل البرامج التنموية من خلال تحليل إيرادات الميزانية العامة ونفقات التجهيز ومدى مساهمة الجباية البترولية فيهما، وسنستعرض في المبحث الثالث أثر البرامج التنموية على مختلف أبعد النمو الاقتصادي المستدام الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

# الفصل الأول:

# أهمية الجباية البترولية

# وخصائصها وأنظمتها

# والتحديات المرتبطة بها

**تمهيد:**

إن النشاطات الصناعية في مجال المحروقات متعددة ومختلفة، وهذا ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية والصناعية الأخرى، توليها الدول المنتجة وخاصة منها المصدرة للبترول أهمية كبرى، هذا ما يستوجب عليها وضع سياسة نفطية متينة وقوية قادرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط. ومن بين أهم عناصر السياسة النفطية، النظام الجبائي المتبع، فالمتغير الجبائي يقابل بتشريعات الدولة ذات السيادة ويستلزم المنافسة بين الدول عن طريق منافسة المؤسسات. ولهذا نجد الجباية البترولية خاصة تختلف في تطبيقاتها من دولة لأخرى.

و قد اكتسى نشاط القطاع النفطي منذ بداياته خصوصية شديدة وأهمية بالغة، بين الدول المنتجة والشركات العالمية النفطية، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته. أين تسعى الدول المنتجة الحصول على أكبر عائد مالي من القطاع النفطي، ومن أجل هذا حاولت تلك الدول وضع أنظمة جبائية بترولية توازن بين الحصول على العائد المالي الناتج عن الصناعة النفطية، وهذا عن طريق فرض ضرائب خلال مراحل الصناعة النفطية وبين جذب رؤوس الأموال التي تساهم في تطوير قطاع المحروقات.

لكن هذه الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة، والمتمثلة في الجباية البترولية تواجه عدة تحديات جعلت استفادة شعوب الدول المنتجة ضعيف جدا.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** مدخل للتعريف بقطاع المحروقات
- **المبحث الثاني:** أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها
- **المبحث الثالث:** تحديات تطور الجباية البترولية.

## المبحث الأول: مدخل إلى المحروقات

تعد المحروقات، أحد أهم المواد الأولية الاستراتيجية التي تحتاجها مختلف الاقتصاديات العالمية باعتبارها من أهم مصادر الطاقة، والتي تعتبر عامل أساسي في النشاطات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمعات. ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نبين ماهية المحروقات وتركيباتها الكيميائية وكيفية استخراجها، كما سنتطرق إلى أهميتها والى الأنشطة التي تتم لاستخراجها، وفي الأخير سنعرض الأسواق التي تتم فيها المعاملات التجارية الخاصة بالمحروقات. كل هذا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: ماهية المحروقات.
- المطلب الثاني: الأنشطة البترولية
- المطلب الثالث: سوق المحروقات العالمية

### المطلب الأول: ماهية المحروقات

تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية بميزات وخصائص معينة، أكسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعتها

**أولا/ المحروقات:**

تتكون المحروقات من كلمتين hydrogen & carbure أي الهيدروجين والكربون، وهو اسم شامل لأصناف مختلفة من الغاز والبترول لأنها تتكون أساسا من الهيدروجين (H) والكربون(C)[1].

يمكن أن تكون المحروقات حجرية سائلة أو غازية كما يمكن تقسيمها إلى عائلات مختلفة كل عائلة لها صيغتها ومميزاتها الخاصة بها.

**1-البترول:** يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، تعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%- 90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الأزوت، الفوسفاط، الأكسجين، والهليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65و 1.85 غ/سم$^{23}$ يقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل.

**2- الغاز الطبيعي:** يعتبر من أنظف المصادر الاحفورية ويحتوي على وحدات حرارية عالية، ويتكون من من مركبات البترول الخاف وزنا وهي: الميثان، الايثان، البروبان والبوتان، ويدخل الغاز الطبيعي في صناعات ذات

1 **R.Mahiout**, **le petrole algerien**, **edition**, **ENAP**, **alger**, **1974**, **p.54**.

2 **Ibid**, **p.91**.

الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت، إنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب، ويستخرج الغاز الطبيعي إما من حقول غاز أي لا يحتوي على أي سائل بترولي، أو يتم استخراجه وتجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار[1].

**ثانيا/ المحروقات من أهم موارد الطاقة:**

تلعب المحروقات اليوم دورا مهما في الإمدادات الطاقوية العالمية وهذا بسبب ما تمتاز به من خصائص ومميزات جعلت منها مورد مهم وأساسي ولها تأثير أكبر عن بقية الموارد البديلة و يمكن إبراز تلك المميزات فيما يلي[2]:

**1- الميزة التكنولوجية الفنية:** وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواء أكان في جانب عرضها أو في جانب الطلب عليها.

2- **الميزة الإنتاجية أو إنتاجية العمل العالية:** إن المحروقات عموما تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها( فمثلا إنتاجية البترول تعادل 5 أضعاف إنتاجية فحم اللجنيت).

**3- ميزة حركة المحروقات:** تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى، بمرونة حركتاه وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية منطقة في العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية.

**4- ميزة الاستعمال الواسع:** من المحروقات عامة ومن مادة البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة، رغم سعة وتعدد الاستعمالات، والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها، ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

**1 أحمد محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص. 76.**

**2محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.9.**

**المطلب الثاني: الأنشطة البترولية:**

من المعلوم أنه لا يمكن استعمال المحروقات على طبيعتها ( على شكل خام) بل يجب أولا أن نمر بمجموعة من العمليات المتتالية لإزالة الشوائب المتعلقة بها حتى تصبح صالحة للاستعمال النهائي، ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى جزئيين، الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة.

**أولا/ الأنشطة البترولية الأفقية:**

تتمثل في أعمل البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها وسنقوم بتفصيلها كالاتي[1]:

**1- البحث والتنقيب:** التنقيب يعرف على أنه تحر عن المحروقات باستعمال أساليب جيولوجية وجيوفيزيائية، والتي تسمح بمعرفة وجود أعدم وجود المحروقات تحت سطح الأرض، كما يتمثل في الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات لا سيما استخدام المناهج الجيوفيزيائية باستثناء أشغل الحفر.

في القديم كان ينتظر ظهور المحروقات على سطح الأرض عن طريق وجود كسر في القشرة الأرضية ويعتمد على حاسة الشم لمعرفة مكان الحفر. تقع مناجم المحروقات أحيانا على عدة مئات من الأمتار، وبالتالي دراسة الهيكل وتطور القشرة الأرضية لا تكفي لمعرفة وجود أو عدم وجود المحروقات.

تلعب التفجيرات دورا رئيسيا في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات على عمق 6 أمتار، يحدث الانفجار هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج بطريقة مختلفة ناتجة عن طبقات الأرض المتلاقية والتي تسجل عن طريق وسائل الكترونية حساسة تعين طبقات الأرض بدقة وبالتالي تسمح بمعرفة مناطق البترولية المحتملة.

**2- الحفر:** هو أفضل طريقة للتنقيب عن البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات وكذلك يسمح لنا بمعرفة طبيعة الصخور وطبيعة المناجم سواء كانت متعلقة بالبترول أو الغاز أو مواد أخرى، ويتمثل الحفر أيضا في الأشغال التي يتسمح باستخراج المحروقات، ويكون المكان الذي وجد فيه البترول، وبما أن البترول الخام يحتوي دائما على مواد أخرى فإن من مهمة مركز الإنتاج هو فصل الغاز عن البترول، وعن المواد الأخرى. ويشمل الأعمال التي تسمح باستخراج ومعالجة المحروقات، وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ثقيلة ووقت طويل حيث تمر بعدة مراحل تتمثل في إنشاء ووضع التجهيزات التقنية للإنتاج والمعالجة والقياس والتخزين والتفريغ وكذلك نظام نزع الفضلات الناتجة.

1 هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري- في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 ص. 5.

**ثانيا/ الأنشطة البترولية التحتية:**

تتمثل في أعمال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكرير المحروقات وتحويلها وتمييع الغاز الطبيعي وتخزين المنتوجات وتوزيعها.

1– **النقل**: في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل، ثم تطورت لتصبح في شكل Wagons- citernes ، ونظرا لبعد المسافات بين مناطق الإنتاج عن مناطق التكرير ومناطق الاستهلاك، أصبح المحروقات تنقل بواسطة الأنابيب منها الخاصة بنقل البترول وتسمى oleoduc، ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وتسمى Gazoduc، أو عن طريق البحر بواسطة سفن تسمى Tankers.أما بالنسبة للغاز الطبيعي، يجب تحويله إلى سائل ( تمييع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى Méthaniers[1].

**2– معالجة المحروقات**: تحتاج المحروقات إلى معالجة حسب طبيعتها وحسب وجهتها، وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بلانسبة للبترول والتمييع بالنسبة للغاز الطبيعي.

**أ– التكرير**: هو عملية فصل البترول الخام وتحويله إلى مواد سائلة أو غازية حت تصبح صالحة للاستعمال النهائي، وذلك عن طريق المرور بمجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية وهي[2]:

- **التقطير**: أول معالجة للبترول الخام، تسمح بفصل البترول الخام إلى عدة أقسام؛
- **التعديل**: تسمح بتعديل مكونات بعض المنتجات المستخرجة من عملية التقطير؛
- **التصفية**: تسمح بإزالة بعض الزوائد( الفضلات) التي يحتويها المنتوج النهائي.

من بين المنتجات النهائية المحصل عليها من عملية التكرير يوجد: البنزين العادي، البنزين الممتاز، نفط الإنارة، زيت الغز، البروبان، ولزيوت.

أنشئ أول مصنع لتكرير البترول في الجزائر سنة 1961، كان من اختصاص الشركة الوطنية للتكرير قبل سنة 1971 ولكن ابتداء من سنة 1982 خولت هذه المهمة إلى الشركة الوطنية سوناطراك وفي سنة 1988 تم فصل هذا النشاط عن مهام سوناطراك ليوكل اللي شركة متخصصة تسمى شركة نفتاك، التي أصبحت فرع من مجمع سوناطراك سنة 2009 وتملك خمس مصانع تكرير[3].

---

**1 R.Mahiout, op.cit, p.81.**

**2 هندي كريم، مرجع سابق، ص.6.**

**3 موقع شركة سوناطراك، على الرابط: www.sonatrach.dz ، يوم الاطلاع 2014/01/16.**

**ب– التمييع:** يقصد به تبريد الغز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وبهذه العملية يمكن تخفيض حجم الغاز ب 600 مرة، أي:

**1م$^3$ غاز طبيعي = 600 م $^3$ غاز طبيعي مميع**

حيث كانت أول تجربة تمييع الغاز بالجزائر سنة 1964 بمصنع كاميلب أرزيو ضمن عقد استغلال بمعدل 100 مليون م $^3$ من الغاز الطبيعي في اليوم لمدة 15 سنة(. كما يقصد أيضا بعملية تحويل المحروقات السائلة، و الغازية بطرق كيميائية، تستمد هذه العملية موادها الأولية من البرترول مثل البروبان، أثلين، ميثلين[1].

**ج– البتروكيمياء:** تعني تحويل المحروقات السائلة بطرق كيميائية، وقد أنشأت لتنافس كيمياء الفحم[2]، ولقد أنشئ أول مركب في الجزائر سنة 1967 بأرزيو، يستمد هذا الأخير مواده الأولية من البترول مثل البروبان، إثلين و مثيلين.

**3– التخزين:** يتم تخزين إما في قاع الأرض ويخص فقط المنتوجات المكررة ( البوتان، البروبان، وغاز البترول المميع)، يسمح بتكوين احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية.

**4– التوزيع:** قبل 1920، كان البزين يباع في قارورات صغيرة أو كبيرة الحجم، أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورات من المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5 كلغ بالنسبة للبروبان و 13.5 كلغ بالنسبة للبوتان، وكان يتم التسليم بواسطة شاحنات خاصة تسمى Camion – citerne للمسافات القصيرة و Wagon– citerne بالنسبة للمسافات البعيدة، أما حاليا فالتسليم يتم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات، حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع الكربونات. وكان أول مضخة للبنزين سنة 1920 بالولايات المتحدة الأمريكية[3].

**1 R.Mahiout, op.cit, p.91.**

**2 Ibid, p.98.**

**3 Ibid, p. 94–97.**

**المطلب الثالث: سوق المحروقات العالمية**

أصبحت تجارة المحروقات تتم في الأسواق العالمية كأي مادة أولية، شبهة بتجارة المعادن أو المنتجات الفلاحية يحدد سعرها في السوق العالمية بناء، على ميكانيزمات قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات.

**أولا/ أسعار التوازن في الأسواق البترولية:**

قبل الاهتمام بالتعاملات التجارية في هذه الأسواق فإنه من المهم تحديد مفاهيم الصفقة التجارية على المواد الأولية والطريقة التي من خلالها يفرض توازن نمط ضبط الأسعار.

**1- أنواع الصفقات البترولية:** تعتبر مفاوضات السعر جوهر الصفقات إلا أنه لا بد من معرفة ما هو السعر الذي يقيم به البترول لذا وجب علينا أن نتطرق إلى النوعين الأساسيين للصفقات البترولية[1]:

**أ- سعر FOB " Free on board"** : إن سعر فوب هو سعر الخام الخاص بشحنة متواجدة بميناء الشحن مثلا ( سكيكدة مثلا أو رأس التنورة في العربية السعودية) يتم تحويل الملكية عندما يمر المنتوج على حاجز السفينة حيث يتكفل المشتري بتكاليف الشحن والتأمين.

**ب- سعر CIF"Cost Insurance And Freight"**: هو سعر شحنة من المواد البترولية مسلمة في ميناء الاستقبال سيف( التكلفة، التأمين والنقل) الذي يدخل تكاليف النقل والتأمين وتنقل الملكية أيضا في صيغة سيف عندما يمر المنتوج حاجز السفينة، إلا أن عمليات الشحن والتفريغ ليست آنية، وفترة التجهيز تغطي غالبا يومين.

إن أي تأخر في وصول الباخرة أو الشحن أو التفريغ قد يتسبب في دفع تعويضات ثقيلة من طرف المخطئ. أما فيما يخص النقل عبر الأنابيب فإن احترام تواريخ الضخ هو كذلك جد مهم، زيادة على ذلك فإن حساب سعر الصفقات مرتبط غالبا ب:

- التاريخ الفعلي لشحن الباخرة مجسد بصدور سند الشحن في حالة بيع حسب صيغة فوب؛
- تاريخ التفريغ مجسد بتاريخ صدور سند، فيما يخص بيع حسب صيغة سيف بالنسبة لنفس المنتوج فإن بطبيعة الحال سعر سيف أكبر من سعر فوب.

1 J.P.Favennec, exploitation et gestion de la raffenerie, Technip, 1998, p.96.

**ثانيا/ التعاملات التجارية في الأسواق البترولية:**

إن النظرة التاريخية قد أظهرت لنا أن الممارسات التجارية في تطور، إلا أنه يمكننا تقديم تيبولوجية حالية لمختلف طرق التفاوض المادي للخام والمواد البترولية التي تبرز ثلاثا أنواع أساسية[1]:

**1- اتفاقيات المقايضة:** تبقى مهمة وتمثل حاليا أكثر من 15% من الكميات البترولية المتفاوضة، تمثل هذه الصفقات نموذجا في تبادل الخام أو المواد البترولية مقابل سلع وخدمات أو مواد التجهيز.

**2- الصفقات شحنة بشحنة:** نجد في هذا الاطار نوعين من الصفقات من جهة صفقات لأجل (forward) أو بيع بسعر ثابت مع تسليم مؤجل التي تطبق على مشتريات ومبيعات شحنة يتم تسليمها في آجال شهر إلى 3 شهور، ومن جهة أخرى صفقات فورية(spot) والتي تتمثل في مشتريات أو مبيعات شحنة ما يتم تسليمها في المدى القصير أقل من شهر حيث لا يوجد وجه الشبه بين صفقة فورية وصفقة لحظية، ومن النادر أن نجد صفقات في نفس اليوم.

إن الأجل التقني المرتبط بتواجد شحنة وتوافر السفن وسرعة تنقلها هو ضروري، حيث تصل هذه الكميات المتبادلة حسب قواعد الآنية إلى 30% من التجارة العالمية للبترول إذا ما وجدت محاسبة موثوقة بهذا النوع وتحدد هذه الأخيرة 80% من أسعار الصفقات التي تتم بموجب عقود على المدى البعيد.

**3- العقود طويلة الأجل:** تعتبر العقود كويلة الأجل الأكثر انتشارا في الصفقات البترولية( 55 % من التجارة العالمية) تبرم هذه العقود غالبا على فترة سنة قابلة لتجديد والتي بموجبها تتفق الأطراف على الكميات المتبادلة، تسمح هذه العقود لعدة دول منتجة بضمان منافذ لخدماتها يجد المشتري أيضا فائدة في هذا النوع من الاتفاق وبإمكان كذلك صاحب المصفاة من التأكد من تواجد كمية ما من الخام وبالتالي يمكن أن يقتصد التكاليف الناتجة عن تعددية المشتريات الفورية للخام، زيادة على ذلك فإن أغلبية المستثمرين يضمنون بفضل العقود تغطية جزء كبير من احتياجاتهم، فهم يحسنون شراء الكميات الباقية للجوء إلى السوق الفورية مع التحكيم بين مختلف الخامات بناء على تطور الأسعار في ظرف تقلب الأسعار، حيث تصبح مفوضات السعر التعاقدي جد مهمة[2].

إذا كانت الدول المنتجة تبحث عن أسعار أكثر ثبات من أجل إعداد ميزانيتها فإن الشركات التي تبني مردوديتها في المصب على أساس هوامش التكرير تبحث من جانبها على شروط تتلاءم أكثر فأكثر مع تطور أسعار السوق لهذا السبب فإن أسعار العقود الطويلة الأجل تتبع يوميا تطورات أسعار الأسواق الفورية.

---

**1 Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, 1998, P 85.**

**2 هندي عبد الكريم، مرجع سابق، ص.9-10.**

تسيطر الأسعار الفورية على السوق البترولية والتي تستعملها الشركات البترولية الخاصة كمراجع أساسية لضبط سعر الشحنة كما تفعل الشركات الوطنية التابعة للدول المنتجة فهي تترك لقوى السوق كي تضبط يوميا مستوى الأسعار.

**ثالثا/ أنواع الأسواق النفطية:**

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق النفطية هي كمايلي:

**1- الأسواق الفورية:** إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات.

تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد لأي مصرف ليسجل هذه العمليات. في حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد، فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة[1].

إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة، فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- تعامل بترولي كثيف؛
- إضافة على المنتجين والمستعملين نوعان من المتعاملين: التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

وفي الخير ومادام أن هذه الأسواق هي أسواق بالتراضي، فإن شفافية الأسعار والكميات المستعملة هي جد ضعيفة ويعود ذلك إلى غياب هيئة الضبط.

**أ- أهم الأسواق الفورية في العالم:** تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا( لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية( نيويورك)، في آسا ( سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرانت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا.

تتمركز أهم الأسواق الفورية للمنتوجات البترولية في شمال غرب أوربا( أمستردام، روتردام و أنفير) وفي البحر الأبيض المتوسط ( جين لا فيرا) وفي الخليج العربي الفارسي وجنوب شرق آسيا ( سنغافورة) خليج المكسيك ( الكاريبي) وفي الأخير نيويورك في الساحل الغربي[2].

**1 Benoit Mourez, les Produis Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM,1998, P. 69.**

**2 Xavier BURUCOA, op.cit, p.86.**

**ب– المتعاملون في الأسواق الفورية:** إن متعاملي الأسواق الفورية المادية فيما يخص البترول الخام هم المكررون و المنتجون أما فيما يخص المنتوجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين أما البائعون فهم المكررون ( أصحاب المصافي) وفي كل الحالات يقوم التجار بدور أساسي كوسطاء يشترون بأنفسهم ثم يبيعون لتجار آخرين حتى المشترين النهائيين.

بجانب الشركات الكبرى للتجارة العالمية يوجد أيضا فروع تجارية لشركات البترولية الكبرى بالإضافة إلى وسطاء بناء على معلومات تتم الصفقات المادية لكن في الواقع فهم لا يبيعون ولا يسترون لحسابهم بل يحصلون على عمولات مقابل خدماتهم.

**2– الأسواق الآجلة:** نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

**أ– الأسواق النفطية المادية الآجلة:** تعمل مثل هذه الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال طول من 15 يوما، وتتم عمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكنه يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التب لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل والبائع تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا عدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

**ب– البورصات النفطية:** ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري( NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن(IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي(SIMEX).

## المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها

تتميز الصناعة البترولية عن غيرها، بتنوع أنشطتها وضخامة رأسمالها ومعدل المخاطرة المرتفع فيها، وهذا ما جعل نظامها الجبائي له خصوصيات كثيرة ومتنوعة، جعلت الدول تأخذها بعين الاعتبار في صياغة النظام الجبائي المتعلق بهذه الصناعة. وقصد التعرف على الجباية البترولية نتطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: الجباية البترولية
- المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها وعقودها
- المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية.
- المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية.

### المطلب الأول: الجباية البترولية

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشبعة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

**أولا: دورة حياة الحقل النفطي**

يمر الحقل النفطي بعدة مراحل، يتم خلالها فرض الضرائب البترولية حسب النظام الجبائي المطبق في كل دولة، وتشمل[1]:

**1- الترخيص** : تقوم الحكومة المضيفة، بإعطاء ترخيص أو تدخل في اتفاقيات شراكة مع شركات نفطية أجنبية، لاستغلال وتطوير الحقل النفطي بدون انتقال ملكية الموارد الطبيعية لهذه الشركات.

**2- الاستكشاف:** بعد امتلاك حقوق التنقيب، تقوم الشركات البترولية بإجراء الدراسات التحليلية، السيسموجرافية و الجيوفيزيائية، ومن خلال المعطيات المتحصل عليها تشرع الشركة في حفر الآبار.

**3- التثمين:** إذا اكتشف النفط، تقوم الشركات البترولية بحفر أبار أخرى لمعرفة كمية النفط المكتشفة إن كانت تجارية أم لا، وبعد ذلك توضع خطط ودراسات التطوير والإنتاج وتقدير تكاليف الاستغلال .

**4- التطوير:** إذا كان التثمين إيجابي، أي وجود النفط بكميات تجارية، تبدأ عمليات تطوير الحقل باستعمال وسائل جيوتقنية وبيئية تحظى بموافقة الهيئات الوصية للحكومة المضيفة، وتبنى المرافق المساعدة على إنتاج النفط.

[1]- **Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, working paper n°123,2007,p.3,4.**

**5- الإنتاج:** بعد حفر الآبار وبناء المرافق الضرورية، يبدأ الإنتاج في الحقل لكن يجب القيام ببعض الأعمال لضمان استمرارية إنتاجية الآبار من وقت لأخر.

**6- الإخلاء:** تبدأ عملية إخلاء الحقل لما تصبح تكاليف الإنتاج مساوية للإيرادات المتأتية من هذا الحقل .

**شكل رقم (1): مراحل حياة الحقل النفطي**

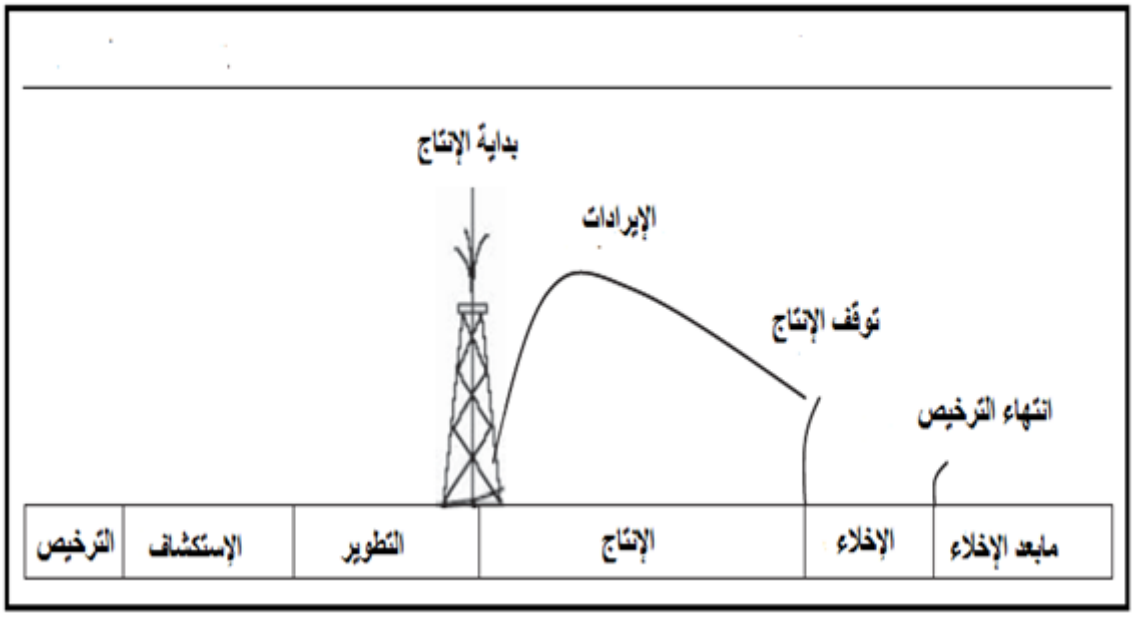


**Source**: Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, op.cit, p. 4.

**ثانيا/ تعريف الجباية البترولية:**

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة[1]؛

- إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها على أساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة[2].

تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي :

**1 جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2001، ص.158.**

**2ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2003، ص.138.**

**1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث ( الاستكشاف)**: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

**أ- ضريبة حق الدخول**: يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي اكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية[1]، في سنة1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90مليون دولار كحق الدخول.

**ب- ضريبة حق الإيجار**: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

**2- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال** : ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

**أ- ضريبة حق الدخول في الإنتاج**: ويتم دفع هذه الضريبة غلى شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

**ب- ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال**: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون اكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، يطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

**ج- الإتاوة**: إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية، وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية[2].

**1 جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، ص.3.**

**2 Silvana tordo,op.cit, p .38**

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه. ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج[1].

ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كما يلي[2]:

12.5% لكمية تصل الى400.000 برميل /يوم؛

14% من 400.000 إلى 550000 برميل/ يوم؛

15% أكثر من 550.000 برميل / يوم .

**د- الضريبة على الدخل**: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية 1970؛ إلا انه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل55%،و وصل في فنزويلا إلى 60% [3] . والشكل الموالي يوضح المراحل التي تفرض فيها الضرائب.

**1محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد12، العدد 46، 2010، ص.246،247 .**

**2 سمير بن عمور، مرجع سابق، ص. 62 .**

**3جوهرة شرقي ، مرجع سابق، ص.8.**

**شكل رقم (2): مراحل العملية الانتاجية والضرائب المفروضة**

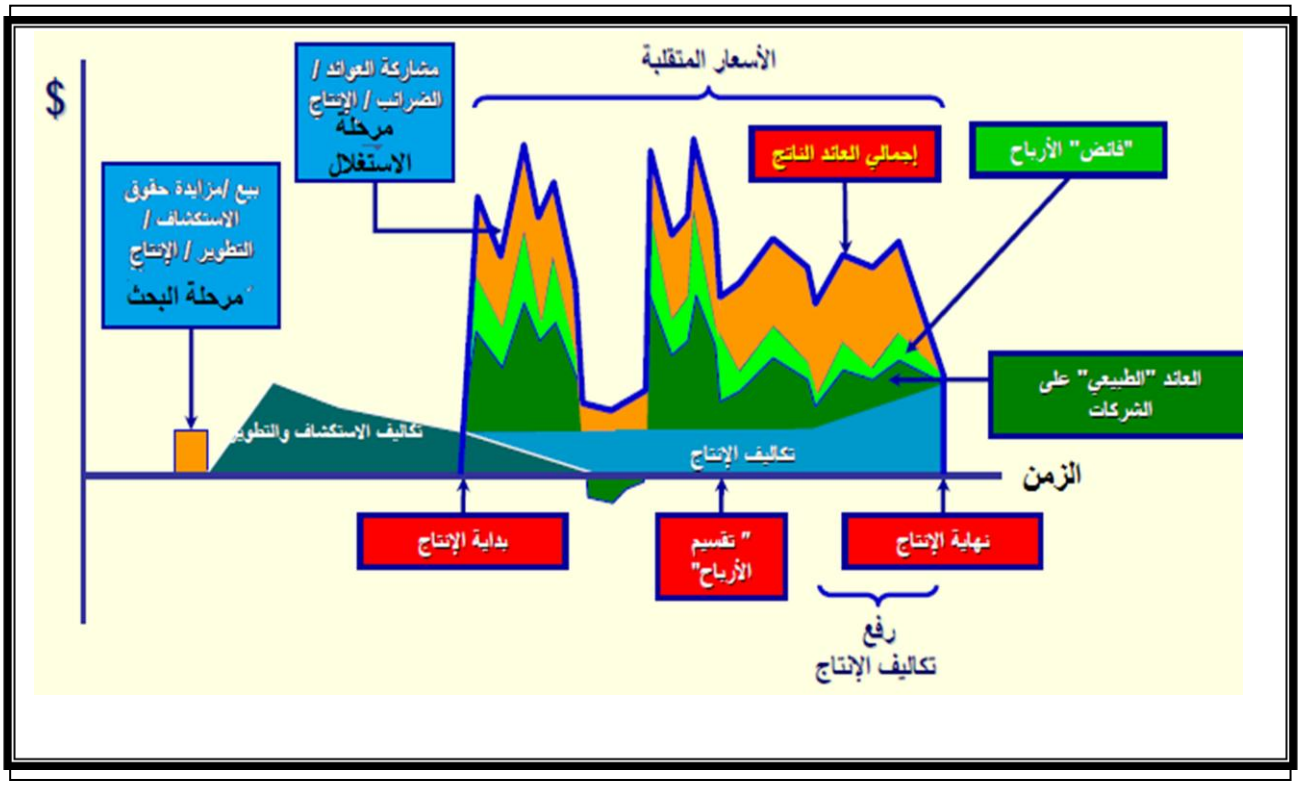


**المصدر**: جورج أندرسون، الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز حلقة دراسية عن الفيدرالية العملية في العراق، منتدى الفيدراليات، فينسيا، إيطاليا، 2006، ص.13 بتصرف.

## المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها وعقودها

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص، الأمر الذي جعل الصناعة البترولية تعرف العديد من الأنظمة والعقود الجبائية، تختلف في تطبيقاتها حسب السياسة النفطية المطبقة في كل دولة سواء المنتجة منها أو المستهلكة.

### أولا/ خصائص الضرائب البترولية:

تتميز الضرائب البترولية بعد خصائص يمكن ذكرها[1]:

1- **احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغلب على الأجانب.

2- **انتشار عدم اليقين:** بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف

1 صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم و التطبيق، 2012، ص. 12-14.

المدخلات، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تنجم عن المناخ والسياسات البيئية

**3- تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

**4- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحت الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريب وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار ( تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

5- **النفط مورد ناضب:** إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديا، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

**ثانيا/ أنظمة وعقود الجباية التبرولية:**

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين[1]:

- أنظمة الامتياز
- أنظمة العقود

قد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيستين: طريقة توزيع الأرباح غالبا تدعى الريوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

**1 mohummed mazzel , petroleum fiscal system and contracts , diplpmica verlag gmbh, hamborg, germany,2010, p.8.**

**شكل رقم(3): أنظمة الجباية البترولية**

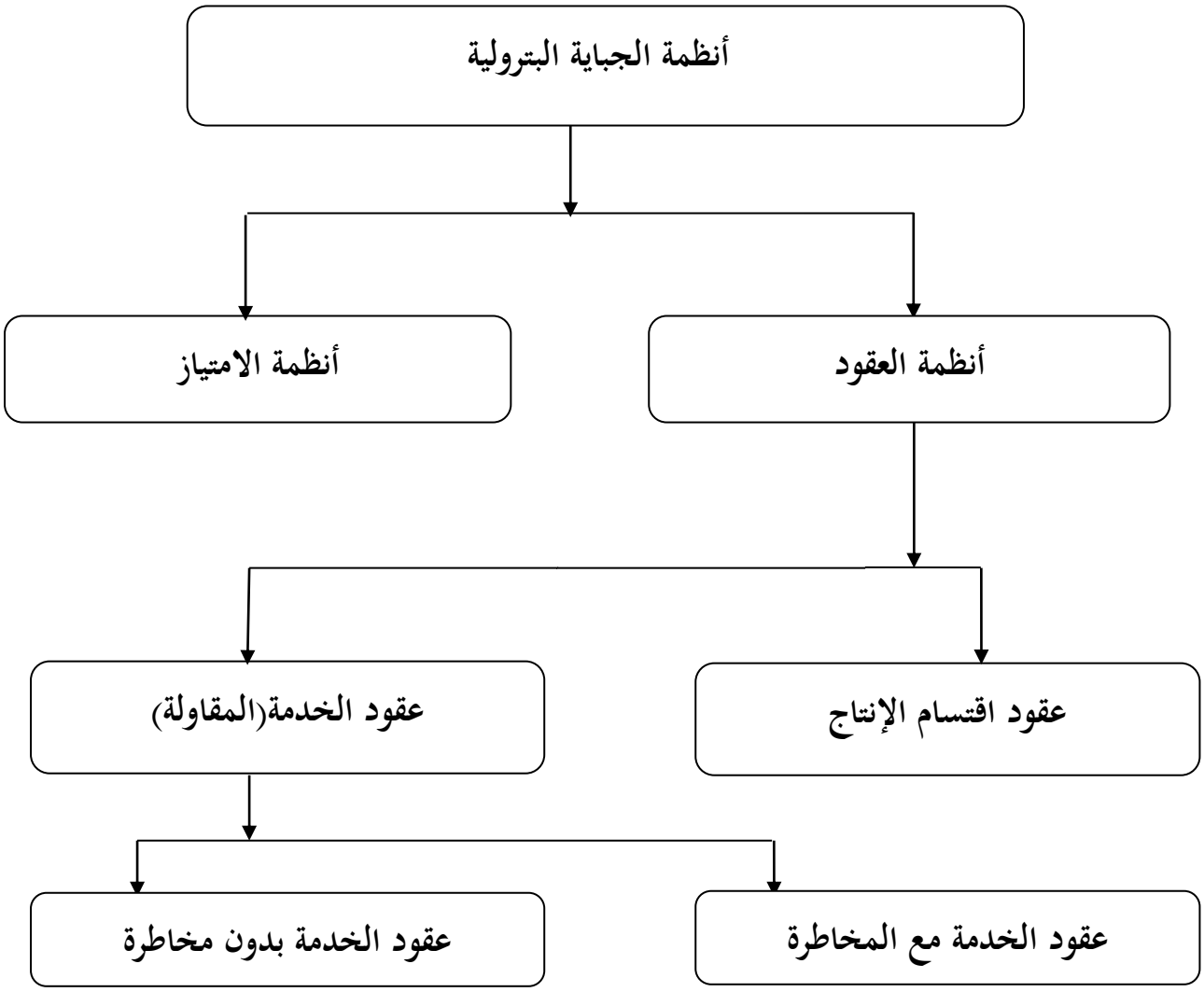


**Source**: daniel johnston,international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, pennal publishing company, Oklahoma, U.S. A ,1994, p .8.

**1-أنظمة الامتياز:** يعد عقد الامتياز، النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية الذي عرفته الصناعة النفطية، فقد ساد هذا النمط لأطول فترة بين الدول التي منحت الامتياز وبين شركات النفط التي أخذت الامتياز في بداية القرن العشرين.

ومن الأمثلة الشهيرة عن ذلك، عقد الامتياز النفطي الذي ابرم في عام 1901 بين شاه إيران والمليونير البريطاني الجنسية وليام دارسي، والذي يعد أول عقد امتياز نفطي تم إبرامه في الشرق الأوسط. فقد منح هذا العقد،

طبقا للمادة الأولى منه، الطرف الأجنبي المذكور الحق في البحث عن النفط ومشتقاته واستغلاله وتسويقه وبيعه لمدة ستين عاما[1].

يمكن تعريف عقد الامتياز، بأنه ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزئ منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك لفترة زمنية معينة، مقابل حصول هذه الدولة على فوائض مالية معينة[2].

فتحت نظام الامتياز تضمن الحكومة الامتياز أو الترخيص لشركات النفط الدولية، وتعطيها حقوق الاستغلال والإنتاج لمدة معينة وفي مساحات محددة، ويتطلب هذا من الشركات النفطية الدولية أن تعطي علاوة التوقيع أو رسوم الترخيص للحكومات، لضمان حق الامتياز أو الترخيص وهذا النوع من الأنظمة مطبق تقريبا في نصف دول العالم[3].

ويتم تقديم الشروط المالية وغيرها في عقد الامتياز في اتفاق تسوغه الحكومة المضيفة، وينشر ويفتح باب تقديم العروض أمام الشركات المتنافسة. ويدفع الفائز المتقدم سعر العرض (عادة ما يدفع ضريبة الترخيص أو علاوة توقيع العقد) وتحتفظ الحكومة المضيفة بهذه الرسوم بصرف النظر عن اكتشاف النفط وإنتاجه تجاريا أو لا.

وإذا تم الإنتاج التجاري من النفط ، فإن الحكومة المضيفة تأخذ أيضا إتاوات تعتمد على الإيراد الإجمالي و/أو الدخل الصافي وكلاهما يعتمد على كمية الإنتاج وسعر البيع، وتسترد الشركة النفطية الفائزة بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها التنقيب[4].

ويجب أن نميز بين عقود الامتياز القديمة والحديثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

**1 محمد يونس، مرجع سابق، ص.240.**

**2 نفس المرجع، ص. 239.**

**3 David johnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum association of America, ipaa America's oil gas producers, Washington, U.S.A, 2008, p.2.**

**4 جينيك رودان، ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج،الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005 ص. 82**

**جدول رقم(1): الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة**

| خصائص عقود الامتياز القديمة | خصائص عقود الامتياز الحديثة |
|---|---|
| **الاحتكار مقابل التنافس** | |
| - مساحة شاسعة<br>- فترة زمنية طويلة<br>- حقوق الاستثمار حصرية<br>- إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل من طرف المتعاقد<br>- لا يوجد متطلبات الإنتاج | - مساحة محددة بدقة<br>- فترة محدودة<br>- فترة تنقيب (3–5 سنوات)<br>- فترة إنتاج (15–20سنة)<br>- قوانين التخلي عن الإنتاج<br>- ضرورة وجود برنامج عمل<br>- متطلبات إضافية للاستثمار<br>- الترخيص عبر مناقصات |
| **إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الامتياز** | |
| - إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل)<br>- تعويض مالي زهيد | - إتاوة أعلى (تصاعدية كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية، والعكس صحيح)<br>- ضريبة دخل كبيرة<br>- علاوات♣<br>-<br>- إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة<br>- شروط مالية أكثر إنصافا |

**المصدر**: جينيك رودان، مرجع سابق، ص. 109 بتصرف

**2- عقود اقتسام في الإنتاج:** لاتعد عقود اقتسام الإنتاج، نظاما تعاقديا جديدا في مجال صناعة النفط العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود في إندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي رقم 476 لسنة1961، كما تعد مصر رائدة بالأخذ بعقود اقتسام الإنتاج، فقد كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ بهذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط[1].

♣العلاوة مبلغ من المال تحصل عليه الحكومة، مقابل إعطاء للشركات النفطية الترخيص للبحث وكذلك عند اكتشاف النفط وعلاوة الإنتاج ولقد تكلمنا عنها في المطلب الأول ولكن بتسمية الضريبة

1 محمد يونس، مرجع سابق، ص.284.

في هذا النظام تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح، في البداية قاومت الشركات الأجنبية هذا التغيير خوفا من أن تشكل سابقة تؤثر على امتيازاتها في بلدان أخرى، ولكن الشركات المستقلة دخلت هذا النوع من الاتفاقيات ولم يكن أمام الشركات العملاقة سوى أن تحذو حذوها، فانتشرت عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي[1].

ويرجع شيوعها في الدول النامية المنتجة للنفط إلى عدم قدرة تلك الدول على تحمل مخاطر البحث عن النفط ولافتقارها للعملة الأجنبية التي تتطلبها عمليات الاستكشاف، فضلا عن صعوبة الحصول على التقنيات المتقدمة التي تستخدم في تلك العمليات وتتلخص أهم ملامح عقود اقتسام الإنتاج فيمايلي[2]:

- يتم التفاوض على العقد بين الدولة المضيفة وبين شركة أجنبية، يسند إليها غالبا البحث عن النفط وإنتاجه، وتتراوح فترة البحث بين ست إلى اثنى عشرة سنة، تتخلى بعدها الشركة عن المنطقة إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية، ولا تسترد ما أنفقته.
- تلتزم الشركة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث، كحد أدنى وذلك تحت إشراف الدولة المضيفة ومراقبتها.
- إذا عثر على النفط بكميات تجارية ترفع مدة العقد إلى نحو 25 سنة أو أكثر حسب الاتفاق، وتنشأ شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية لتنمية الحقل وإنتاج النفط واقتسامه.
- تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين 30إلى40% من إجمالي الإنتاج، ويستخدم لحساب القيمة الدولارية لهذه الكمية أعلى السعرين الذين تحققا في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي في ظل ظروف تسويقية متماثلة.

يوزع باقي النفط المنتج بعد استقطاع الحصة المخصصة لاسترداد النفقات، بحيث تحصل الشركة الأجنبية على نسبة معينة يحددها العقد، ويغلب أن تختلف نسبة التوزيع وفقا للمستوى الذي يبلغه حجم الإنتاج بحيث قد تبدأ بنحو 25% للشريك الأجنبي إذا بلغ الإنتاج حدا معينا ثم يتناقص نصيبه مع ارتفاع حجم الإنتاج، ويحصل الجانب الوطني على الباقي، فالشروط المالية لاتفاقات اقتسام الإنتاج تشبه شروط اتفاق الامتياز رغم أن الأنظمة المختلفة تؤدي إلى نتائج تجارية مختلفة. وغالبا ما تتلقى الحكومة علاوة توقيع العقد، وفي الكثير من الأحيان تتخلى الحكومة عنها أو تبادلها مقابل حصة اكبر من الأرباح.

**1 جينيك رودان، مرجع سابق، ص.89.**

**2 حسين عبدالله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007،ص. 401.**

وقد تطورت عقود اقتسام الإنتاج بحيث ظهرت منها العديد من النسخ التي تشترك بمفهوم اقتسام الإنتاج وتختلف في التفاصيل ومن أشهرها النسخة الإندونيسية، المصرية والبيروفية، وهذا التنوع ليس مفاجئا إذ أنه نتيجة المفاوضات المكثفة وكذا اختلاف اهتمامات ومصالح الأطراف باختلاف الظروف، وتعتمد تركيبة عقد اقتسام الإنتاج على سلامة البنية التحتية القانونية للدولة، مثلا إذا كان لا يوجد في البلد القواعد الأساسية التي تحكم إنتاج البترول فمن الطبيعي أن يتضمن الاتفاق تغطية لهذه القضايا التي يغطيها عادة القانون باختصار، فكلما كان النظام القانوني في البلد ضعيفا كلما زادت القضايا التي تغطيها وتحددها اتفاق اقتسام الإنتاج[1].

**3- عقود المقاولة:** إن عقود المقاولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950، فقد دعتها الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الاستعانة بعقود المقاولة لمباشرة عمليات صناعة النفط مع الشركات الأمريكية، وعلى الرغم من أن عقود المقاولة تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، أو من حيث المقابل التي تحصل عليه الشركات الأجنبية أو من حيث إدارة العمليات، بيد أن هذه العقود تتمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة على وجه الدوام، وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول، يعمل لحساب الشركة الوطنية وليست صاحبة الامتياز أو شريكا للشركة الوطنية.

- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط، وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسددها الشركة الوطنية. في حال عدم اكتشاف النفط بكميات تجارية، تتحمل الشركة الأجنبية وحدها هذه النفقات وبدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض، كما تلتزم أيضا بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار وكذلك نفقات التشغيل. وتعد هذه الأموال قروضا بفوائد تلتزم الشركة النفطية بسدادها في خلال فترة زمنية معينة؛

- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزئ من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية ذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد؛

---

**1جينيك رودان، مرجع سابق، ص.91.**

**2 محمد يونس، مرجع سابق، ص.282،281**

- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل الالتزامات التي تتحملها، على الحق في شراء نسبة معينة من النفط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد؛

- و تتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط واكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية.

يوجد عدة أنواع من عقود المقاولة، لكن أشهرها يتمثل في:

**أ- عقود الخدمة الخالصة:** ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف والتطوير مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف. هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط ، التي لديها الأموال وتبحث هن الخبرة كإيران، السعودية و الكويت، فعقود الخدمة الخالصة مشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار[1].

**ب- عقود الخدمة مع المخاطرة:** تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه للاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الاستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط، وكذلك يتلقى أتعاب على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب، ورغم تحمله مخاطر الاستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج وتبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة.[2]

## المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية

تتضمن دراسة المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال، التطرق إلى المتعاملين في المنبع البترولي وتوضيح علاقة الدولة بالشركات البترولية، وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية والمالية. كما سنتطرق لسوق البحث البترولي وكيفية منح العقود البترولية.

### أولا/ المتعاملون في المنبع البترولي:

يتدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسين هما الدولة والشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:

**1- الدولة:** تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجميه للمحروقات وهذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة وتخصيص الأموال والإمكانيات من أجل تمويل وتطوير هذه الأملاك عن طريق تنمية النشاط

**1 Muhammed mazzel**, **op.cit**, **p**. **27**.

**2 Ibid**, **p**.**28**.

الصناعي وكذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة[1].

**2- الشركات البترولية:** تعمل الشركات البترولية العالمية إلى تحقيق ما يلي:

**أ-** الوصول إلى احتياطات هامة من البترول والغاز من أجل الإنتاج.

**ب-** تعظيم الربح.

**ج-** توفير القدرات البشرية بالتقنيات العالية والحديثة والقدرات العلمية في مجال البحث والتنقيب والإنتاج

**د-** تقويم القدرات الصناعية أي الاندماج في المنبع والمصب للصناعة البترولية العالمية.[2]

**ثانيا/ علاقة الدولة بالشركات البترولية:**

تتمثل علاقة الدولة في تحقيق أهدافهما المشتركة

**1- أهداف الدولة:** تختلف أهداف الدولة فيما يخص السياسة البترولية بناء على التطورات العالمية ووضعيتها البترولية. وتتمثل أغلب أهداف البلدان المصدرة للبترول في الرقابة التامة لنشاطاتها البترولية وتعظيم مداخيلها وهناك بعض البلدان المصدرة والتي تواجه تراجع في مداخيلها بسبب تراجع احتياطاتها أو لأسباب أخرى من المحروقات موارد أخرى من المحروقات. أما بالنسبة للبلدان المستوردة ومن اجل تقليل من العجز في ميزانيها التجاري تحاول أن تشجع البحث عن البترول في مناطق غير مستغلة بالتعاون مع الشركات البترولية بالإضافة إلى هذه الأهداف تحاول الدولة أن تطور أكثر قدراتها التكنولوجية في مجال البحث والإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المتخصصة وتطوير التقنيات الحديثة في مجال الصناعة البترولية، في الأخير تحاول وضع إطار جبائي وتعاقدي مرن، من اجل أن تقاوم بصفة عقلانية تغيرات أسعار البترول والحفاظ على مستوى مقبول لنشاطات البحث والتطوير[3].

**2- أهداف الشركات البترولية:** تتمحور أهم أهداف الشركات البترولية فيمايلي[4]:

**أ-** الوصول إلى نجاعة مقبولة لاستثماراتها مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر البحث المرتبطة بالإجراءات الجبائية والتعاقدية.

**ب-** الاستفادة من تغطية سريعة للاستثمارات المعهودة بحيث تكون التكلفة التقنية لإنتاج المحروقات مقبولة في مناطق ذات مخاطر محددة.

---

**1 Ibid**,**p**.**17**.

**2 Ibid**, **p**.**18**.

**3 مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج: نحو ملائمة أكثر مع السوق، ماجيستير( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.111.**

**4 نفس المرجع، ص.111-112.**

**ج–** البحث عن تحديد الاحتياطات والاستحواذ على مصادر تموين من المحروقات على المدى الطويل بالإضافة إلى تقويم المعدات التقنية من اجل ربحية أكثر للاستثمارات البحث بغرض تفعيلها مع تقنيات جد متطورة وحديثة وكذا إعادة تأهيل الموارد البشرية والصناعية.

**ثالثا/ العوامل الاقتصادية والمالية لعقود البحث والإنتاج:**

**1– العوامل الاقتصادية:** من أهم العوامل الاقتصادية لعقود البحث والإنتاج هو انه يجب ظان يأخذ بعين الاعتبار توزيع التكاليف ضمن البنود التعاقدية، إذا أردنا هناك توزيع عادل للمداخيل ما بين الدولة والمستثمر لإجمالي التكاليف المحققة مهما كان مستواها وبالتالي ففرضيات التكاليف تخص بأكثر اهتمام.

وبما ان الجباية البترولية لمكمن ماهي إلا الفرق ما بين سعر البيع والتكلفة التقنية المستحقة للاستكشاف والتطوير والاستغلال، فإن المشكل الأساسي في كل عقد بترولي أو في كل جباية بترولية يتمثل في كيفية تقاسم هذا الريع البترولي ما بين الدولة والشركة البترولية.

2– **آليات تقاسم الجباية البترولية:** تقسم الجباية البترولية بناء على المعايير التالية:

**أ–** معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية.

**ب–** مقاييس تقنية كالعمق، الإنتاج اليومي أو المجمع.

**ج–** مقاييس محاسبية كالسعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية.

**د–** إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لاقتطاعات الدولة، في الجباية البترولية وهو معيار مستعمل غاليا من أجل مقارنة العقود البترولية بناء على حساب نسبة العمر الاقتصادي لمكمن ما بين العوائد الإجمالية للدولة والجباية البترولية معبر عنه بالدولار آخذين في عين الاعتبار معدل القيم الحالية، وحساب معدل اقتطاع الدولة والذي لا بد أن يضمن ربحية معقولة للمستثمر، التي في غالب الأحيان يكون معدلها ما بين 15 % و 25%[1].

**ثالثا/ سوق البحث البترولي:**

إن كل الدول التي تملك أملاك منجمية بترولية تتنافس من أجل جلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال للصناعة البترولية، وكل دولة لها قوة في التفاوض تبعا لقدراتها البترولية وبناء على متطلبات السوق البترولية العالمية وبالتالي فالتفاوض على العقد البترولي لا يأخذ فقط الوضعية البترولية للبلد المعني بل كذلك بناء على الفائدة البترولية

**1 Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit, p. 135.**

للحوض المزمع استغلاله، دون أن ننسى وضعية السوق العالمية للبحث البترولي المبنية على أساس قوى السوق أين يطبق قانون العرض والطلب الذي يدخل القلق في قوى التفاوض ما بين مختلف الأطراف.

تمضى غالبا أغلب العقود لتعهدات طويلة والتقلبات التي تحدث في مدة العقد، لا تغير مباشرة التوازن الاقتصادي العام لحيثيات العقد ولا تدخل بالضرورة في إعادة النظر في العقد الذي برم في ظروف تقنية ومالية معينة، كاحتمال تحقيق اكتشافات، أخذ التكاليف بعين الاعتبار، وتطور سعر البترول على المدى الطويل.

وعندما لا يتحقق أحد من هذه الأهداف، تكون الأطراف المتعاقدة مجبرة للالتقاء وإعادة التفاوض، هذا التفاوض يعبر عن تبادل الآراء في اطار متكافئ بين الدولة والشركة البترولية، لتطوير علاقات في إطار شراكة قوية مبنية على تفهم كبير للأخطار التقنية والمالية[1].

**رابعا/ طرق منح العقود البترولية:**

ترتبط طرق منح العقود حسب حالة تقدم البحث والتنقيب في المناطق المفتوحة ولدرجة أهمية القدرات الصناعية، ففي حالة التنازل على مكامن قيد الاستغلال فإن الإعلان عن مناقصة دولية هو الإجراء المعمول به غالبا.

تمر عملية تشجيع الاستثمارات عل تنظيم فعال لإجراءات منح محيط البحث أو التنازل لفائد الشركات للمكامن، من أجل الحصول على ظروف حسنة ومناسبة، وبالتالي فعملية منح الرخص المنجمية أو العقود البترولية في مناطق البحث تتم بحرية وبطر ق مختلفة بناء على قدرة الدولة على تحقيق مصالحها، ولذلك فالأنظمة المعمول بها في الدول التي يتوفر لديها منظومة تشريعية جبائية شاملة، والذي تحدد فيه المناطق الغير مستغلة، وبالتالي شروط الطلبات تكون مقبولة ضمن الاطار القانوني وتخص هذه الطلبات التعهد بالأشغال والمصاريف اللازمة للقيام بالأعمال الأساسية للتنقيب أو البحث.

**المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية**

تحاول الدول الحصول على القسم الأكبر من عوائد النفط، وهذا من خلال نظام جبائي كفؤ يستطيع امتصاص جل الريع البترولي.

**أولا/ ريع الاقتصاد البترولي:**

يرتكز مفهوم الريع الاقتصادي أساسا على أسس النظرية الاقتصادية في تعاملها مع عنصر الأرض، و الذي يعتمد بشكل كبير على عوامل الإنتاج من عمل، آ لات ورأس للمال. فنظرية الريع تبحث في العلاقة التبادلية

**1 Ibid, p.15.**

حول كيفية توزيع الإنتاج بين ملاك الأراضي و العمال وأصحاب المال من خلال الريع، الأجور و الأرباح، حيث يمكن أن نميز بوضوح بين الأرباح والريع. وقد كان دفيد ريكاردو أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم اكاديميا في كتابه مبادئ الاقتصاد والضرائب، والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض،أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال .فإن الأرض الخصبة تنتج غلة اكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه، والأرض" الحدية "تغطي الكلفة وما دون الحدية لا تستغل، والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو ريع، وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير .وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية .ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع.

لكن في أدبيات الصناعة النفطية هناك صعوبة في التمييز بين الربح والريع وبالتالي فهي تعتبر مسألة حساسة أثارت جدلا بين الاقتصاديين والخبراء المختصين، فالأرباح الناتجة عن الصناعة النفطية هي مرادف للريع الاقتصادي كما يقول بعضهم .

وتستعمل كلمة "الريع" باللغة العربية و" rent" باللغة الإنكليزية بعدة معاني، غير ما أوردناه أعلاه في تعريف الريع الاقتصادي بمفهوم دفيد ريكاردو، فالريع يستعمل كبديل لكلمة "royalty" بمفهوم الإتاوة أو حصة المالك. وفي الصناعة النفطية كانت ترد الكلمة بشكل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة، وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات، ولاتزال تستعمل في بعض العقود النفطية، أما الاستعمال الشائع لكلمة " rent" باللغة الإنكليزية فهو ما يتعلق بإيجار البيوت والعقارات.

إن الريع الاقتصادي في الصناعة النفطية، هو " الفرق بين قيمة الإنتاج وكلفة الاستخراج وتتكون هذه الأخيرة من كلفة الاستكشاف، التطوير وكلفة العمليات، وكذلك حصة الأرباح التي تحصل عليها الشركة النفطية، فالريع يعالج مسألة الفائض، فالدول النفطية تحاول أن تحصل على أقصى حد ممكن من هذا الريع من خلال الاقتطاعات التي تشمل الضرائب، الإتاوات وكذلك العلاوات كما يوضحه الشكل الموالي، و الذي يبين المداخيل المتأتية من إنتاج النفط والغاز، التكاليف وكذلك الأرباح، فدور الحكومة هو وضع و رسم نظام جبائي كفؤ تستطيع من خلاله أن تحصل على مجمل الريع[1]

**1 Daniel Johnston, international exploration economics, risk and contract analysis, penwell corporation, Oklahoma, U.S.A, 2003,p. 2.**

**شكل رقم(4): توزيع الريع البترولي:**

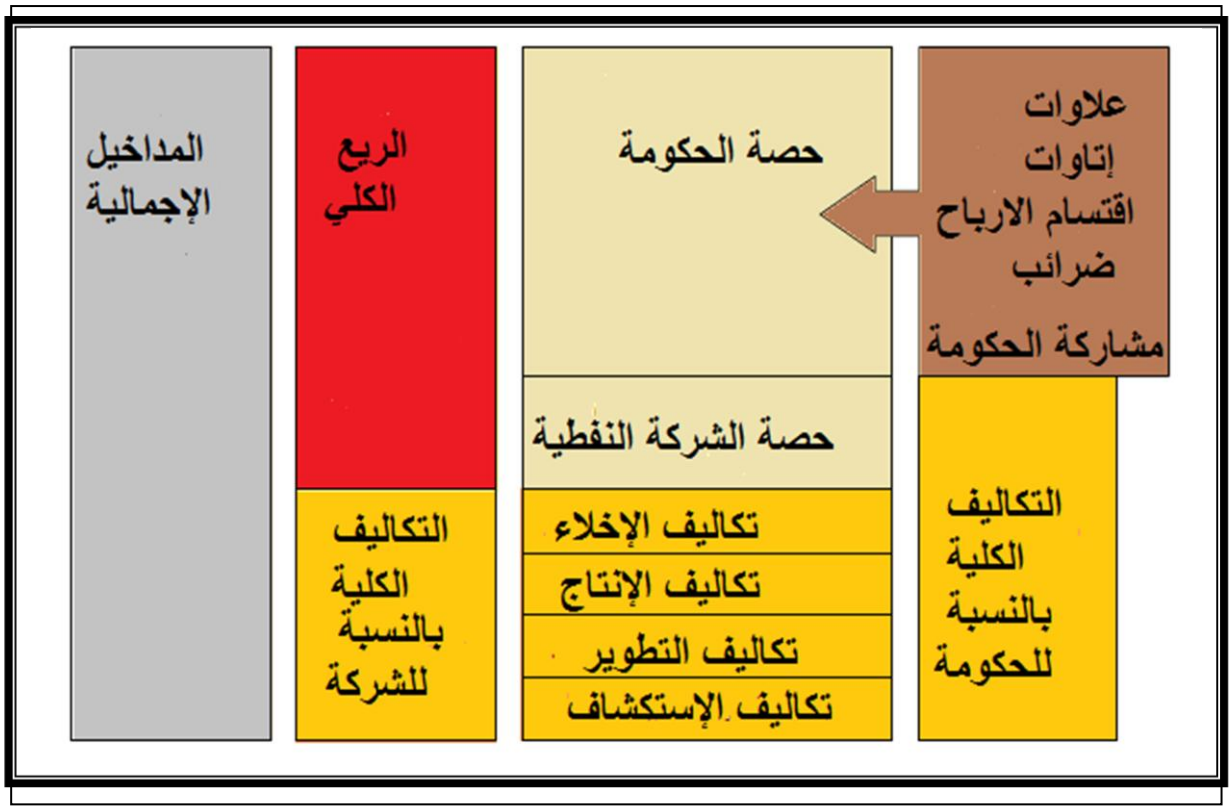


**Source** :daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit, p. 7.

**ثانيا/ الريع البترولي و حصة الحكومة:**

إن من مصلحة البلدان الغنية بالنفط أن تستخدم مواردها للحصول على أموال، من أجل استعمالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك توقع حكومات الدول النفطية عقود مع شركات أجنبية لاستثمار وبيع النفط والغاز، حيث تحدد شروط العقد المقدار الذي تحصل الدول الغنية بالموارد النفطية، ولهذا تعمل الحكومة على مضاعفة إيراداتها بوصفها طرفا في العقد وهذا ما يزيد الضغط عليها ويضعها في موقف صعب يقضي بضرورة أن تنظم نفسها لأنها ستواجه صعوبات في التفاوض مع شركات عملاقة تمتلك المئات من القانونيين ذوو الخبرة[1].

وبمأن الدولة هي مالكة الموارد فمن الطبيعي أن تكون الحصة الكبرى من الريوع لها، وتعتمد هذه الحصة على عدد من العوامل بما في ذلك درجة المغامرة التي تتحملها الشركة المستثمرة ماليا، تجاربا سياسيا وبيئيا، و مدى توفر مشاريع بديلة لهذه الشركات في أرجاء العالم وكذلك سعر النفط السائد في السوق وقت التفاوض، ويمكن

1 جينيك رودان، مرجع سابق، ص. 67.

لحصة الحكومة أن تزداد مع ازدياد ربحية المشروع وعلى هذا فحين يكون الاستثمار ناجحا يمكن لإيرادات الحكومة أن تزداد دون أن تؤثر سلبا على حوافز التنقيب والإنتاج ولكن في الممارسة يبدو من الصعب وضع نظام ضريبي يتكيف تماما مع معدل الإيرادات المنجزة فعليا لدى الاستثمار في مشروع ما، وكذلك الطريقة التي سيتم فرض العبء الضريبي خلال مراحل معينة من عمر المشروع النفطي.

وتحاول الدول المنتجة للنفط صياغة أنظمة وعقود نفط تسمح لها بتحصيل الجزء الأكبر من الريع البترولي، فمنها من وفقت في ذلك ومنها من لم تتوفق رغم تغييرها لأنظمتها الجبائية (أنظر الجدول رقم 2). فقد شهدت السنوات الأخيرة قيام دول كثيرة في تغيير أنظمتها الجبائية، وصل الأمر إلى صياغة نظام كل عامين أو أقل، وهذا كله من أجل زيادة حصتها من الإيرادات المتأتية من النفط.

**جدول رقم(2) التغيير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة:**

| السنة | انخفاض في حصة الحكومة | زيادة في حصة الحكومة |
|---|---|---|
| 1999 | كندا، كولومبيا، نيجيريا، المملكة المتحدة | الهند |
| 2000 | أستراليا، كندا، إيطاليا، المغرب، هولندا، النرويج، البيرو، الفيليبين، تايلاند | روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية |
| 2001 | أستراليا، الدنمارك، هولندا، باكستان | الإكوادور، مصر، إندونيسيا |
| 2002 | كندا، الهند، هولندا، البيرو | الأرجنتين، روسيا، المملكة المتحدة، فنزويلا |
| 2003 | إندونيسيا، إيطاليا، سوريا، المملكة المتحدة | مصر، هولندا، نيجيريا، روسيا، السودان |
| 2004 | أستراليا، كولومبيا، نيوزيلندا، النرويج البيرو، فيتنام | الأرجنتين، البرازيل، الدنمارك، كازاخستان، باكستان، روسيا |
| 2005 | البرازيل، إندونيسيا، كازاخستان، النرويج | الجزائر، بوليفيا، نيجيريا، فنزويلا |

**Source** : mohummed mazzel,op.cit, p :72

و يوضح في الشكل رقم(5) حصة الحكومات من إيرادات النفط، فهناك دول نجحت في زياد حصتها كروسيا والجزائر و أخرى فشلت كالبيرو وكولومبيا، و شهدت الفترة الممتدة بين 1998و 2007 تغييرات كبيرة في الأنظمة الجبائية كان الهدف منها زيادة حصة الحكومة من الريع النفطي و كانت أنظمة الامتياز وأنظمة العقود الأكثر تطبيقا

من طرف الدول النفطية، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة يمكن أن تطبق نفس الأنظمة الجبائية لكن لا يعني أن هذه الأنظمة متشابهة فهي تتشارك في المفهوم الأساسي لكن تختلف في التفاصيل أي أنه يمكن أن نجد عدة نسخ لنظام جبائي معين، فمثلا لما طبقت ليبيا نسخة أخرى من نظام اقتسام الإنتاج ارتفعت حصتها من حوالي88% إلى أكثر من 90%

شكل رقم-5- حصة الحكومة من النفط

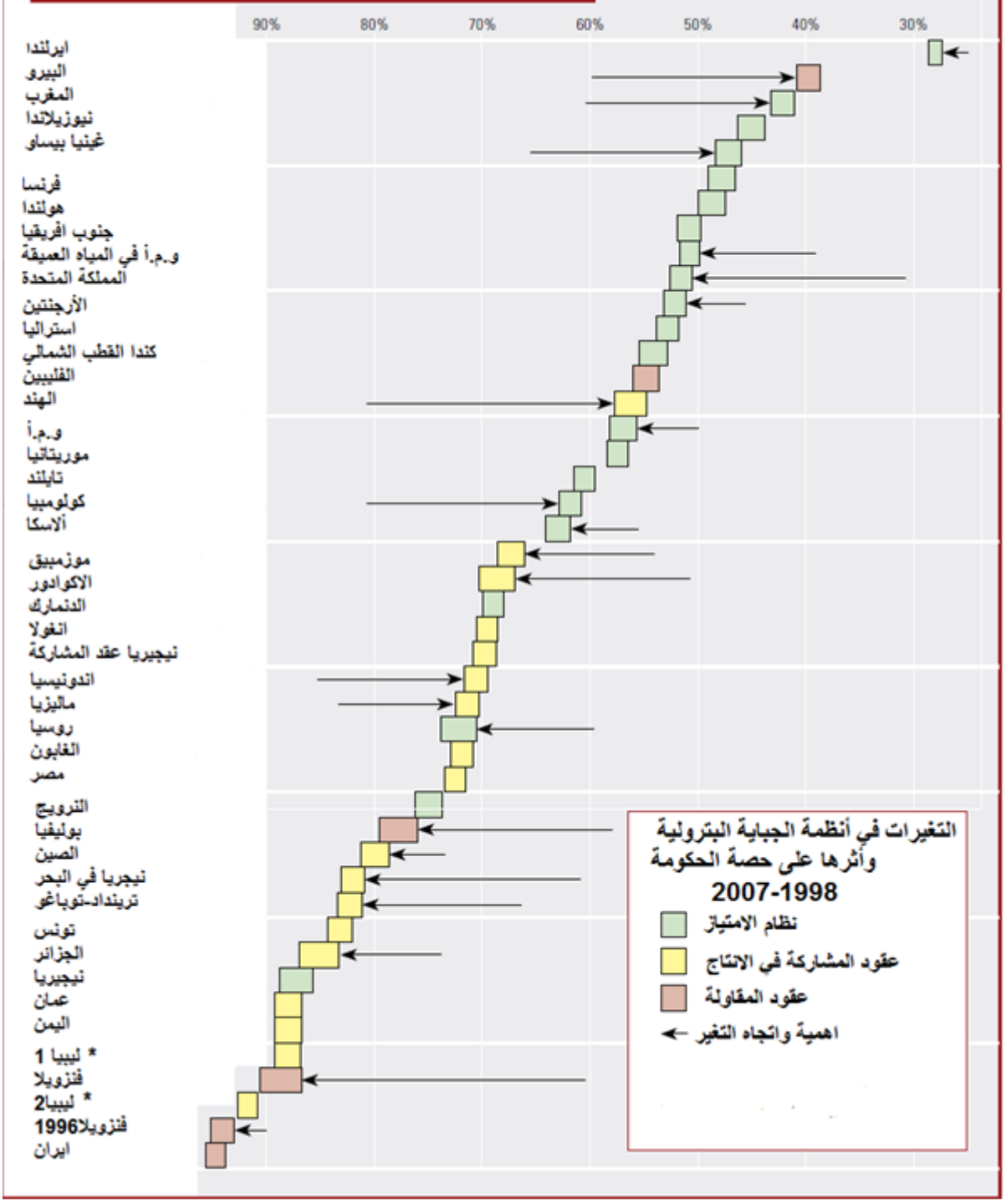


**source** : david johnston, and others, op.cit, p. 9

## المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية

تواجه الجباية البترولية عدة تحديات وصعوبات في الدول النفطية، فانتشار الفساد وغياب الشفافية في القطاع النفطي وكذلك التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على إيرادات تلك الدول، بالإضافة إلى هذا عدم معرفتها بمعدل الاستخراج الأمثل الذي يمكنها من الحصول على إيرادات كافية لحاجياتها وكذلك كيفية تصميم العقود التي تسمح لها بامتصاص القدر الكبير من العائدات النفطية. هذا سنتناوله من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية.
- المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود.
- المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة.

### المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للريع والفساد خاصة بنهب هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة ومقربيها.

**أولا/ الفساد ولعنة الموارد**

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الاقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداءها أسوء من الدول أقل غنا منها، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الاستقرار بدلا من التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وهذه الحالة مستمرة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث لم يستفد معظم سكان البلدان الغنية بالنفط من هذا الارتفاع. فمثلا 90% من سكان نيجيريا يعيشون باقل من 2 دولار، أما في فنزويلا فقد ارتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت 600 مليار دولار في 25 سنة الأخيرة[1].

فبالرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات استخراج النفط والغاز، إلا أن موطني ما يزيد عن 50دولة غنية بالموارد حول العالم ما يزالون يعانون الفقر، فلو أن الحكومات تعاملت بشفافية وفعالية لصارت هذه العائدات ركيزة للنمو الاقتصادي الناجح والحد من الفقر إلا أن هذه صارت حالة استثنائية وليس القاعدة.

**1 Global witness, oil revenue transparency, a stratigic component of U.S enegy security and anti-corruption policy, global witness publishing, washington, U.S.A, 2007, p. 4.**

إن الحكومات وغيرها من المؤسسات التي تقوم بإدارة هذه الموارد غالبًا ما تكون ضعيفة وعاجزة عن التعرض للمساءلة أمام البرلمانات والمواطنين في هذه الدول، فالعديد من الدول الغنية بالموارد هي دول يعتبر نظام الحكم فيها كليبتوقراطي♣، حيث يقوم المسؤولون بحكم الدولة بالقوة حتى يسرقوا عائدات استخراج الموارد الطبيعية. ويرتبط قطاع الصناعات الاستخراجية بمستويات مرتفعة من الفساد وتتورط شركات النفط والتعدين، من حين لآخر، في ممارسات فاسدة (مثل دفع الرشاوى)، وذلك لضمان الفوز بالتعاقدات أو لتحقيق السيطرة على المسؤولين الحكوميين، وغالبا لا تكشف الحكومات أو الشركات عن عائدات استخراج الموارد، وفي بعض الحالات الأخرى تعتبر هذه المعلومات من أسرار الدولة، ويؤدي هذا الافتقار إلى التعرض للمساءلة إلى تسهيل الاختلاس والفساد وسوء استغلال العائدات، وفي بعض الحالات المتطرفة يمكن أن يؤدي الحصول على الموارد إلى تأجيج النزاعات المحلية والإقليمية واستمرارها ويضعف ذلك بدوره من الحكومات والمؤسسات بشكل أكبر، ومثل هذا الاختلال يمكن استغلاله لتوسيع حجم الاختلاس من أصول الدولة[1].

**ثانيا/ الشفافية وقطاع الصناعات الاستخراجية**

يوجد الآن إجماع دولي كبير لصالح زيادة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ويظهر ذلك مثلًا في الدعم الهائل من الحكومات والشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية إن فرض الكشف عن المدفوعات والعائدات يعتبر متسقًا مع هذا الإجماع، ويمكن تحقيقه عن طريق تسويات بسيطة ومنطقية في قوانين الشركات الحالية والمعايير المحاسبية وقواعد الكشف في بورصة الأوراق المالية، وشروط القروض في المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات ائتمان التصدير، وبنوك القطاع الخاص.

إن غياب الشفافية يسمح للشركات الوطنية وموظفي الحكومة، بتحويل الأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كالرسوم والإتاوات، فالكشف عن المدفوعات امر روتيني في البلدان المتطورة بينما تثير حقيقة كون المدفوعات في الدول النامية سرية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات، ففي أنغولا مثلا ضاع اكثر من 4 مليارات دولار من إيرادات النفط، بين عامي 1998 و 2000 وفق تقرير صادر عن هيومن رايتس واتش.

---

♣ الكليبتوقراطية :هو مصطلح يعني نظام حكم اللصوص. وهو نمط الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلة الحاكمة، الذين يكونون الكربتوقراط، وذلك على حساب الجماعة، وأحياناً دون حتى ادعاءات السعي إلى خدمتهم

1ائتلاف انشر ما تدفعه، حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين، 2007 على الموقع،www.publishwhatyoupay.org ، تاريخ الاطلاع 2013/03/01.

لقد قام تحالف الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد revenue watch بإعداد دراسة على المجهودات التي تقوم بها الشركات النفطية في زيادة الشفافية ومحاربة الفساد، حيث شملت هذه الدراسة أهم 44 شركة عاملة في قطاع النفط والغاز كانت من ضمنها شركات نفطية وطنية، وقد تم صياغة 28 سؤالا بالاعتماد على العناصر الموجودة في المبدأ العاشر لمنظمة الشفافية الدولية حول إرشادات الإبلاغ عن العناصر المختلفة لبرامج مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسات ونظم الإدارة والأداء التي تطبقها تلك الشركات[1]، وقام معهد رصد المدفوعات revenue watch بالإجابة على تلك الأسئلة اعتمادا على التقارير التي تصدرها وتنشرها الشركات النفطية على مواقعها في الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالشفافية وبرامج محاربة الفساد، وقد تم تقييم أداء تلك الشركات وعرض النتائج على شكل نسب مئوية من 0الى100% والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] **Barbara kawalozyk**, **promoting revenue transparency 2011**, **report on oïl and gas companies**, **international transparency coalition**, **Berlin**, **Germany**, **2011**, **p**, **4**

**شكل رقم(6): الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشر التقارير عليه:**

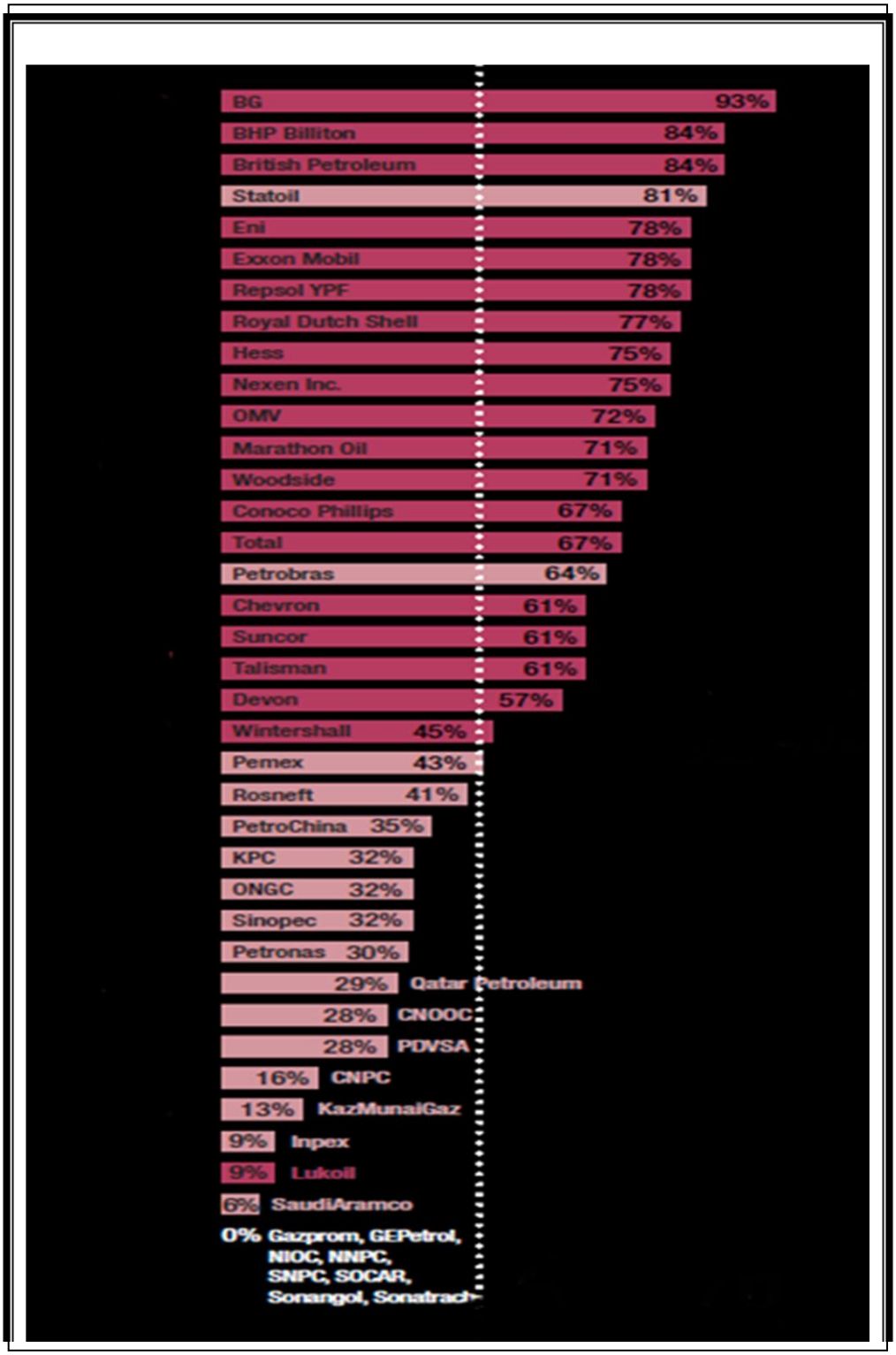


**Source** : Barbara kawalozyk, promoting revenue transparency,op.cit, p. 17.

من خلال الشكل رقم -7- يبين أن الشركة GB لها أفضل أداء حيث تحصلت على رصيد 93% أي أنها أجابت على معظم الأسئلة الموضوعة ولم تجب على إلا على سؤال المراجعة الخارجية، بينما كان أداء الشركات الوطنية سيئا للغاية كالشركة النفطية الإيرانية، غاز بروم، سوناطراك حيث لم تحصل على أي رصيد[1].

لقد توصل المعهد، على أن معظم الشركات النفطية العالمية أصبحت تطبق برامج لمكافحة الفساد وتقوم بنشرها، حتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني الاطلاع عليها بينما معظم الشركات النفطية الوطنية ليس لديها برامج مكافحة الفساد ولا تقوم بنشر قوانينها الخاصة بمكافحته أو تبلغ عن حالات فساد.

لقد اقترح ائتلاف انشر ما تدفع ♣ أن تقوم الشركات النفطية والدول الغنية بالموارد بمايلي:

**1-** قيام شركات الصناعات الاستخراجية سواء متعددة الجنسيات أو الخاصة أو المملوكة للدولة بالكشف عن رقم صافٍ لكل أنواع المدفوعات (العائدات والضرائب والعلاوات وغيرها) المقدمة للحكومات لكل دولة تعمل فيها في الحسابات المالية السنوية، والكشف عن المستوى الحكومي الذي تم الدفع له.

2- قيام حكومات الدول الغنية بالموارد بما يلي:

**أ-** طلب الكشف عن المدفوعات التي تقدمها الشركات الاستخراجية التي تعمل في مناطقها حسب الشركة وطبقًا لنوع المدفوعات.

**ب-** *نشر ما تكسبه*، أي الكشف بشكل كامل عن العائدات الناتجة عن استخراج المورد.

**ج-** مراجعة وتدقيق هذه المعلومات بشكل مستقل ويتوازى مع أفضل الممارسات الدولية، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق التنفيذ الكامل لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والالتزام بالقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالموارد الطبيعية والشفافية المالية مثل دليل صندوق النقد الدولي لشفافية عائدات الموارد.

**د-** استخدام آليات للإبلاغ المجتمعي عن المدفوعات والعائدات.

**هـ-** إنشاء عمليات منفتحة ومشتركة وشفافة للميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، من أجل استشارة المجتمع المدني بخصوص التخصيص والإدارة الفعالة لعائدات استخراج الموارد والتمويل العام من أجل الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق.

---

**1 Ipid, p, 17.**

**♣انشر ما تدفعه هي منظمة عالمية، من منظمات المجتمع المدني تدعو لكي تشكل عائدات النفط والغاز والتعدين، الأساس لتحقيق التنمية وتحسين حياة المواطنين العاديين في البلدان الغنية بالموارد.إن المنظمة المؤلفة من عدد قليل من المجموعات المتمركزة في بريطانيا، قد امتدت لينتشر أعضاؤها في مايقرب من 60 بلدا، مع ائتلافات وطنية منتسبة في 31 بلدا.**

**المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود**

إن الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي موارد غير قابلة للتجديد، وبالتالي فكيفية الاستغلال من أكبر المشاكل التي تواجه الدول المنتجة فكل برميل من لنفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي تولدها شيئا من الماضي.

**أولا/ معدلات الاستخراج:**

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها فهي لا تختفي، والواقع انه ليس من الحكمة في شيء استخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، واذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، قد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده فتزيد قيمتها مع ندرة الموارد وارتفاع أسعارها.

كما أن استخراج الموارد الطبيعية، ينقص من ثروة البلد إلا اذا استثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة، فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز يجعل البلد أفقر لأنه لا يتجدد ما يستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها ، والسبيل الوحيد الذي يعوض استهلاكها ويجعل البلد اكثر ثراء، هو استثمار الإيرادات المتأتية من بيع الغاز والنفط في اطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأسمال الطبيعي إلى رأس مال بشري ومادي مولد لتدفق مداخيل مستقرة ودائمة[1].

ونظرا لأن الموارد الطبيعية هي أصول، يجب النظر إلى الاستخراج على أنه ببساطة نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية بتحويل الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى مورد آخر. أمام هذه الحقائق والتحديات، يبدو واضحا وجليا أن هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى وعي جماعي لدى الدول النفطية في اعتماد استراتيجية عملية، تتمكن من خلالها من إيجاد بديل لهذا المعضلة حتى تضمن استمرارية تدفق الإيرادات التي تساعدها في إدارة عملياتها التنموية.

**ثانيا/ صياغة العقود والمناقصات:**

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستخراج موارده الطبيعية، يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة، و تفضي بعض الطرق في إدخال الشركات الأجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة. إن عرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للاستثمار التجاري بتعاقب سريع تقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعار،

**1تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد،الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005 ص. 14**

حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداما كبيرا على المجازفة وتميل إلى شراء من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة قبل أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليه من قبل.

إن السماح بدخول الشركة إلى البلد قبل غيرها قد يقلل من المنافسة التالية، فالشركة التي تدخل البلد لإجراء تنقيب ابتدائي قد تستفيد من تقاطع المعلومات وسيكون لها معرفة اكبر ليس فقط حول المنطقة التي نقبت فيها عن الغاز والنفط، بل أيضا حول المناطق المجاورة حتى ولو قامت الحكومة بعدئذ بعرض المناطق الأخرى بالمزاد العلني التنافسي، فان المعلومات المتوفرة للشركة الأولى إضافة إلى صلتها بالمسؤولين، ستضعف بالمنافسة وبالتالي إيرادات الحكومة وسيعلم المنافسون انه لا يوجد تكافؤ في المعلومات فاذا ربحوا المناقصة لانهم قدموا أسعارا مبالغا فيها اكثر مما قدمته الشركة الأولى التي تعرف القيمة الحقيقية للحقل والنتيجة ستكون الشركة اكثر تحفظا على السعر الذي تقدمه.

ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض ومناقصات الاستثمار بطرق مختلفة، في عروض العلاوة تتنافس الشركات اعتمادا على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة بداية العقد. إن عروض العلاوة تجبر المنتجين دفع مبالغ كبيرة مقدما دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الاستخراج، وهذه المخاطر التي تنطوي عليها عروض العلاوة قد تمنع الشركات من التنافس ، أما عروض الإتاوة حيث يدفع المتنافسون جزئ من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة إتاوات، فتنطوي على مخاطر اقل وتغذي المنافسة اكثر من عروض العلاوة، فهذه الأخيرة مناسبة أكثر للدول النامية حيث توجد مخاطر كبيرة في عملية التنقيب، وفي قيام الحكومات القادمة بتعديل شروط العقد وبالنتيجة فان عروض الإتاوة قد توفر للحكومات إيرادات اكثر من عروض العلاوة، لأنها لا تتطلب دفع مبلغ كبير من المال مسبقا إضافة إلى قلة المخاطر التي تواجهها الشركات في تحمل خسارة كبيرة في حال قصرت الحكومات في التزاماتها. في بعض الأماكن من ضمنها الولايات المتحد الأمريكية ، كان ثمة قلق من أن تقود عقود الإيجار إلى إغلاق مبكر لآبار النفط في حالات أخرى إلى الإفراط في استخراج للموارد . إن دفع أي إتاوة يخفض العائد الصافي المجني ، قد يؤثر على قرار شركة النفط بإغلاق البئر قبل الوقت الضروري[1].

وهكذا فان العقد جيد التصميم يتضمن غالبا بندا يسمح بعد استخراج النفط وزيادة نفقات الاستخراج، بخفض بل حتى بإلغاء الإتاوات مقابل دفع مقابل معين ثابت. إن طريقة إدخال الشركات المنتجة، تقود إلى اختلافات كبيرة وعلى الحكومات أن تقيم المناقصات والمزادات التي تنظمها، في ضوء الحصة التي تتلقاها من الموارد الطبيعية الإجمالية ومقارنتها مع ما تلقته بلدان أخرى فيها مخاطر وتكاليف استخراج مشابهة.

[1] المرجع نفسه، ص. 17-18.

**المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة**

إن العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة، هي علاقة مبنية على استراتيجية وسياسة كل طرف وفقا للمكاسب التي يرغب في تحقيقها وواضح التناقض في الكثير من الأحيان بين استراتيجيات كل من المنتجين و المستهلكين طالما أن مصالحهما متعارضة.

**أولا/الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط**

ينظر المستهلكين للنفط على انه سلعة استراتيجية، نظرا لوزنه الكبير في الاقتصاد العالمي وتنعكس هذه النظرة بوضوح على مختلف السياسات والمبادرات المنتهجة والمنفذة في جميع انحاء العالم، فالدول المستهلكة تهدف إلى تأمين إمدادات النفط بأسعار معقولة، وفي الوقت ذاته تسعى لتقليل الاعتماد على النفط من خلال اتخاذ تدابير مختلفة منها ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة البديلة، وبناء المخزونات النفطية الاستراتيجية لمواجهة أزمات نقص الإمدادات.

ومن جهة نظر الدول المنتجة يقع قطاع النفط على رأس الأولويات، لما يلعبه من دور مهم في التطورات الاقتصادية المحلية والسياسية والاجتماعية فضلا عن دوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها بعيد عن الهيدروكربونات، لايزال قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في معظم الدول المنتجة، كما تولد صادرات النفط الجزء الأكبر من العائدات الأجنبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الاستيراد في الدول المنتجة، كما أنها تولد الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية الرئيسية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية وتنويع اقتصاداتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر، وخلق فرص عمل لمئات الألاف من القوى العاملة التي تدخل أسواق العمل فيها بشكل سنوي[1].

إن نقطة الانطلاق لأي حوار هي ضرورة الاعتراف بان العلاقات في مجال الطاقة بين المنتجين والمستهلكين في أسواق الطاقة التي تتسم بالمنافسة غير المنتظمة، تثير بعض المخاوف المحددة التي من شأنها أن تؤثر على مصالح كلا الطرفين، ولأن قضايا الطاقة ذات أوجه عديدة فالتطور التاريخي والحالي للحوار بين المنتجين والمستهلكين، كان معتمدا على جزء كبير منه على الأحداث التي يشهدها السوق النفطية مثل انقطاعات الإمدادات وصدمات الأسعار.

ويعتبر عام 1975 البداية التاريخية للحوار بين المنتجين والمستهلكين، حيث عقدت الجلسات الحوارية في باريس واستمرت 18 شهرا. أما في المرحلة الحديثة لهذا الحوار، فقد دامت اللقاءات والمناقشات من عام 1991 إلى

**1عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، اوابك، الكويت، 2012، ص.34**

عام 1996 في خمس دورات متتالية، وانتهت كلها دون اتفاق بل بإصرار على عدم مناقشة موضوع أسعار النفط ومشكلة توزيع العائد وكان أغلب الحوار يتم عن طريق المؤتمرات والتي كان منها ، مؤتمر النفط والغاز عام 1991 في ايران ولقاء باريس في نفس العام، والاجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس 1992 والاجتماع الوزاري في النرويج، وكذلك من خلال منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في اليابان 2002، وفي السعودية 2003 وفي هولندا2004.

وكل هذه المؤتمرات قد تناولت اهم الموضوعات الطاقة ومصادرها واستخداماتها وتطور الطلب العالمي، والنمو الاقتصادي وسياسات الطاقة العالمية وغير ذلك، إلا أي منها لم يناقش عنصر السعر أو توزيع الريع النفطي، أو الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة ، منحازة في ذلك إلى رغبة الدول المستهلكة وشروطها[1].

**ثانيا/ توزع العائد النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة**

لاشك أن النفط يخلق ريعا كبيرا، وتوزيع هذا الريع بين المنتجين والمستهلكين هو مصدر التوتر بين الطرفين. حيث أن كل من منهما يحاول تعظيم حصته من ذلك الريع من خلال ضبط أسعار النفط أو فرض الضرائب على المنتجات النفطية ، أو من خلال انتهاج عمليات تنظيمية أخرى، ويتضح من هذا المنظور إن مشكلة توزيع الريع لعبة محصلتها النهائية صفر، مما يترك مجالا ضيقا للتعاون أو للحوار بين المنتجين والمستهلكين فمبيعات النفط تولد عوائد اقتصادية كبيرة، وتلك العوائد محل نقاش دائم بين الدول المنتجة والمستهلكة واللاعبين الأخرين على امتداد الأجزاء المختلفة لسلسة القيمة المضافة فالكل يرغب في الاستحواذ على اكبر حصة ممكنة من تلك العائدات[2].

وفي هذا السياق يمكن مقارنة عائدات النفطية، بين الدول الأعضاء في أوابك بإيرادات الضرائب المفروضة على استهلاك النفط في مجموعة البلدان الصناعية السبع. وقد توفرت البيانات المتعلقة بإيرادات هذه الدول السبع بفضل الضرائب المفروضة على استهلاك النفط على أساس فترتين، فخلال الفترة 1996-2000 بلغ المتوسط السنوي للعائدات النفطية للدول الأعضاء في اوابك 116.5 مليار دولار، وفي المقابل بلغ المتوسط السنوي حجم العائدات في البلدان الصناعية السبع خلال ذات الفترة 270 مليار دولار، ومن الواضح عند المقارنة أن ماجنته مجموعة البلدان الصناعية السبع من فرض الضرائب، يساوي ضعفي ما حققته الدول الأعضاء في اوابك من عائدات نفطية. وخلال فترة 2005-2009 ارتفع المتوسط السنوي للعائدات النفطية للدول الأعضاء بشكل ملحوظ ، حيث بلغ 405.8 مليار دولار، وفي المقابل ارتفع أيضا حجم العائدات الناجمة عن فرض الضرائب على

**[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص. 86-87.**

**[2] عبد الفتاح دندي، مرجع سابق، ص. 34.**

استهلاك النفط في مجموعة البلدان السبع خلال ذات الفترة ليبلغ 704 مليار دولار، ومن الواضح عند المقارنة ان ماجنته البلدان الصناعية لايزال يفوق ما حققته الدول الأعداء في اوابك من عائدات كما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل رقم(7): عائدات الضرائب للدول الصناعية السبع بالمقارنة مع عائدات دول أوابك:**

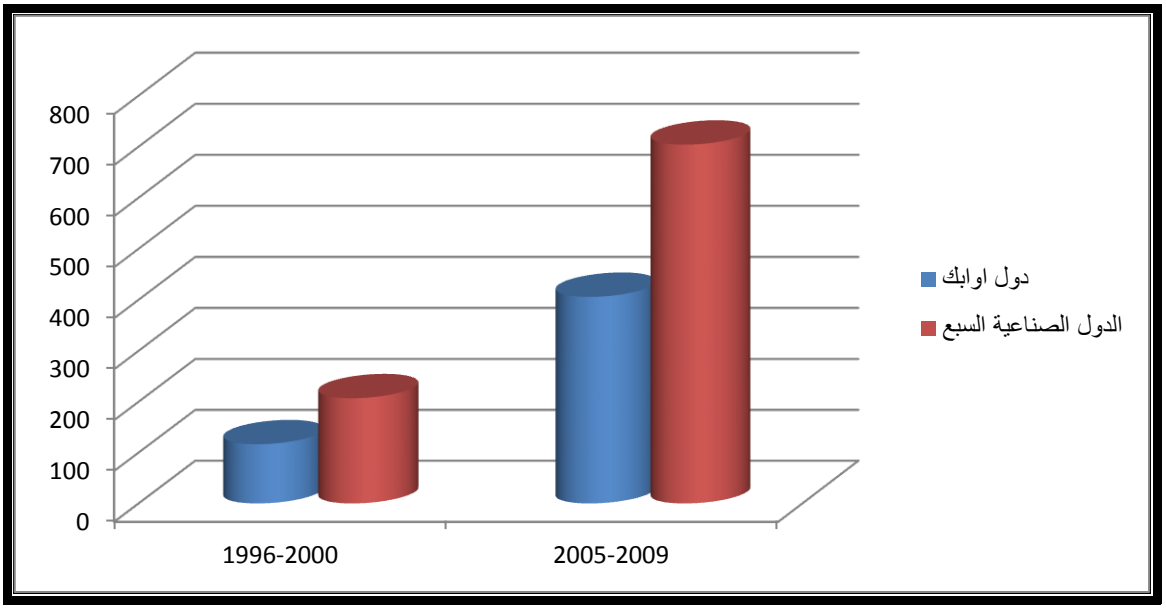


**المصدر**: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010

والجدير بالذكر أنه في حين تعتبر عائدات البلدان المستهلكة المحققة من فرض الضرائب على النفط أرباحا صافية، فان عائدات الدول المنتجة ليست كذلك إذ يجب أن تخصم تكاليف الاستكشاف والإنتاج والنقل، وهذا الأمر يعكس بشكل لا يدع مجال للشك أن المستفيد الرئيسي من برميل النفط المستورد هو حكومات البلدان المستهلكة، وخاصة تلك التي شكلت فيها الضرائب جزء كبير من السعر النهائي.

**خلاصة الفصل الأول:**

إن النشاطات البترولية واسعة ومعقدة ومرتبطة فيما بينها، وهذا راجع إلى تعدد المراحل التي يمر بها استخراج المحروقات، فلا يمكن استعمالها على طبيعتها فهي عرضة إلى مجموعة من العمليات المتتالية لإزالة الشوائب. كما أن تسويق المحروقات في الأسواق العالمية، تتعدد طرقه و تختلف عقوده وطرق التفاوض في الممارسات التجارية التي تخصها.

و قد استخلصنا من خلال هذا الفصل أن الجباية البترولية تمثل أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية، حيث تفرض هذه الأخيرة عدة ضرائب في مراحل العملية الإنتاجية للصناعة النفطية، وحتى تستطيع الدول النفطية الحصول على العائد الأكبر من الريع النفطي و مسايرة و التكيف مع المتغيرات في السوق النفطية العالمية، يتطلب منها صياغة أنظمة جبائية سليمة و ذات كفاءة عالية، فقد شهدت الصناعة النفطية تطبيق عدة أنظمة جبائية اختلفت في خصائصها وتفاصيلها.

كما تواجه الجباية البترولية مشكلة الفساد الذي ينخر قطاع النفط في بعض تلك الدول وكذلك مشكلات النضوب، لذا فهي تسعى دوما إلى استغلال الموارد المتأتية من الجباية البترولية الاستغلال الأمثل بما يكفل لها الوصول إلى تحقيق أهم مبادئ التنمية و النمو الاقتصادي المستدام.

# الفصل الثاني: النمو الاقتصادي المستدام و برامج التنمية الاقتصادية

**تمهيد**

لقد تغيرت المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين، فبعد أن كان أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ولكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، أصبح اليوم يمثل وسيلة لتحقيق أهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، وعلى أساس هذا الفهم بدأ التركيز على استدامة النمو الاقتصادي والبحث على تحقيقه لما له من أهمية كبيرة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولأنه لا يزول بزوال المرتكزات التقليدية للنمو الاقتصادي، ولقد سعت معظم الدول وخاصة الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لأنه أصبح يعبر عن العملية التنموية بكاملها.

فالدول النامية ، وفي ظل سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، طبقت استراتيجيات متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية، اختلفت باختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية فبرامج التنمية الاقتصادية المختلفة الآجال والأهداف من بين أهم الأساليب الأكثر استخداما من طرف الدول النامية.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: مفاهيم حول النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.
- **المبحث الثاني**: النمو الاقتصادي المستدام.
- **المبحث الثالث**: برامج التنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، وفي هذا المبحث سنحاول تناول بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية، وهذا بالتطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.
- المطلب الثالث: التنمية المستدامة.

### المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة التي تناولتها الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة لأنه هدف جل الاقتصاديات الطامحة للخروج من حلقات الفقر وتحسين ظروف المعيشة لشعوبها

**أولا/ تعريف النمو الاقتصادي:**

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[1]".

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على انه: "نتاج الموقف الوضعي، وانه يعود لمفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني و الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي. ومع ذلك هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا إنها تظل دائما مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة. باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي".[2]

ويعرف أيضا بأنه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة

**1محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.73.**

**2 مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص.31.**

استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها[1]".

كما عرفه جون ريفوار ( Jean Rivoire) " بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"[2]

ومن خلال التعاريف السابقة، يبرز لنا أن النمو الاقتصادي هو:

**1 –** متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.

**2–** متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

**3–**يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغيير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

**ثانيا/عناصر النمو الاقتصادي:**

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي المستدام والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، راس المال والتقدم التكنولوجي، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

**1– عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بنسب كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية[3] .

**2– عنصر راس المال:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة[4] .

---

**1 عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص، 268.**

**2 Jean rivoire, l'économie de marche, que sais-je ?, Alger, éditions dahleb, 1994,p. 79.**

**3 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص. 34.**

**4 سولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، ص. 306.**

**3- التقدم التقني:** هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وان بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم انه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء لدولة ما، فان الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشر واسع القبول[1].

**ثالثا/ قياس النمو الاقتصادي:**

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية، أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذا يمكن قياس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن حسب الصيغة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي، معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، يساوي معدل التغير في الدخل الوطني مقسوما على عدد السكان.

**المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية**

منذ الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل عن النظرية الاقتصادية، يطلق عليها اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جديا في التنمية.

**أولا/ تعريف التمية الاقتصادية:**

سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف لبعض الكتاب في الاقتصاد، والتي تناولت موضوع التمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادي.

[1] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 58.

يرى جيرالد ماير ( Gerald maier) بأن التنمية الاقتصادية " هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن".[1]

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن ماير( Maier)يضع ثلاث مؤشرات أساسية لأحداث التنمية وهي:

- ارتفاع الدخل الوطني؛
- استمرارية هذا الارتفاع؛
- مواصلة الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

ويتفق معه بولدوين (Boldwin) في ذلك وإن أضاف أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، ويضيف كذلك أن " التنمية تعني التوسع الاقتصادي القومي وخلق احتياطي نقدي في يد الدولة، للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية والصحة ورعاية العجزة والأطفال، ولمواجهة أعداء الدولة وتحقيق التعاقدات والاتصالات الدولية".[2]

أما عن تعريف هيئة الأمم المتحدة فهي" العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".[3]

وبالتالي فالتنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد بدورها على دعم الإنتاج والدخل.

**ثانيا/ خصائص التنمية الاقتصادية وعناصرها:**

**1- خصائصها:** حتى نضفي صفة النجاح عل العملية التنموية يتوجب عليها أن تكون مستمرة تراكمية ذات مجهودات متواصلة، فهي تحتاج إلى وقت وتكاليف، بدائل وقرارات، وتتصف التنمية الناجحة بالخصائص التالية:[4]

**أ- هادفة:** أي أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها.

**1 طلال الباب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الاولى، دار الطليعة، لبنان، 1981، ص. 83.**

**2 محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ت، ص. 16.**

**3 المرجع نفسه، ص. 18.**

**4 حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية :اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا وبشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص. 73.**

**ب– علمية ومنظمة:** تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل نظامي دقيق منظمة من طرف جهات ومؤسسات مختصة.

**ج– إيجابية ومستمرة:** لتحسين الأوضاع والارتقاء بصفة دائمة ومتواصلة.

**د– شاملة ومتكاملة:** تخص جميع القطاعات والميادين التي تتكامل في ما بينها لتفعيل مجهوداتها.

**هـ– المشاركة والاعتماد على الذات:** حيث يجب أن يعنى بها كافة الأفراد والمناطق اعتمادا على الموارد المحلية البشرية والمادية.

**2– عناصرها:** تتطلب التنمية الاقتصادية الناجحة مستلزمات لقيامها، وتمثل هذه المستلزمات مبدئيا العوامل الرئيسية لأي عملية إنتاجية بالإضافة إلى عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، العادات والتقاليد ونظم التعليم والمشاركة، وفي ما يلي عرض موجز لأهم مستلزمات التنمية الاقتصادية:

**أ– تراكم رأس المال:** وذلك ما يتم تحقيقه من خلال عملية الاستثمار المكثف الذي يتطلب بدوره حجما معتبرا من المدخرات الحقيقية.[1]

**ب– الموارد البشرية:** ممثلة في القدرات والمواهب والمهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد وتدخل كعنصر في العملية الإنتاجية.

**ج– الموارد الطبيعية:** ممثلة في هبات الأرض، وتعرفها الأمم المتحدة بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية ويتسنى له أن ينتفع منه.

**د– التقدم التكنولوجي:** حيث أن التكنولوجيا هي المعرفة الفنية للإنتاج والمستندة على المعرفة العلمية، والتي تعتبر عنصرا حاسما في نمو الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي.

**و– العناصر المؤسسية والاجتماعية:** إلى جانب ما سبق من مستلزمات التنمية الناجحة، فإن توفر العناصر الاجتماعية والمؤسساتية يساهم كثيرا في التنمية، وتخص هذه العناصر تنظيم عملية التنمية ورعاية الحوافز المتعلقة بالنمو، ولا يمكن لأحدها أن يحل محل الآخر عكس المستلزمات السابقة، وحتى تبدأ التنمية وتُستدام فإن العنصر التنظيمي يكون ذو أهمية.

**1 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص.135.**

**ثالثا/ أ هداف التنمية الاقتصادية:**

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس، ويمكن إيجاز أهم أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

**1- زيادة الدخل القومي:** إن الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي فمعظمها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

وزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانية البلد المادية والفنية، فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة الى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانية الدولة المادية والفنية فكلما توافرت أموال لأكثر وكيفيات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا.

**2- رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. وإن تحقيق هذا الأخير لا يقف عند خلق زيادة الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادات بتغييرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

**3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من أهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض

---

**1 خلادي ايمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص. 21-22.**

متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. وهذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.

**4- التوسع في الهيكل الإنتاجي:** في البلاد المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالية العظمى من السكان كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وجاء المحصول الزراعي وفيرا وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة الانتعاش والرواج .أما اذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لنقص في مياه الري أو الإصابة بآفة من الآفات أو حتى تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في هذ البلاد.

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعة الثقيلة، إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

**5- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي:** وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفه دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

**المطلب الثالث: التنمية المستدامة**

لقدر برز مفهوم التنمية المستدامة، في عقد الثمانينات من القرن العشرين، معتمدا على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

**أولا/ مفهوم التنمية المستدامة:**

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 حيث عرفت غروهار بروتلاند في هذا التقرير التنمية المستدامة ولأول مرة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " [1].

و ركز التعريف الذي على مفهومين أساسيين هما:

- مبدا الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية التي يجب ربط تلبيتها بالأولويات الكبرى؛
- مبدا محدودية الموارد مقارنة بالمستويات التقنية والتنظيم الاجتماعي الذي ضغوط على سعة البيئة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ومنذ قمة الأرض بريودي بالبرازيل جانيرو اتسع مفهوم التنمية المستدامة ليتدعم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ويبدو أن هذا المفهوم متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني فالبعض يتعامل معه كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات العولمة فيما يرى أخرون أن التنمية المستدامة هي بمثابة نموذج تنموي بديل ومختلف عن النموذج الرأسمالي، وهناك من يعتقد بأنها امتداد لهذا النظام لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته مع البيئة. ولهذا تعددت التعاريف التي أعطيت للتنمية المستدامة.

عرفها البنك الدولي:" التنمية المستدامة، هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص افضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة هي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل[2].

**1Corinne gendron, le développement durable comme compris, Québec, 2006 , p. 166.**

**2 بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008 ، ص. 54.**

وتعرف أحدث التعريفات التنمية المستدامة "على أنها نتيجة النشاط الذي خلال مجرياته لا يكون التأثير على البيئة عابرا أو عرضيا"[1].

**ثانيا/ خصائص التنمية المستدامة:**

تتمتع التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن ابرزا أهمها في النقاط التالية:

**1–** تنمية طويلة المدى تتحدد البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

**2–** مراعاة المساوات وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية .

**3–** عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

**4–** يتميز مفهوم التنمية الاقتصادية ومن خلال الأبعاد المكونة لها التداخل والتعقيد

**5–** تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية.

**6–** تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.

**7–** تسعى إلى تحقيق متطلبات أكبر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

**ثالثا/أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:**

**1.أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آليتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بمايلي[2]:

**أ– تحقيق نوعية حياة افضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات، تحسين حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة؛

**1 Beat Burgenmeier, Politique Economique Du Développement Durable, group De Boeck, 1er édition, Bruxelles, 2008, p. 38.**

**2عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص. 19–20.**

**ب– احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس الحياة الإنسانية، أنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والطبيعة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام؛

**ج– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:** ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

**د– تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة، ذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية؛

**هـ– ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:** ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والأثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

**و– إحداث تغييرا مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:** ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانية المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

**2– أبعاد التنمية المستدامة:**

إن معظم الدراسات، الأبحاث والتقارير تؤكد أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة متداخلة ومتكاملة في اطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها بنفس المستوى والأهمية، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح.

**أ– البعد الاقتصادي:** وتقوم على أساس رفاهية المجتمع إلى اقصى الحدود والقضاء على أسباب الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتركيز على مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم ويشمل البعد الاقتصادي العناصر التالية[1]:

- النمو الاقتصادي المستدام؛

**1عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 39.**

- كفاءة راس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

**ب– البعد الاجتماعي**: تشير المنظومة الاجتماعية إلى العلاقة بين البشر والطبيعة، والى النهوض برفاهية الإنسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتوفير الحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما تشير إلى تعزيز تنوع الثقافات وتعددها وضرورة المشاركة الفعلية في صناعة القرار[1]، ويشمل البعد الاجتماعي العناصر التالية[2]:

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.

**ج– البعد البيئي**: تتعلق المنظومة البيئية بضرورة الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها ويشمل البعد البيئي العناصر الجزئية التالية[3]:

- النظم الإيكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع والإنتاجية البيولوجية؛

ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

**1خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009، ص. 324.**
**2عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 40.**
**3 نفس المرجع، ص. 41.**

**الشكل رقم(8): أبعاد التنمية المستدامة:**

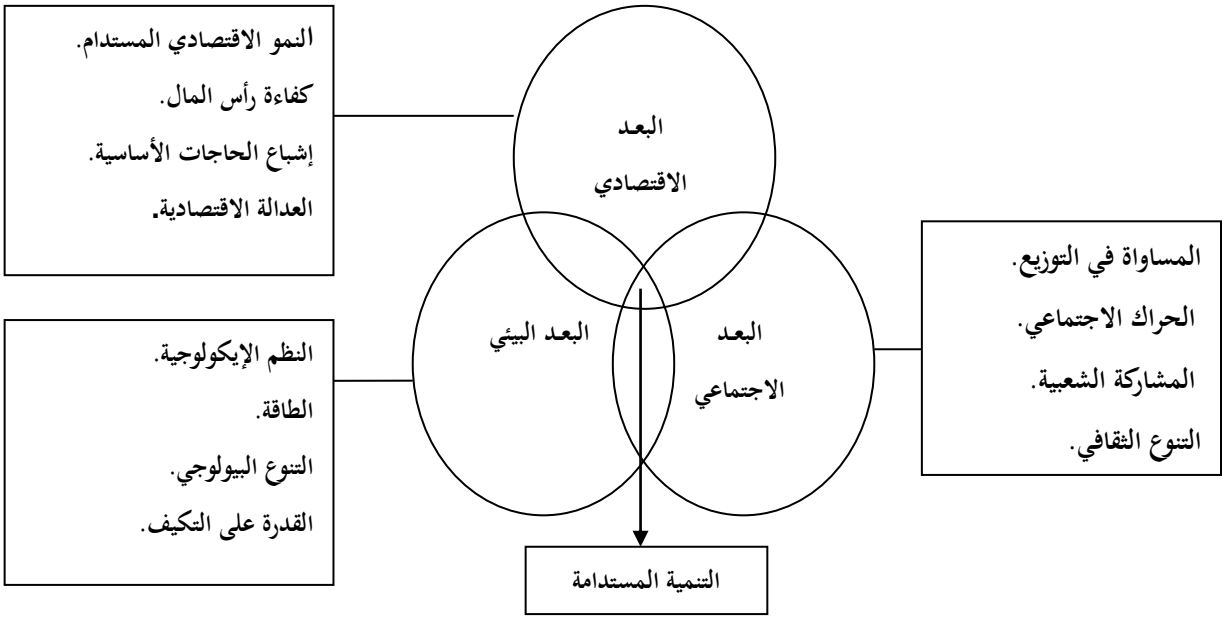


**المصدر**: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 42

**رابعا/ خصائص التنمية المستدامة:**

من افرازات التطور التاريخي للتنمية المستدامة الخصائص الأتية:[1]

**1- مقاربة دولية:** تبحث في كيفية تجاوز الفروقات بين الشمال والجنوب، والإصرار على أن تدهور البيئة هي مشكلة ذات بعد عالمي أو بالأحرى كوني. مع ذلك فهي تقترح حلول متفرقة، بالنسبة للشمال الحد من النفايات والعوامل الملوثة كغاز ثاني أكسيد الكربون($Co_2$) هي من أكبر الانشغالات. بينما في الجنوب فتسيير النمو الديموغرافي هو ما يشد الانتباه، وبذلك تحتم على الجميع تغيير هياكل الإنتاج والاستهلاك من خلال الأخذ بالحسبان كل التكاليف والأضرار، ومن خلال التقدم التكنولوجي، ومن تغيير تفضيلات المستهلكين.

**2- تسيير بيئي:** باعتبار نقل رأس المال الطبيعي إلى الأجيال القادمة هو واحد من بين أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى خلق ضرورة مشرقة للطبيعة التي تعتبر موروث طبيعي يمنح الإنسان الرفاهية والصحة. لهذه الاعتبارات وجب خلق طرق تسييرية تبحث في المقام الأول تقليل بعض السلوكيات الملوثة للبيئة والتي كانت شائعة في الماضي، والسهر على عدم طرح بدائل لبعض الأنظمة البيئية في وقتنا الحاضر.

**1 التقرير الموجز للأمم المتحدة، السكان والبيئة، نيويورك، 2001، ص. 20.**

**3- إدراك الفروقات الاجتماعية:** تبحث التنمية المستدامة في كيفية تصحيح ظروف اللامساواة بالاعتماد على الخيارات الاقتصادية الفردية لأنه بتقليل الفروقات في الدخل والثروة يمنح ذلك المشروعية للتنمية المستدامة .

## المبحث الثاني: النمو الاقتصادي المستدام

نتناول في هذا المبحث، أهم الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام الذي يعتبر مفهوما مرافقا لمفهوم التنمية المستدامة، حيث سنقوم بعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام، وأهم التحديات التي يوجهها، ثم نتطرق إلى متطلبات تحقيقه، وهذا من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام.
- المطلب الثاني: تحديات النمو الاقتصادي المستدام.
- المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي المستدام.

### المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

يعتبر النمو الاقتصادي المستدام، أحد المقاربات الجديدة للنمو الاقتصادي في العقد الأخير من القرن العشرين، وجاء هذا المفهوم الجديد لقصور المفهوم الأول للنمو الاقتصادي عن حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية والبيئة للمجتمعات.

**أولا/ استدامة النمو في الفكر الاقتصادي:**

اعتبر ادم سميث( Adam Smith) أن التجارة الخارجية أهم عوامل النمو الاقتصادي المستدام[1]، والتي ستشجع على التخصص وتقسيم العمل وسيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الكفاءة، وأن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو واستمراره[2]. كما اعتبر أن التجارة الخارجية ستفرض على الدول أن تتخصص في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة في هذه الدول ولكن هذا لا يتحقق حسب ادم سميث إلا في البلدان ذات المؤسسات القوية التي تكون فيها قوانين حقوق الملكية الفكرية فعالة وكذلك تتوفر الشفافية في معاملاتها[3].

أما سولو (Solow) قد اقترح نموذجا للنمو الاقتصادي المستدام، حاول من خلاله أن يجيب على الجدل القائم بين فكرة النمو الاقتصادي وفكرة التنمية المستدامة. إن هدف الاستدامة حسب الاقتصاديين النيوكلاسيك، يترجم من خلال نقل إمكانيات خلق الرفاهية الاقتصادية من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية، وبمعنى آخر

---

**1 Wendy mak, china's long-terme economic growth sustainability : an empirical approach, in partial fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, the temple university graduate board, philadelphia, U.S.A, 2011, p.39.**

**2ربيع ناصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص. 5.**

**3 Wendy mak, op.cit, p.39.**

عرفت الاستدامة حسبهم كمرادف لعدم تراجع الرفاهية الفردية مع مرور الزمن والتي يمكن قياسها من خلال المنفعة والدخل أو الاستهلاك الفردي، بالإضافة إلى إمكانية خلق تدفق مستدام من الثروة عبر الزمن[1].

افترض أصحاب النظرية النيوكلاسيكية إمكانية الإحلال فيما بين أنواع رأس المال، حيث أن كمية معتبرة من راس المال التي تم رصده من طرف الإنسان مثل التجهيزات، المعارف، المهارات و المستوى التعليمي والتكوين يجب أن يتم تناوله مع كميات قليلة جدا من رأس المال الطبيعي المتمثل في مخزون الموارد الطبيعية المتاحة، وذلك من أجل ضمان الحفاظ على القدرات الإنتاجية ورفاهية الأفراد عبر الزمن. وحسب سولو يوجد تناوب آخر يحدث مع مرور الزمن، حيث أن الأجيال الحالية تستهلك قدرا من راس المال الطبيعي ولكنها تترك بالمقابل قدرات إنتاجية في شكل تجهيزات ومعارف وكفاءات للأجيال المستقبلية[2].

أما نظرية النمو الحديثة والذي يعتبر بول رومر( PaulRömer) من روادها، فيفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، حيث يعتبر أن الابتكار هو العامل الأساسي لاستدامة النمو، وهذا ما يدفع بالشركات إلى استثمار مواردها في عمليات البحث والتطوير على عكس سولو الذي صنف التغيرات التكنولوجية على أنها عامل خارجي، وبالتالي أصبحت الأفكار والمعارف الجديدة والاستثمار في رأس المال البشري هي العوامل الأساسية التي تقود وتحافظ على استدامة النمو الاقتصادي[3]. كما لا يعتبر رومر السياسة الاقتصادية حيادية بل يرى أن البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل[4].

**ثانيا/ مفهوم النمو الاقتصادي المستدام:**

عرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية النمو الاقتصادي المستدام "أنه الرفع المستمر لمخرجات أو نواتج الاقتصاد عبر الزمن والذي يراعى فيه دمج الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والاعتماد على الكفاءة العالية للمؤسسات وسلامة السياسات، ويجب أن يمكن هذا النمو الطبقة الفقيرة من المشاركة والاستفادة من الفرص الاقتصادية[5] ".

---

**1 Catherine Aubertin, Franck– Dominique Vivien, Le Développement Durable – enjeux politiques, économiques et sociaux, La documentation française, Paris, 2006, p. 33.**

**2 Ibid, p.34.**

**3 Wendy mak, op.cit, p.41.**

[4] ربيع ناصر، مرجع سابق، ص. 8.

**5 Agence canadienne de développement international, Favoriser une croissance économique durable lien : http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/fra/NAD-927114950-LKP consulté le 01/04/2013**

أما قاموس المفردات الإحصائية للمنظمة الدولية للتعاون والتنمية، فيعرف النم الاقتصادي المستدام" على أنه هو الاتجاه المتزايد للتعديل البيئي للناتج المحلي الصافي تحت شروط وتقديرات معينة[1]".

كما عرفته اللجنة الدولية حول النمو والتنمية " على أنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 7 %لمدة ربع قرن أو اكثر[2]"، على أساس هذا التعريف ومنذ عام 1950 وحتى عام 2005 تم تأهيل 13 دولة للانضمام لنادي النمو الاقتصادي المستدام، نذكر على سبيل المثال: الصين( 196-2005)، البرازيل(1956-1980)، اليابان(1950-1983)، ماليزيا(1967-1997)، سلطنة عمان(1960-1999)وسنغافورة(1967-2002)[3].

يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من المفاهيم المرافقة للتنمية المستدامة والنتيجة المنطقية الملموسة لنجاح مجهوداتها، مراعيا بذلك نفس اعتباراتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ولكنه يميل أكثر إلى نزعتها الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نمطا محددا من النمو بل مجموعة أنماط، حيث أن النمو الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية والنمو الحاصل في الصين يعبران عن نمطين مختلفين تماما، فالأول نمو معتمد على الاستهلاك الداخلي القوي، والثاني مركز على الارتفاع والتطور السريع في الإنتاج الصناعي. إذا هناك أنماط من النمو تعتبر مستدامة وأخرى لا، كما هناك أنماط ذات وفرة في التشغيل وأخرى لا. والنمو المستدام لا يعني فقط المزيد من السلع، لكن يعني أيضا المزيد من القيمة المضافة لكل سلعة منتجة، وبدل من أن نسعى للاستهلاك أكثر يجب أن نسعى للاستهلاك أحسن، وبذلك تصبح حماية البيئة حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية[4] .

**المطلب الثاني: تحديات النمو الاقتصادي المستدام**

إن التحديات التي تواجه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام كثيرة ومتنوعة نذكر منها:

**أولا/ الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي:**

إن احد المكونات الرئيسية للنظام الاقتصادي يجري إعادة النظر في طريقة قياسه، وهو النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يتم قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة السلع والخدمات المنتجة. فباستعمال هذا القياس نجد أن

**1 Organisation for economic co-operation and develpment, Glossary of statistical terms, 2007, p. 767.**

**2 The growth report : strategies for sustained growth and inclusive developemnt, commission on growth and development, the international bank for reconstruction and development, the world bank, washington dc U.S.A, 2008, p.1 .**

**3 Ibid, p. 20.**

**4 Julien Rebillard, La Croissance Verte, Alban Edition, Paris, 2008, p. 15.**

الاقتصاد العالمي نما بأكثر من 600% (من 5.3 تريليون دولار إلى 37.2 تريليون دولار) بين عامي 1950 و 2001 بينما ازداد عدد السكان ب144% (من 2.5 مليار إلى 6 مليار) خلال نفس الفترة، ورغم ذلك فهذا النمو المتسارع ليس مستداما[1].

عادة ما كان اهتمام الاقتصاديين في هذا الإطار ينصب، بالإضافة إلى وصول معدلات البطالة والتضخم إلى أدنى مستويات ممكنة لها، على تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي. و يعتمد الخبراء الاقتصاديون في قياس مدى النجاح في تحقيق الأهداف، على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي رغم أنه مؤشر مضلل لعدم ارتباطه بمستوى معيشة السكان أو بكيفية تحقيق هذا النمو، خاصة في ظل تركيز جل اهتماماته على التغير الذي يحدث في رأس المال المادي متجاهلا ما يحدث في الجوانب الاجتماعية، البشرية والبيئية[2].

لكن في ظل التغيرات والمشكلات البيئية السائدة على مستوى العالم، فإن النمو الاقتصادي الحالي يهتم بدرجة كبيرة بزيادة كميات الإنتاج، ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية في كوكب إمكانياته محدودة، وإنما يجب أن يكون المنظور الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد أكثر شمولا من مجرد الاهتمام بالجوانب المادية فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها[3].

وبالتالي، الزيادة في النمو الاقتصادي الكمي اصبح يمثل مشكلة، لأن الجوانب القيمية والنوعية أهملت في مفهوم النمو الحالي، ولهذا عليه أن يتضمن أفكارا وتصورات لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الجيد كتحسين نوعية الحياة وزيادة الرضا. فعلى المستوى الكلي أظهرت عدة دراسات عدم وجود علاقة بين الرضا والسعادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ونأخذ على سبيل المثال وكما يوضحه الشكل رقم (10)، أين يوجد اختلاف في نوعية الحياة بين البرازيل وأوكرانيا دون وجود فروق كبيرة في مستوى الدخل الفردي بين البلدين، كما يمكن أن تؤدي الاختلافات في مستويات النشاط إلى مستويات مماثلة من السعادة والرضا كما هو الحال بالنسبة لكندا وكولومبيا.

**1 Ron hubert**, **The challenge of sustainable economic growth**, **SEDI**, **northen arizona**, **U.S.A**, **2011**, **p**. **46**.

**2 Tim jakson**, **prosperity without growth** : **Economics for a Finite Planet**, **Earthscan**, **London**,**U.K**,**2009**, **p**. **39**.

**3 Ibid**, **p**. **40**.

**الشكل رقم (9): السعادة والرضا ونصيب الفرد من الناتج الخام**

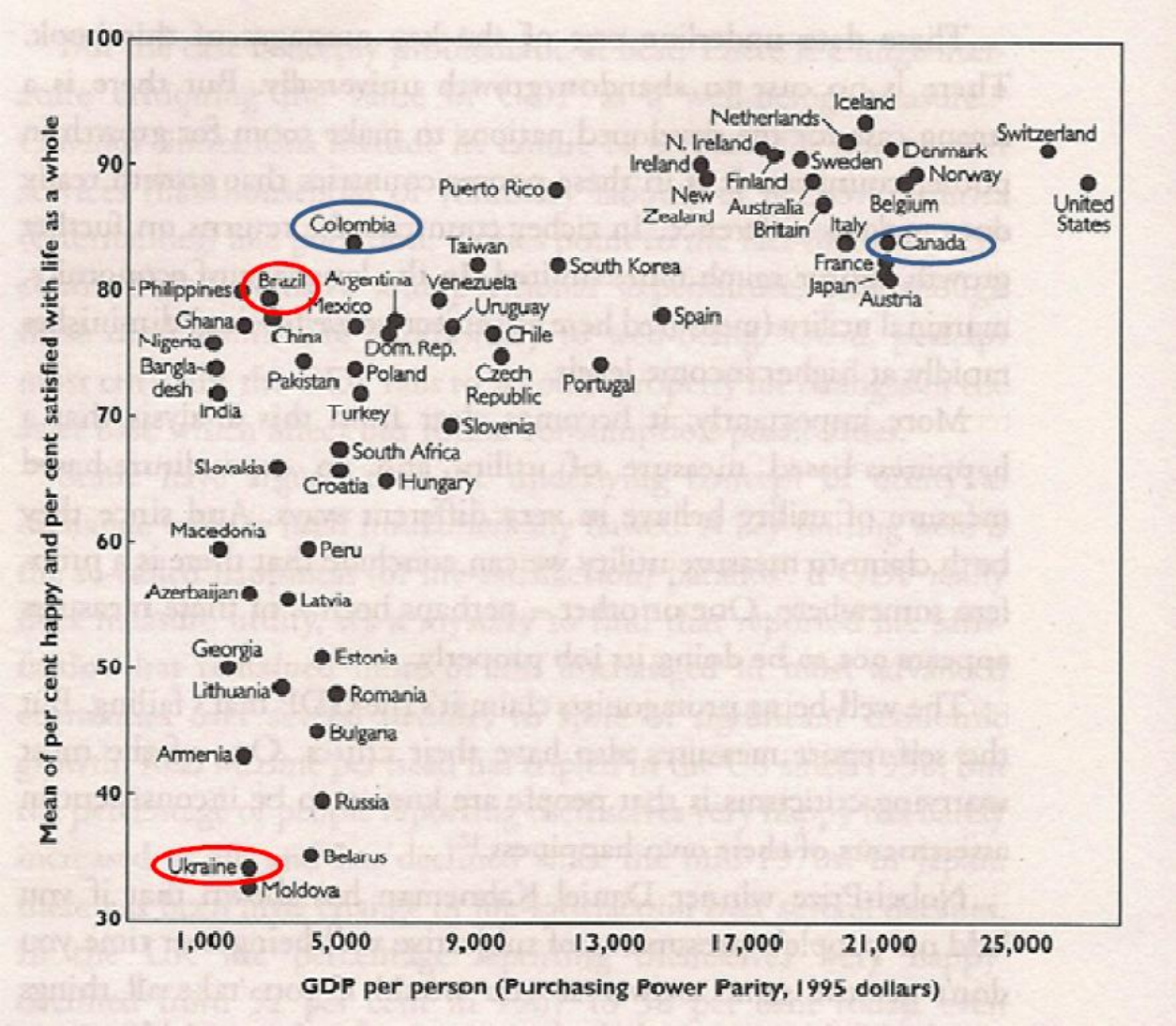


**Source** : Tim jakson, prosperity without growth , op.cit, p.42.

كما لا توجد ارتباطات بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعديد من الفوائد التي يفترض أن تأتي من زيادة النشاط الاقتصادي، كالعمر المتوقع، انخفاض معدلات وفيات الرضع، زيادة فرص التعليم والمشاركة؛ وهذه القياسات تبين لنا الاختلاف الكبير في الرضا بين مستويات الدخل العالية والمنخفضة ولكن تأثير الدخل لا يظهر جليا مع النمو الاقتصادي، وهذا ما يوحي أنه علينا أن نفكر في بديل لتحقيق التنمية الاقتصادية، و الذي يستند على أن حقيقة التنمية تعني نمو في الجودة والنوعية ولا تعني أنها نموا في الكم. فقد أظهرت العديد من تجارب البلدان

أنه يمكن أن تنمو نوعية حياتنا دون الحاجة إلى أن ينمو نظامنا الاقتصادي كميا أو مستويات الاستهلاك المادي لدينا[1].

وعلى مدى العقود الماضية، بدأ الاقتصاديون يستخدمون مصطلح النمو الاقتصادي المستدام كمصطلح بديل للنمو الاقتصادي الذي يوازن بين النمو الكمي والنوعي وهذا ما ينعكس على المجتمعات بالإيجاب.

**ثانيا/ الحد من استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على القدرة الاستيعابية للأرض:**

إن الحد من استخدام الموارد الطبيعية والبيئية، يساعد على تحقيق استهلاك الموارد بمستويات مستدامة فمعظم نظمنا الاقتصادية والاجتماعية تنمو نموا متسارعا.

فقد خلق النمو الهائل للسكان، نموا متسارعا في استخدام كل الموارد اللازمة لإيجاد والحفاظ على أنماط الاستهلاك والإنتاج لحياتنا الحالية. فالمشكلة مع النمو الحالي هو أنه لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى في نظام محدود ، ويمكن تلخيص أهم التأثيرات التي أحدثها نمط النمو الحالي في النقاط التالية[2]:

**1–** استنفذت البشرية في 150 سنة الماضية حوالي 40% من احتياطات النفط والغاز المعروفة .

**2–** إن النشاط البشري قام بتحويل 50% مما يحتويه سطح الأرض، وهذا ما ترك آثارا كبيرة على التنوع البيولوجي، بنية التربة، المناخ والسلاسل الغذائية.

**3–** يتم استعمال نصف كمية المياه العذبة للأغراض المتعددة للإنسان، ويجري الأن استنزاف المياه الجوفية بسرعة في كثير من المجالات.

**4–**لقد ازداد انبعاث الغازات الدفيئة التي تركزت في الغلاف الجوي، مثل N2O،CH4،CO2.

**5–** تتزايد معدلات الانقراض بشكل حاد في النظم الإيكولوجية البحرية والبرية، وفي جميع أنحاء العالم.

**6–** حوالي 22%من مصائد السمك البحرية المعترف بها قد نضبت و44% تستغل بإفراط.

والشكل رقم(11) يوضح ذلك:

**1 Ron hubert, op.cit., p. 53.**

**2 Stteffen will, and others, global change and the earth system : a planet under pressure, springer– verlag berlin heidelberg, newyork, U.S.A, 2004, p. 14.**

**شكل رقم (10): النمو الحالي وإستهلاك الموارد الطبيعية والبيئية**

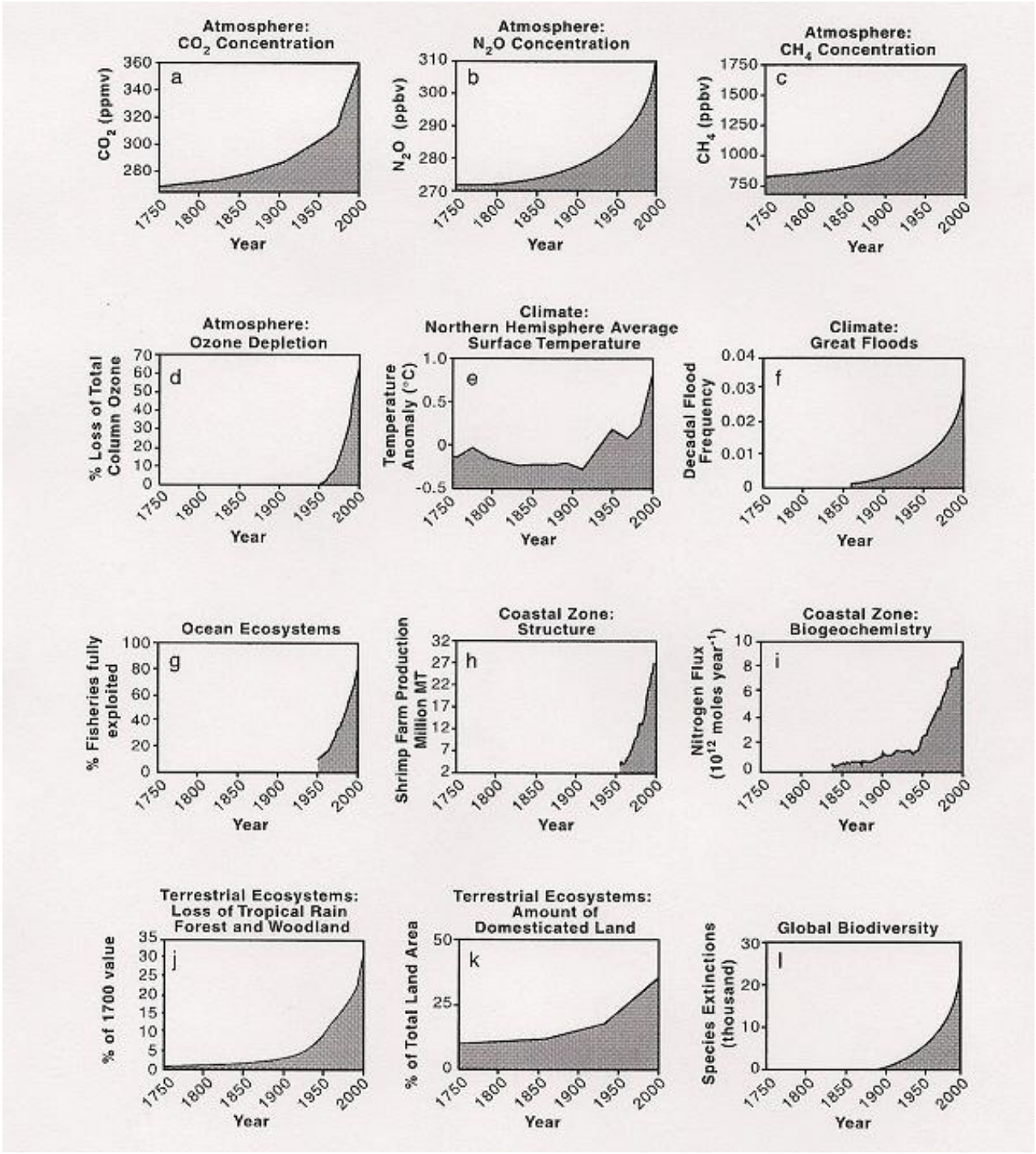


**Source** : Ron hubert, The challenge of sustainable economic growth, op.cit, p.14.

**ثالثا/ التخفيض من البطالة وتحسين ظروف العمل:**

يشكل توفير فرص عادلة للحصول على عمل لائق أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لغالبية الأفراد وأسرهم، كما تندرج القدرة الإنتاجية وجودة العمل ضمن العوامل الرئيسية المحددة لنوعية الحياة فهي تؤثر على التغذية ، الصحة و التعليم وبالنسبة للمجتمع ،فإن وجود فرص كافية للعمل المنتج اللائق و الحماية الاجتماعية و الإنصاف في المعاملة واحترام الحقوق في أماكن العمل، يؤدي إلى ضمان الاندماج والتلاحم[1].

وتشير التقديرات أن أرقام البطالة العالمية قد ارتفعت من 170مليون عاطل عام 2007 إلى مستوى غير مسبوق بلغ 197 مليون عاطل عام 2011 ، وتبدو حالة البطالة اقل سوءا مما هي عليه في الواقع بسبب انخفاض نسبة المشاركة في القوة العاملة خلال الفترة نفسها، فقد بلغ فقدان الأمل مبلغه من كثير من الأشخاص بحيث توقفوا عن العمل.

ورغم البطالة هي المظهر الأكثر بروزا لكنها ليست المظهر الوحيد فنوعية العمل تشكل تحديا آخر أمام النمو الاقتصادي المستدام، ذلك أن العمالة الناقصة وفرص العمل غير النظامي والعمل المؤقت تزداد انتشارا، وبالتالي تقويض معايير العمل ويزداد انعدام الأمن لدى العاملين. فقد زادت العمالة الهشة وقدرتها منظمة العمل الدولية بحوالي 1.53 مليار عامل من العدد الإجمالي للعاملين ، أي ما يعادل 50.1%من القوة العاملة العالمية، وتشير التقديرات إلى أن عدد النساء والرجال العاملين في مجال العمالة الهشة قد زاد بمقدار بلغ 110مليون في 2009.ويرفع العمل غير المستقر عبء الأخطار الاجتماعية عن أرباب العمل والحكومات ليضعه على كاهل الأفراد العاملين وأسرهم، ولا يقتصر تأثير هذه الأخطار على العاملين في أعمال غير مستقرة، بل يمتد ليشمل أسرهم والمجتمع بكامله . ومجمل القول إن العمل غير المستقر يخلق قدرا أكبر من اللامساواة وانعدام الأمن والاستقرار على الصعيد الاقتصادي[2].

**ثالثا/ التخفيض من الجوع والفقر:**

لايزال الفقر وسوء التغذية يمثلان أكبر التحديات التي يواجهها العالم، تحاول الدول التخفيف منهما في مجتمعاتها ولهذا يدخلان في صميم برامجها التنموية. فرغم انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، من 43.1% عام 1990 إلى 22.2% عام 2008، إلا أنها تبقى مرتفعة، وكذلك انخفض الأشخاص

**1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2012، نيويورك، ص. 6.**
**2 المرجع نفسه، ص.3-4.**

الذين يعانون من سوء التغذية من 23.3%سنة 1990 إلى 14.9% في 2010 ، إلا أنه مازال يشكلان عبئين كبيرين خاصة في الدول النامية والشكل رقم (12) يوضح ذلك:

**شكل رقم(11): نسبة السكان الذين يعانون من الفقر وسوء التغذية في الدول النامية**

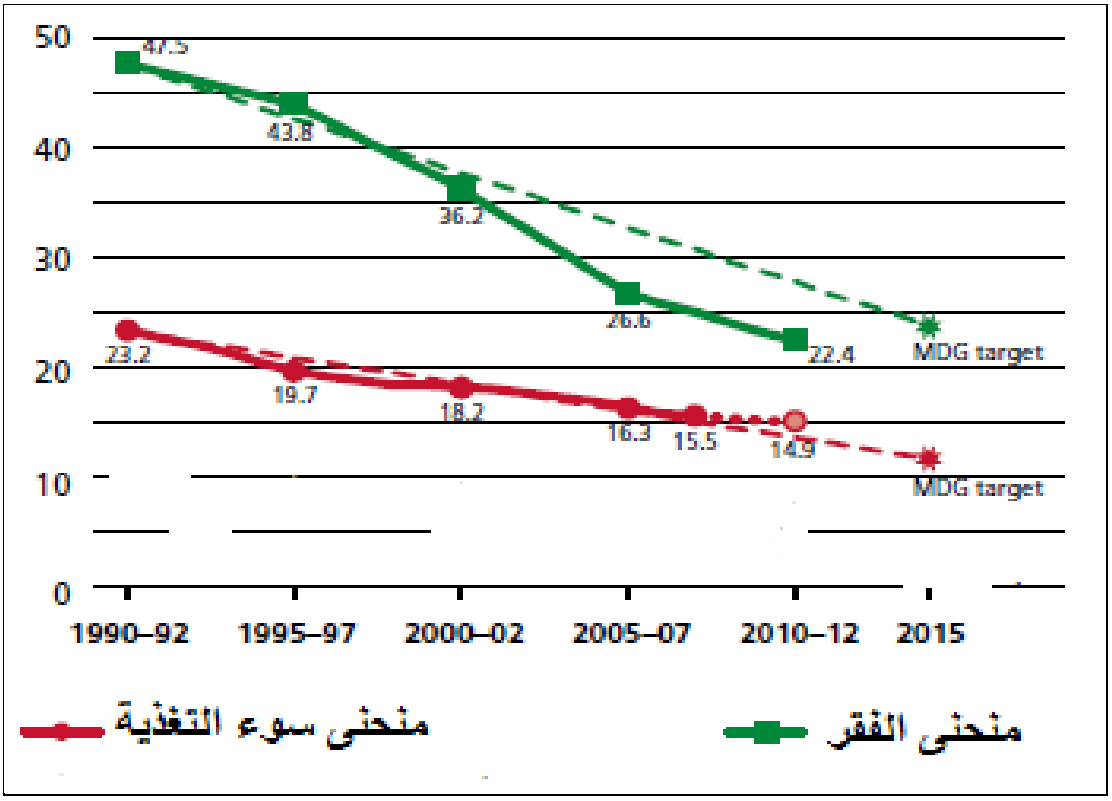


**Source** :FAO, WFP and IFAD, The State of Food Insecurity in the World 2012 : Economic growth is necessary but not sufficient to accelerate reduction of hunger and malnutrition, Rome,2012, p. 11.

وحسب إحصائيات البنك الدولي، 95%من فقراء العالم يتواجدون في الدول النامية ،حيث لايزال الفقر منتشر على نطاق واسع في دول جنوب الصحراء الإفريقية، دول جنوب أسيا حيث يمثل ما نسبته 46.9%، 0.3 2%على التوالي من إجمالي سكان تلك الدول حسب تقديرات 2010 [1]

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي المستدام يعد أحد المفاتيح الأساسية للتقليص من من الفقر والجوع وسوء التغذية، فيجب أن تكون معدلات النمو مرتفعة وتستمر لمدة طويلة ويكون هذا النمو حيوي

**1 Laurence Chandy, Geoffrey Gertz, Poverty in Numbers:The Changing State ofGlobal Poverty from 2005 to 2015, The Brookings Institution, Washington, U.S.A, 2011, p. 4.**

وكذلك يجب أن يكون غير مقصي أي أنه يشمل الفقراء والمهمشين والشباب ويأخذ بعين الاعتبار المساوات بين الجنسين[1].

**رابعا/ تزايد التفاوت في توزيع الدخول:**

يعتبر التفاوت في الدخول سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية أو بين طبقات المجتمع الواحد معقدة لها أسباب عديدة منها التغير التكنولوجي، التغير في الأسعار، الانتقال من نشاط اقتصادي إلى نشاط آخر و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وازداد هذا التفاوت في العقود الأخيرة بسبب تزايد الانفتاح الاقتصادي وتزايد حدة المنافسة مما جعل بعض الاقتصاديات المتضررة تميل إلى النزعة الحمائية لاقتصادها بسبب عدم المساواة في توزيع منافع الانفتاح.

على الرغم من أن سياسات حماية المؤسسات والوظائف من المنافسة الأجنبية تؤثر سلبا على الإنتاجية والنمو، إلا أن الكثير من الحكومات لا تريد تحمل الأثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة وزيادة تكاليف الحماية الاجتماعية ، هناك من يدعو إلى تقديم حل وسط بالسماح بالانفتاح الاقتصادي وأسواق أكثر تنافسية مع تقديم فترة الانتقال من وظيفة إلى أخرى والمحافظة على فرص الحصول على الخدمات الأساسية في هذه المرحلة.

**المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي المستدام**

إن تحقيق النمو المستدام يتطلب تحقيق التغييرات الهيكلية المرتبطة به أولا كما يرى بيرو ( François Perroux) كما يشير إلى حتمية الحرية الاقتصادية، موضحا أنه من أجل السير الجيد للاقتصاد لا يتوقف على السلطات العمومية سوى أن تراقب وتتحكم في إعادة توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار، كما أن صرامة السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي يتوقف أساسا على مقتضيات مرتبطة بالمناخ الاقتصادي، ويبرر Perroux موقفه من الحرية الاقتصادية مضيفا أنه لا داعي لأن تتحكم الدولة في السياسات الاقتصادية لأن الدول الكبرى حققت تقدما ونجاحات باهرة في ظل اقتصاد ليبرالي، ومن جهته يؤكد "نيكو ستير" (Niko Stehr) على أن المعرفة والابتكار هما أساس النمو الاقتصادي المستقبلي، حيث أن القدرات والكفاءات المعرفية للمجتمع تمثل المؤهلات الأكثر أهمية في عالم الشغل المستقبلي، ويؤكد ستير على ضرورة خلق القيمة المبنية

**1 Agence canadienne de développement international**, **op.cit**, **consulter le 02/05/2013**.

على المعرفة، وأن المظاهر الإيجابية لمجتمع المعرفة هي التي تجعل من القطاع الصناعي قطاعا إبداعيا وذو قيمة مضافة عالية تساهم في رفع الدخل الوطني إلى أعلى المستويات[1].

أما اللجنة الدولية للنمو والتنمية التابعة للبنك الدولي، وفي تقريرها حول استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الإقصائية، ومن خلال تحليلها لاقتصاديات الدول التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي مستدام، استخلصت سياسات مساعدة يمكن استخدامها في صياغة استراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وهي[2]:

**أولا/ مجموعة السياسات المتعلقة بالتراكم:**

تتضمن هذه المجموعة عدة سياسات منها ارتفاع معدلات الاستثمار الذي يساعد على تراكم البنية التحتية والمهارات التي يحتاجها رأس المال البشري لكي ينمو الاقتصاد بسرعة، فيتطلب النمو الاقتصادي المستدام معدلات مرتفعة من الاستثمار العام والخاص تصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي أو كثر، وتصل نسبة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة على الأقل إلى 7 أو 8 %من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل الاستثمار العام في البنية التحتية ما بين 5 إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأسيوية سريعة النمو، فالإنفاق في البنية التحتية يجذب الاستثمار الخاص ويوسع فرص الاستثمار ويساعد على ظهور صناعات جديدة يمكن أن يكون البعض منها استثمارات موجهة للتصدير.

ويجب على الحكومة أن تدرك أن استثماراتها في البنية التحتية عنصر مكمل لاستثمار القطاع الخاص، وينبغي عليها إنشاء الأجهزة التنظيمية للإشراف على أنشطة القطاع الخاص كأن تمنع الاحتكارات وأن تتأكد من نوعية السلع والخدمات التي تقدم للجمهور، كما تعمل على تحصيل إيراداتها بشكل لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

ويعتبر الاستثمار في رأس المال البشري بنفس القدر من الأهمية مع استثمار في رأس المال المادي، ويكون تأثير الإنفاق في التعليم على النمو بطرق متعددة وغير مباشرة وبالتفاعل مع عوامل أخرى، فالاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يولد فرصا للنمو المستدام لا يمكن التنبؤ بها في وقت الاستثمار لأن تلك الاستثمارات لا تترجم بصورة آلية إلى النمو.

**1 Gabrielle Wacherman, Le Développement Durable, Ellips Edition, Paris, 2008, p.24-25 .**

**2 طيبة عبد العزيز،أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراة( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص. 94-97.**

**ثانيا/ مجموعة السياسات المتعلقة بالابتكار:**

تمكنت الاقتصادات التي حققت النمو الاقتصادي المستديم من استيعاب المعرفة الفنية والتكنولوجيا من باقي دول العالم و لم تكن مضطرة إلى ابتكار الكثير منها، ولكن استيعابها بشكل اسرع مكنها من اختراعها أو ابتكارها، فالمعرفة المكتسبة من الانفتاح الاقتصادي العالمي تعتبر ضرورية لتحقيق النمو.

وحتى يستطيع صانعو السياسات نقل مختلف المعارف الفنية والتكنولوجية والمؤسسية عليهم جذب الاستثمار الأجنبي باعتباره إحدى القنوات لنقل المعرفة المرتبطة بأساليب الإنتاج أو بالأسواق الدولية، فالعبرة ليست بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما بحجم المعارف التي ينقلها، ويمثل التعليم الأجنبي خاصة التعليم العالي قناة مهمة لنقل المعرفة من خلال جلب خبراء أجانب أو إرسال الإطارات المحلية للتكوين أو التدريب في الخارج.

ومع تزايد الابتكارات تظهر صناعات جديدة أكثر إنتاجية من صناعات قديمة التي تصبح غير قادرة على الاستمرار، فدخول شركات أجنبية جديدة إلى الاقتصاد يدفع الشركات القائمة إلى مطالبة الحكومة بضرورة حمايتها أو إلى تأجيل دخول الشركات الأجنبية حتى تتمكن من تحسين إنتاجيتها لمنافسة هذه الشركات، فالمكاسب المرتبطة بالإنتاجية التي تحقق بدخول صناعات جديدة أو شركات جديدة تفوق إنتاجية الصناعات ويؤدي الى زيادة نمو الإنتاجية فيها.

ويبقى هذا التحليل مقبولا ما لم تفرض الشركات الجديدة ذات الإنتاجية العالية منافسة احتكارية على صناعة أو قطاع معين خاصة عندما يكون حجم الاقتصاد صغيرا، كما ينبغي على الحكومة احتواء الأثار السلبية الناتجة عن التغير في هيكل المنافسة وخاصة بالنسبة للذين فقدو مناصب عملهم بسبب خروج بعض المؤسسات من المنافسة بإقامة صناديق للتامين على البطالة أو إنشاء برنامج لإعادة تدريبهم وتأهيلهم.

**ثالثا/ مجموعة السياسات المتعلقة بالتخصيص:**

تتميز البلدان النامية خاصة التي لديها كثافة سكانية كبيرة بمعدلات بطالة مرتفعة ووظائف وأجور متدنية، ويمكن التغلب على هذا الوضع بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وغالبا ما تمثل الصناعات التصديرية جزءا من حل أزمة البطالة في المرحلة الأولى، ثم يبدأ الاقتصاد يوفر وظائف أفضل تتطلب مهارة كبيرة وتعليم أفضل، فيمكن للحكومة السماح بانتقال العمالة من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى، لكن ليس على حساب ظهور اختلال في توزيع العمالة بين القطاعات أو اختلالات في التوزيع الجغرافي بين المدن والأرياف، كما ينبغي عليها أن تسهر عل إقامة برامج لتدريب العمالة والرفع من مستوى مهارتها باعتبار أن هذا يدخل في اطار الاستثمار في رأس المال البشري مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته وبالتالي زيادة النمو.

إن الاقتصادات التي نجحت في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من الاقتصاد العالمي خاصة من خلال الصادرات بحيث تم تطبيق مجموعة من السياسات لتشجيع الاستثمار في قطاع التصدير في المراحل الأولى من تطورها، فلا تزال سياسات تشجيع صادرات محل جدل واسع إلا أن وجود قطاع مزدهر للتصدير يعتبر عنصرا حاسما من عناصر النمو الاقتصادي المستدام في المراحل الأولى، فإذا أخفق الاقتصاد في تنويع صادراته يتعين على الحكومة أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بتشجيعه ودعمه، وإذا لم تحقق النتائج المتوقعة من الدعم، فيجب التخلي عنه لان الصادرات في النهاية لا تشكل بديلا لمجالات أخرى داعمة للنمو الاقتصادي المستدام كالتعليم والبنية التحتية.

**رابعا/ مجموعة السياسات المتعلقة بالتثبيت:**

إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي على مستوى الأسعار أو سعر الصرف أو العجز الموازني يشكل عائقا رئيسيا للاستثمار الخاص الذي يعد المحرك المباشر للنمو، وعلى الرغم من أن تخفيض التضخم يؤثر إيجابيا على الاستثمار والنمو، فإن بعض الاقتصاديات حققت معدلات نمو لفترات طويلة مع معدل تضخم مرتفع، وقامت اقتصاديات أخرى مثل الاتحاد الأوربي باستهداف معدلات تضخم متدنية إلا أن آثاره على النمو مازالت غير واضحة، وإذا منحت البنوك المركزية استقلالية أكبر تزيد قدرتها على تخفيض التضخم دون أن تتأثر أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى سلبا وفي مقدمتها النمو الاقتصادي مما يستدعي تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

كما أن تطبيق سياسة مالية اكثر صرامة بتخفيض العجز في الميزانية أو الدين العام أو الإنفاق الجاري تكون أحيانا مفيدة وتساعد صانعي السياسات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الصرامة المفرطة التي تدوم لفترات أطول مما تنعكس سلبا على الأداء الاقتصادي وتعرقل نمو الاقتصاد مما يتطلب أن تساير هذه القواعد نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن النمو في بعض الحالات يحتاج الى إنفاق حكومي، فإذا خفضت الحكومة من هذا الإنفاق للوفاء بعجز موازني محدد فقد يتراجع النمو، لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الاقتصاد ومدى تأثير الإنفاق الحكومي عليه في وضع السياسات المالية السليمة.

وبمأن النمو الاقتصادي يعتمد على الاستثمار، فإن هذا الأخير يعتمد على قدرة الاقتصاد على الادخار سواء من مصادر محلية أو أجنبية، فينبغي على واضعي السياسات الاقتصادية العمل على جعل تعبئة المدخرات إحدى أولويات أهداف سياستهم الاقتصادية، ويعتبر النظام المالي والمصرفي أحد أهم قنوات تعبئة المدخرات وتخصيصها، لذا بتطلب بناء أنظمة مالية ومصرفية فعالة تكون مبنية على قواعد التحوط والسلامة المصرفية حتى لا تكون أكثر عرضة للصدمات والأزمات المالية التي غالبا ما تكون لها آثار سلبية على النمو، فيزداد دور البنك المركزي في

الإشراف وتنظيم العمل المصرفي وفرض القيود على انتقالات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل خاصة في المراحل الأولى للتنمية.

**خامسا/ مجموعة السياسات المتعلقة بالاحتواء:**

إذا أرادت الحكومة احتواء مشكلة الهجرة إلى المناطق الحضرية، فعليها تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لان إيجاد وظائف لسكان الريف في هذا القطاع بأجور معتبرة يحول دون هجرتهم، فنمو القطاع الزراعي يخفض من حدة الفقر بسرعة أكبر من نمو القطاع الصناعي، و خاصة في الاقتصادات النامية التي تحتوي على أراضي زراعية خصبة وواسعة، كما ينبغي على الحكومة تقديم الدعم الزراعي المباشر وغير المباشر لسكان الريف وتحسين الخدمات العامة بالقدر الكافي بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

يقودنا التحليل السابق إلى طرح إشكالية العدالة وتكافؤ الفرص بين سكان الريف والمدن، وبين ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) وذوي الدخل المرتفع سواء من حيث ما يكسبونه من دخل أو ما يتمتعون به من خدمات عامة أو من حيث فرص الحصول عليها، وتبين الحالات التي حققت فيها الاقتصادات نمو مستدام أن هذين العنصرين أساسين في استراتيجية النمو المستدام، فبالرغم من أن مكاسب النمو تتوزع على نطاق واسع لكن بشكل غير مكافئ، ويبقى هذا الوضع صحيحا بشرط احتواء التفاوت في الدخول و إتاحة فرص متكافئة للحصول على الخدمات العامة والتمويل اللازم خاصة لصغار المستثمرين.

وعلى الاقتصاديات التي تريد تحقيق نمو اقتصادي مستدام القيام بالاستغلال الرشيد للموارد خاصة الطاقة غير المتجددة دو أن يكون ذلك على حساب البيئة نفسها، فبعص البلدان النامي لا تحترم المعايير البيئية عندما تخطط لنمو اقتصادها أو أن هذه المعايير تكون خارج حدود قدرتها، فتستثمر في صناعات ملوثة للبيئة أو تسمح بجذب استثمارات أجنبية ملوثة لأن القوانين في بلد المنشأ تكون صارمة اكثر من القوانين المحلية.

نشير في الأخير، إلى أن السياسات التي تم تناولها ليست كلها ضرورية لتحقيق النمو المستدام، فرغم اختلاف أهميتها النسبية إلا أن المنهج المتبع في وضع هذه السياسات عليه أن يراعي الظروف الخاصة بكل اقتصاد عل حدا و الآثار المتوقعة لكل سياسة متبعة، لذا فإن مقاربة النمو المستديم تتطلب صياغة هذه السياسات حسب أولوياتها في التأثير عل النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

## المبحث الثالث: برامج التنمية الاقتصادية

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من الأدوات التي استخدمتها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تعددت هذه البرامج والمخططات واختلفت بحسب الأنظمة الاقتصادية الموجودة في هذا العالم التي أعدت ونفذت فيها هذه البرامج، وفي هذا المبحث سنحاول أن نعرف برامج التنمية الاقتصادية، كيفية إعدادها، معايير التي من خلالها تخصص الموارد فيها ومصادر تمويلها، وللتعرف على ذلك نتطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: الاطار النظري لبرامج التنمية الاقتصادية.
- المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية.
- المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج التنمية الاقتصادية.
- المطلب الرابع: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية.
- المطلب الخامس: العلاقة بين برامج التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي المستدام

### المطلب الأول: الاطار النظري لبرامج التنمية الاقتصادية

#### أولا/ مفهوم برامج التنمية الاقتصادية:

من خلال اطلاعنا على المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع، لا حظنا أنه لا يوجد هناك اختلاف واضح بين مفهوم كل من برنامج تنمية اقتصادي أو مخطط تنمية اقتصادي، ويعود ذلك في نظرنا إلى أن كلى المصطلحين إنما يشيران لمعنى واحد وهو مجموع الأهداف والإجراءات والأليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. والفرق الوحيد في نظرنا في مدى استعمال وتداول هذه المصطلحات حاليا، أذ انه يلاحظ أن مصطلح برنامج تنمية الاقتصادي أو خطة تنمية اقتصادية أصبحت الأكثر استعمالا وتداولا سواء في الدول النامية أو المنظمات الدولية التي يهيمن عليها التيار الاقتصادي الليبيرالي، بينما نجد أن تداول واستعمال مصطلح مخطط تنمية اقتصادي يقل يوما بعد يوم نتيجة للخلط الذي حصل بين مدلول المصطلح والنظام الاشتراكي الذي يعد التخطيط الاقتصادي أحد أركانه الرئيسية.

إن التعريف الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في خلال فترة محددة، وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في إنجاز المشاريع يتم اعتماد وتقييم البرنامج من

خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفه وعائداته وذلك بواسطة جملة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة، الفعالية، مؤشرات النوعية ومؤشرات النتائج النهائية[1].

وبالتالي فبرنامج التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية[2].

انطلاقا من هذا المفهوم فان أي برنامج تنمية اقتصادية يتكون من ثلاث عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها؛
- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف؛
- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

وبالرجوع إلى حالة الجزائر فمن خلال جملة النصوص القانونية ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي وكذلك إجراءات التنظيم الداخلي التي تؤطر برامج التنمية التي طبقت في الجزائر لم تحدد مفهوم قانوني واضح لها وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تحديد مفهوم للبرنامج وما يقصد به في المنظومة القانونية.

ومقارنة بمخططات التنمية التي انتهجتها الدولة في مرحلة الاقتصاد الموجه، فاننا نلاحظ غياب نص تشريعي خاص بالبرامج التنموية التي اتخذتها الدولة في السنوات الأخيرة يحدد مفهومها واستراتيجياتها ويبين كيفيات وسبل تنفيذها بشكل دقيق.

**ثانيا/ الفرق بين برنامج التنمية الاقتصادية والموازنة العامة للدولة :**

يتمثل الفرق بين برنامج التنمية الاقتصادية والموازنات العامة للدولة فيما يلي[3]:

**1-** الموازنة العامة للدولة عبارة عن تقدير وإجازة ، لأنها تقدير للإيرادات والنفقات العامة عن السنة المالية القادمة، ولأنها إجازة انفاق في حدود الاعتمادات المقررة، أما برنامج التنمية الاقتصادية فهو عبارة عن تقدير

**1 حسابات التخصيص الخاص في النظام الجزائري، حلقة دراسية لطلبة السنة الرابعة للمدرسة الوطنية للإدارة، فرع إدارة المالية والميزانية، دفعة 11 ، الجزائر، 2005.**

**2 بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"2001-2004"، المطبق في الجزائر، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص. 14.**

**3 عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، أساسيات علم الاقتصاد ، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر,مصر، 2001، ص. 320 .، بتصرف الطالب.**

والزام، اذ انه عبارة عن تقدير لما يتم تحقيقه، ولأنه يلزم القائمين على المشروعات سواءا في القطاع العام أو الخاص بتنفيذ المقرر في البرنامج مع اتباع الوسائل المحددة لتنفيذ هذه الأهداف.

إذ من الواضح أن كل هدف يمكن أن يتحقق بأكثر من وسيلة، ولذلك فان البرنامج يستوجب اختيار تلك الوسائل التي يجب على المجتمع أن يعتمد عليها دون غيرها لأجل تحقيق أهدافها المرسومة في المدة المقررة.

**2–** الموازنة العامة للدولة تعد وتنفذ على أساس سنة واحدة بينما تختلف المدة الزمنية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحدد حسب الأهداف المراد تحقيقها لكل برنامج.

**ثالثا/ برامج التنمية الاقتصادية بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه:**

تتأثر برامج التنمية الاقتصادية باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، من حيث البرنامج ودرجة شموله والوسائل المتبع لتحقيقه، اذ أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على البرنامج التنموي والطرق والأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق أهدافه ويمكن التمييز بين نوعين من برامج التنمية الاقتصادية:

**1– برامج التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق:** تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق "التخطيط عن طريق السوق"، أو" التخطيط التأشيري"، أو "التخطيط بالمشاركة"، أو "التخطيط الديموقراطي"، وجميعها تعطي المعنى نفسه على أنه برنامج لامركزي يقوم على قوي السوق والجانب الأكبر منه يضطلع به القطاع الخاص[1]، وكذلك على مختلف وسائل السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على مختلف أقسام الاقتصاد الوطني

يتميز هذا النوع من البرامج بنوع من التنظيم الاقتصادي الذي يتصف بالمرونة وقد طبق من طرف بعض الدول الرأسمالية بعد أن حلت بها أزمة الكساد الكبير"1929" وتهدف هذه البرامج في غالبيتها إلى محاولة تجنب الاختلال الذي يتعرض له الاقتصاد الوطني حت يظل في حالة استقرار، هذا فضلا عن تحقيق بعض الأهداف الأخرى وأهمها زيادة معدلات الإنتاج، زيادة إنتاجية العمل، توازن ميزان المدفوعات، وبصفة رئيسية يمكن التمييز بين نوعين من البرامج[2]:

**أ–** برامج اقتصادية تعتمد على التخطيط الارتباطي: وتهتم أساسا بمشاكل التوازن وليس النمو .

**ب–** برامج اقتصادية تعتمد على التخطيط البنائي: حيث لا تقتصر هذه البرامج على معالجة مشاكل التوازن، وإنما تهتم بمشاكل النمو وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي.

**1 بشير محمد موفق لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص. 27.**

**2 بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص. 15.**

**2- برامج التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه:** تعتمد هذه البرامج على نوع من التخطيط يطلق عليه بالتخطيط الاشتراكي أو التخطيط الآمر وهي برامج تستهدف تسيير الاقتصاد القومي وتنميته عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعيين الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وكذلك وضع الأساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلي وتكون هذه البرامج إلزامية لتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي سواء من الإنتاج أو الاستغلال أو التوزيع.

**رابعا/ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية:**

تتسم البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وأنواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها، بأنها جميعها متخلفة عن الدول الاشتراكية والرأسمالية المتقدمة على السواء. ووضع التخلف هذا يظهر بصور شتى متداخلة فيما بينها، وكثيرا ما يكون كل منها سببا لظهور الأخرى.

ومن اهم هذه الصور، القصور الشديد في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وندرة راس المال وسوء استخدامه وانخفاض الإنتاجية وغيرها. وتظهر حصيلة ذلك في الانخفاض النسبي للدخل القومي وسوء توزيعه وفي التبعية بشكل أو آخر للدول المتقدمة.

بناء على ذلك تكمن أهداف البرامج التنموية في البلدان النامية في إزالة صور التخلف بشتى أشكاله والخلاص من التبعية، وعليه تكمن أهداف برامج التنمية في النقاط التالية:

**1-** رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق مستوى أعلى للدخل القومي.

**2-** تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية.

**3-** التخفيض من الفقر وتحسين الاطار المعيشي للسكان.

**4-** حسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.

**5-** تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيض من البطالة.

**6-** تنمية القطاعات الاقتصادية ذات اليد العاملة الكثيفة.

**المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية**

يمكن تقسيم برامج التنمية الاقتصادية إلى أنواع متعددة تبعا للمعيار المستخدم في التفرقة ، وفي هذ الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية[1] :

**أولا: تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس الفترة الزمنية:**

**1- برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل:** وهو عادة تغطي فترة عشرة سنوات أو اكثر وغالبا ما تهتم هذه الخطة بالتغيرات التجميعية، مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوي العمالة، رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج وتستخدم كمرشد في إعداد البرامج الأخرى، وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة.

**2- برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل:** يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة. فتعرض لهيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، وتفصيل هيكل العمالة وغيرها.

**3- برامج تنمية اقتصادية قصيرة الأجل:** تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها حيث أنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة والتي قد تستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام[2].

**ثانيا/ تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس معيار الشمول:**

وتقسم برامج التنمية الاقتصادية على أساسها إلى:

**1- برامج تنمية اقتصادية شاملة:** وهي البرامج التي تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله وهي لا توجد إلا في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الكبرى من الاقتصاد الوطني، ويكون مسؤولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف البرامج، ولا يعني ذلك أن القطاع الخاص لا يوجد له مجال في النشاط الاقتصادي في ظل هذه البرامج حيث يؤدي القطاع الخاص دورا هاما خصوصا في مجال خلق المنافسة مما يحفز المشاريع العامة على زيادة كفاءتها خاصة في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

---

1عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 325.

2حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، د. م .ج، الجزائر، 1985 ، ص. 91.

**2- برامج تنمية اقتصادية قطاعية** يوجد هذا النوع من البرامج في الدول التي لا يوجد بها قطاع عام كبير أو التي يكون بها قطاع رئيسي تريد أن تجعله عصريا فتلجأ بذلك إلى وضع برامج تنمية اقتصادية قطاعية والتي تتضمن أهداف فرعية لذلك القطاع.

**3- برامج تنمية اقتصادية على مستوى المشروع:** وهي عبارة عن مجموعة توجه لدراسة مشروع معين من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية، ثم بيان موقع المشروع، التعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير عوامل الإنتاج ثم تسويق منتجاته وما إلى ذلك.

**ثالثا/ تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس البعد الجغرافي:**

على أساس هذا المعيار تقسم البرامج إلى:

**1- برامج التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني:** وهي برامج تنمية اقتصادية تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين جميع أقاليم البلد.

**2- برامج التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي:** في بعض البلدان نجد أن هناك تفاوت بين أقاليم البلد الواحد من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، ولذلك تلجأ الدولة إلى وضع برامج تنمية اقتصادية إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد.

**رابعا/ تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس درجة المركزية:**

تقسم برامج التنمية الاقتصادية من حيث درجة المركزية إلى برامج مركزية وبرامج لا مركزية.

**1- برامج التنمية الاقتصادية المركزية:** وهي برامج تنمية اقتصادية تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام، من حيث تحديد أهداف البرامج أو اختيار المشروعات أو القطاعات أو الأقاليم التي تشملها هذه البرامج أو تنفيذ هذه البرامج.

**2- برامج التنمية الاقتصادية اللامركزية:** وهي برامج تنمية اقتصادية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية، حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها هذه البرامج، كما يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي. وتتميز هذه البرامج بنوع من الكفاءة مقارنة بالنوع السابق وذلك نظرا لقدرة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي، كما سيؤدي إلى تحسين درجة تنفيذ هذه البرامج.

**المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج التنمية الاقتصادية**

**أولا/ تقدير الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني:**

حتى يتم إعداد برنامج تنمي اقتصادي، فانه يلزم على المشرفين على إعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الإمكانيات المتوافرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه البرامج. ويدخل في إعداد هذه الإمكانيات اليد العاملة، المباني، المواد الأولية، الآلات والمدخرات ومصادر التمويل والائتمان الداخلية والخارجية( القروض والإعانات الجنبية). وبصفة عامة فانه يدخل في تقدير الإمكانيات القومية معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة، والإلمام بالأحداث الماضية والجارية، والمقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للواقع القائم[1].

**ثانيا/ تحديد الأهداف الكلية للبرامج:**

حتى يتم الوصول إلى تحديد الأهداف المقررة في البرنامج، فان ذلك يقضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، اذ أن علاج هذه المشكلات يشكل بالضرورة أهداف الخطة ومن الطبيعي أن هذه المشكلات هي التي تحدد نوع الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيها، فمشكلات الانكماش تختلف عن مشكلات التوسع ومشكلة البطالة تختلف عن مشكلة نقص العمالة، وإجمالا يمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف[2]:

**1- أهداف أولية:** تتصل بتحديد القيم التي لابد أن تصل إليها المتغيرات الاقتصادية الهامة، كالزيادة في الدخل القومي، وتحقيق زيادة معينة في الاستهلاك النهائي أو في الاستثمار العام أو في قطاعات اقتصادية محددة، أو الوصول إلى درجة عالية من العمالة وانقاص مستوى البطالة... وجميع هذه الأهداف تحدد بحسب تقدير المسؤولين عن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، ومما يمكن أن يعتبر واقعيا ومعقولا.

**2- أهداف مشتقة:** هي التي تشتق من الأهداف الأولية، وتتناول معظم أوجه النشاط الاقتصادي التي لا تقع مقدما تحت حصر، ويجب أن نلاحظ في هذا الشأن أنه أيا كان نوع الأهداف التي نتحدث عنها فان تحديد الأهداف القومية التي تسعى البرامج إلى تحقيقها يجب أن يكون ضمن الحدود والإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

**ثالثا/ اختيار الوسائل التي تحقق الأهداف[3] :**

بعد الانتهاء من تحدي الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع وتحديد الأهداف الكلية المراد تحقيقها من خلال البرامج تأتي المرحلة الثالثة في كيفية استخدام هذه الإمكانيات والموارد لتحقيق هذه الأهداف، أي اختيار الوسائل

1عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 330.
2 نفس المرجع، ص. 331-332.
3 بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص. 19.

التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وبعبارة أخرى اختيار المشاريع أو القطاعات التي تشملها هذه البرامج، ومن الملاحظ أن عملية الاختيار هي عملية متداخلة مع عملية تحديد الأهداف القومية، فاختيار المشروعات يعني في ذات الوقت تحديد هذه الأهداف بصورة تفصيلية.

وتبدأ عملية الاختيار بوضع قائمة لمختلف المشروعات التي يستلزم تنفيذ الأهداف الوطنية القيام بها ثم نلجأ إلى تحديد نسبة المشروعات الاستهلاكية إلى المشروعات الاستثمارية على أساس الحاجات المتطلبة للاستمرار الاقتصادي للمجتمع، ولتحقيق التنمية فيه، ومتطلبات السوق المحلية، وعلى ضوء القدرة على التصدير للأسواق الخارجية، ويتم ذلك عن طريق المفاضلة بين مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها في اختيار المشروعات وهي ما تعرف بمعايير الاستثمار ويقصد بها تللك المعايير التي يحددها معدو البرامج والتي بناء عليها تحدد قائمة المشروعات الداخلة في نطاق البرنامج.

كما أن اختيار المشروعات يخضع للظروف العامة التي تحيط بالبرنامج، فبرنامج التنمية الذي يوضع في ظرف يتسم بالاستقرار الاقتصادي سيعطي أولوية لمشروعات معينة تختلف جذريا عن المشروعات التي تحظى بالأولوية في اطار برنامج يوضع في ظرف الأزمات الاقتصادية، فالنوع الأول من البرامج سيعطي الأولوية إلى المشروعات التي تحقق اكبر إضافة إلى الناتج الوطني، أو على معدل نمو لهذا الناتج، أما النوع الثاني من البرامج فسيعطي الأولوية لمشروعات البنية القاعدية التي تساهم في التقليص من ظاهرة البطالة.

**المطلب الرابع: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية**

تتعدد مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية بين مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، تختلف في خصائصها وتأثيرها

**أولا/ مصادر التمويل الداخلية:**

**2- الادخار الحكومي:** يتمثل الادخار الحكومي في فائض الميزانية العمومية و التي تتشكل من جانب النفقات العمومية وهي مبالغ مالية تدفعها الدول مقابل استهلاكياتها واستثماراتها ذات المنفعة العامة والإعانات المعتمدة من طرفها، والجانب الآخر تتمثل في إيرادات العمومية التي تأتي من الضرائب والرسوم المقبوضة ومصادر قطاع الأعمال العمومي و إيرادات الدومين والديون سواء كانت داخلية أو خارجية.

ويتميز الادخار في الدول النامية بأنه منخفض لكن هذه الميزة نسبية و تختلف درجتها من دولة إلى أخرى على عكس الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النسبة المخصصة منه للاستهلاك إلى جانب تدهور مساهم الإيرادات العامة في ميزانية الدولة خاصة مساهمة القطاع العام، فباستثناء الدول النفطية، بمعنى الزيادات في النفقات

الاستهلاكية لا سباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية خاصة في فيما يتعلق بإنشاء المشاريع الاقتصادية الضرورية ورفع معدل النمو الاقتصادي، ومحاربة الاحتكار وزيادة فرص التوظيف[1].

وتسعى الدول دائما إلى تعبئة إلى تعبئة المدخرات المحلية بشتى الوسائل سواء كانت الزامبية أو اختيارية بغرض توفير موارد مالية لتغطية احتياجاتها التنموية، ومن بين أساليب التي تؤدي إلى تعبئة الادخار الحكومي نذكر ما يلي[2]:

**أ–** تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.

**ب–** استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي حتى تحقق ركن العدالة.

**ج–** ترشيد الإنفاق العام.

**د–** الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدفع وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.

**هـ–** التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.

**1– فائض قطاع الأعمال:** يقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة والذي لم توزع على المستخدمين، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة[3].

وتقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى:

**أ– مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهو ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية، الصناعية، التجارية والخدمية الخاصة بادخاره وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ، دول أروبا الغربية واليابان ويتوقف ادخار قطاع الأعمال الخاص على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع الأرباح وعلى طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل[4]

**ب– مدخرات قطاع الأعمال العام:** تتمثل ادخارات هذا القطاع في أرباحه الناتجة عن المشروعات التي يمتلكها القطاع وهي عبارة عن فرق ثمن السلع المنتجة وتكاليف إنتاجها، غير أن ادخارات القطاع العام هي الأخرى تعاني من تضاءل في مقدارها نتيجة عدم توفر الكفاءة الإنتاجية في هذه المشروعات، كذلك ارتفاع

**1 عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص. 40**

**2 إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص. 244.**

**3 عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص. 455.**

**4 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص.230–231.**

النفقات الخاصة لهذه المشاريع سواء النفقات الخاصة، نفقات الجور والعاملين أو نفقات الخاصة بمستلزمات الإنتاج.

**2- مدخرات القطاع العائلي** من وجهة نظر اقتصادية فان مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) و الاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع، كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقت لاحق، و تقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة.

الادخار العائلي يلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية (استثمار) و يتولد الادخار في هذا القطاع من مجموعة من المصادر نوجزها فيما يلي[1]:

**أ-** المدخرات التعاقدية كاقتصاد التامين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة، التي تنشأها الفئات و المؤسسات.

**ب-** الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها بشكل ودائع في صناديق التوفير أو البنوك سواء كانت حسابات آجلة أو جارية.

**ج-** الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع، المتاجر و المساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.

**د-** سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

**3- سوق المال والنقد:** يعتبر سوق المال وسوق النقد من المؤسسات التمويلية، المنتجة لرأس المال و المشكلة للادخار عن طريق مقابلة الاحتياجات التمويلية، فتحصل المؤسسات و الشركات و الأفراد على احتياجاتهم التمويلية و المتوسطة و الطويلة عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وعقود قروض، وتقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة بأشكالها المختلقة وبنوك الأعمال والاستثمار والمؤسسات وهيئات التامين والادخار، و يتم هذا في حالات عديدة في التعاون مع البنوك التجارية التي يعهد إليها بإشراف على إصدار سندات تسويقها، أما القروض و تسهيلات قصيرة الأجل فتتم عن طريق سوق النقد[2].

**4- الضرائب** تعد الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات بوجه عام و في اقتصاديات الدول النامية بوجه خاص و هي تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة

**1 إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص.218.**

**2محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص. 263-264**

صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة من جهة و من جهة أخرى لا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها[1].

**5- الإصدار النقدي أو التمويل بالتضخم:** يعتبر التمويل بالتضخم من الوسائل من المسائل التي أثارت الكثير من الجدل العلمي، وبخاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية، وقد اسفر التمويل بالتضخمي عن نتائج مختلفة في عدة دول بحيث تمكنت بعضها من تلافي خطره، بنما تعرضت دول أخرى لمساوئه وبالرغم من أن التضخم الوسائل الهامة لتكوين الادخار الإجباري، إلا أن العديد من المأخذ توجه إليه[2].

**6- حصيلة التجارة الخارجية:** تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد و من ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، و من ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد و لذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

**ثانيا/ مصادر التمويل الخارجي:**

نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، تنشا الحاجة لمصادر خارجية، وتقوم الدول النامية بالبحث عن هذه المصادر و المفاضلة بينها، محاولة الحصول على اقل تكلفة و أفضل عرض يتناسب مع اقتصادها.

و يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية و يمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي:

**1- المعونات:** تقدم المعونات من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفقا لشروط الجهة المانحة، و تخصصها لقطاعات معينة دون غيرها والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة لتحقيقها.

و تطلب هذه المعونات الأجنبية لسد النقص في الموارد المحلية وتنقسم هذه المعونات إلى قسمين:

1 إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص.243.

2 نفس المرجع، ص. 256.

**أ– منح لا ترد:** وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية وذلك لأنها لا ترد إلى الجهة المانحة و لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة، وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو في صورة عينية في شكل معونات سلعية. وتلعب هذه المنح دورا هاما في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية: كالتعليم، الصحة، وإدخال أساليب الصناعة والإدارة الملائمة[1].

**ب– قروض ميسرة:** و يقصد بالقروض الميسرة تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة و بسيطة، هذا و يغلب عليها طابع المساعدة و تقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية.

و يمكن تقسيم القروض الميسرة من حيث مصدرها إلى قرض ميسرة ثنائية و هي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلب الدولة المستفيدة هذه القروض لدوافع اقتصادية واجتماعية، و قروض المنظمات الدولية، إذ أصبح للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشاريع الطاقة، و اختيار أفضل المشاريع في ميادين التعدين و الزراعة والعمل على استخدام المواد النادرة بأفضل السبل و لأحسن استخدامات في الدول النامية .

**2– القروض الخارجية:** يقصد بها تلك القروض التي تمنح من طرف الدول أو البنوك الأجنبية و المنظمات الدولية للدول النامية من أجل تمويل البرامج و خطط التنمية الاقتصادية المعدة من طرف الدول النامية، وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية لتغطية أعباء و تكاليف هذه البرامج و من حيث هيكل هذه القروض و أنواعها فهي[2]:

**أ– القروض الحكومية الثنائية:** تتمثل في القروض التي يتم التعاقد عليها بصورة رسمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ،و تتميز هذه القروض بأنها قروض طويلة الأجل تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثين عاما ولكن من ناحية أخرى فهي قروض ذات أسعار فائدة مرتفعة تصل إلى 7 % في كل من المتحدة الأمريكية و دول أوروبا على التوالي.

**ب– القروض المعقودة بين الدول النامية والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف:** تمثل القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من المنظمات و الهيئات الدولية المتعددة الأطراف وزنا لا يستهان به في إجمالي حجم القروض للدول النامية و يلاحظ أن معظم هذه الهيئات وخاصة بنوك التنمية الإقليمية والمنظمات الأوروبية و البنك العالمي الأمريكي للتنمية تعمل طبقا للقواعد التجارية التي تحكم أي مشروع خاص ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة التي تطلبها هذه الهيئات على القروض التي تقدمها للدول النامية .

**1 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص. 285.**

**2 حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص. 382.**

**ج- القروض المقدمة من الهيئات الأجنبية الخاصة:** تمثل أعباء القروض الخارجية المقدمة من الهيئات الأجنبية الخاصة إلى الدول النامية نسبة هامة في مجموع أعباء القروض الخارجية للدول النامية وعادة ما تأخذ من الهيئات الأجنبية الخاصة شكلين رئيسين:

- قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين.
- القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية الأجنبية الخاصة.

**3- الاستثمارات الأجنبية:** تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

**أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تمثل أحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، إذ شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من الشركات المتعددة الجنسيات معظم هذه الاستثمارات وعل الرغم من أن ثلاثة أرباع نشاط هذه الشركات كان في الدول المتقدمة والربع فقط في الدول النامية إلا أن نشاطها في هذه الدول يزداد من سنة إلى أخرى فيها[1].

**ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتم هذا الاستثمار عن طريق قيام شخص أو منظمة من دولة ما شراء أسهم و سندات تابعة لمشروعات أجنبية. و صلت هذه المشروعات إلى أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الأجانب ،هذا و قد اتجهت الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، و أصبحت أكثر أهمية كسياسة المشاريع المشتركة و اتفاقيات التراخيص و عقود تسليم المفاتيح.[2]

## المطلب الخامس: العلاقة بين برامج التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي المستدام

### أولا/ دور السياسة المالية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية:

يتم إعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من طرف الحكومة في الدول النامية، لذا فمن المنطقي أن يكون هناك تداخل بين هذه البرامج والسياسات المالية المتبعة في هذه البلدان، سواء خلال مرحلة إعداد هذه البرامج عن طريق تحديد أهدافها ومصادر تمويلها أو خلال تنفيذ هذه البرامج عبر أدوات السياسة المالية.

**1 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص. 295.**

**2 طاهر عطية مرسي، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص. 129.**

فخلال مرحلة إعداد هذه البرامج قد يكون هناك توافق بين أهداف كل هذه البرامج وأهداف السياسة المالية، فغالبا ما تهدف برامج التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج القومي وتحقيق التشغيل الكامل وهو ما تهدف إليه في غالب الأحيان السياسة المالية.

**ثانيا/ مكانة برامج التنمية الاقتصادية من الإنفاق العام:**

إن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء كانت من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ويعبر الإنفاق الحكومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

إن برامج التنمية الاقتصادية، يمكن اعتبارها أحد مكونات الإنفاق العام فهي تعبر عن النفقات الموجهة للتجهيز أو الاستثمار بشقية الاقتصادي والاجتماعي، وكما هو معلوم فان التبويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي له أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير لهذا الإنفاق على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فمكونات الإنفاق العمومي المطبقة في مختلف دول العالم وجودة السياسة المالية تعتبر أهم الجوانب التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

**ثالثا/ أثر مكونات الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي المستدام[2] :**

لقد حدث تحول في مفاهيم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليه فعلى الرغم من اختلاف النظرة النيوكلاسيكية عن النظرة الكينزية ومنطلقات كل منهما، أمكن التوصل إلى أن الاستثمارات العامة للدولة بصفة عامة والنفقات العامة بصفة خاصة يؤثر إيجابيا على النمو على المدى البعيد ويتم من خلال العرض بواسطة الاستثمارات العامة ولا سيما في الهياكل القاعدية وهذه زاوية نيو كلاسيكية، وأيضا من خلال الطلب على النفقات العامة عن طريق تشجيع وتحريك النمو والمحافظة عليه وهذه نظرة كينزية.

ولم يكن للسؤال، كيف لمكونات الإنفاق العمومي أن تؤثر على النمو الاقتصادي؟ إجابة واضحة لا من النظرية الاقتصادية ولا من الدراسات التطبيقية، سوى مبررات التدخل الحكومي لما يكون هناك فشل في السوق في توفير السلع العامة، تغطية التكاليف لما يكون هناك وفرة كبيرة من السلع أو إدخال عوامل خارجية. أما الاعتراف

---

**1 عبد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 179.**

**2 Leonardo Maranhão Busatto, The quality of public expenditure and its influence on economic growth: evidences from the State of Rio Grande do Sul (RS), the george washington university, washington, U.S.A, 2011, p.13-14.**

بالبعد الإنتاجي للاستثمارات العامة لم يأت إلا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضمن سياق خاص متميز بتطور نظرية النمو من الدخل ونماذجها.

ووفقا للنماذج الحديثة للنمو الداخلي تؤكد أن الاستثمار في رأس المال البشري والمادي يمكن أن يؤثر على التنمية الاقتصادية، ولهذا فان الإنفاق العام له دور هام في عملية النمو، وبما أن هذه النماذج تستند إلى كون النمو الاقتصادي بعيد المدى تحدده السياسات الاقتصادية العامة وبعض المحددات الأخرى، كانت مساهمة لوكس(locus ) نقطة الانطلاق لصياغة العديد من النماذج التي تعيد تعريف رأس المال ليشمل الموارد البشرية من جهة، وتبين من جهة ثانية أنه إذا ما استبعد تأثير تناقص الغلة فان تراكم رأس المال سيدعم النمو باستمرار وعلى المدى البعيد .

وقد كان منطلقا للعديد من النماذج والتحليلات المعمقة حول الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في مجالات الإعانات الحكومية الموجهة للبحث العلمي، وتطوير المنشآت الأساسية وتكوين رأس المال البشري عموما والبيئة والصحة. وكما شرح كينلار (Kenller) وآخرون اذا كانت هذه النظرية واضحة إلى حد معقول إلا أن الأدلة التجريبية ليست كذلك، ولهذا فان آثار مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يعتبر أحد الأسئلة الجوهرية لان هذه العلاقة لحد الآن غير معروفة بشكل جيد.

ففي السنوات الأخيرة أظهرت الكثير من الأبحاث، أن هناك تأثير لتركيبة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، فدراسة أشور ( aschauer) أظهرت أن مكون الإنفاق العام الذي له أثر على النمو الاقتصادي هو الإنفاق الاستثماري، كما أن دراسة بارو(baro) أظهرت أن اقتناء وتراكم رأسمال المادي والسلعي له آثار على النمو الاقتصادي، أما افونسو ( afonso) فقد رأى أن الاستثمار الحكومي قد يكون منتج أو غير منتج بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا يعتمد على كفاءة المشاريع وعلى مؤسسات الحكومة التي تقوم بتنفيذه، كما وجدت دراسات أخرى أن النفقات العامة وخاصة على رأس المال البشري ، الأبحاث والتطوير، التعليم وعلى السياسات الصحية يمكن أن توسع النمو.

إن الكلام حول العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي يعني أولا توضيح مفهوم جودة المالية العامة فقد أصبح هذا المفهوم مهما في أيامنا هذه، لأن السياسة المالية للدولة أصبحت أكثر شفافية، يستطيع المجتمع المدني متابعتها وتقييمها وهذا ما زاد الضغط على الحكومات لضمان فعالية الإنفاق العمومي، فجودة السياسة المالية لها عدة مفاهيم فربما تشير لكل الترتيبات والعمليات للسياسة المالية، والتي تؤدي إلى استدامة كل مكونات الاقتصاد الكلي وبخاصة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبالتالي فجودة المالية العامة لا تشمل إلا السياسات ولكن تشمل أيضا تلائم وضعية الموازنة مع الاستدامة على المدى الطويل وهذ ما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية

وتحسين الاقتصاد على ضبط الصدمات، وللوصول إلى كل هذا يجب استعمال الموارد العامة وسياسات الإنفاق بصورة كفؤة وبأسلوب مؤثر.[1]

**1 Lilian sanath**, **marius milas**, **sustainibilty of economic growth through public investment**, **tinsarara journal of economics**, **volume 4**, **issue 3(15)**, **west of university of timisoara**, **romania**, **2011**, **p.155**.

**خلاصة الفصل الثاني:**

رأينا أن قضية استدامة النمو الاقتصادي، أصبحت بعدا رئيسيا من أبعاد الحوار الدولي الدائر في أروقة الفكر الاقتصادي، حول مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجموعات الدولية المختلفة لاسيما النامية منها.

فالنمو الاقتصادي المستدام يعتبر من المفاهيم المرافقة لمفهوم التنمية المستدامة والتي ظهرت كنتيجة لفشل النموذج الاقتصادي السائد، الذي يركز على الجوانب الاقتصادية ويهمل الجوانب الأخرى إزاء هذا ظهر النمو الاقتصادي المستدام ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لقد أصبح تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، أحد أهم الغايات التي تسعى إليه الدول لما له من تأثير على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدول، وهذا يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي بالنظر إلى قدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنه، ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن تحمل هذه الأعباء.

يتم هذا التدخل عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنمية اقتصادية، حيث تعد الأداة الرئيسية التي تستطيع من خلالها الدول توجيه سياسات واستراتيجيات التنمية وفقا للأهداف التي تريد الدول تحقيقها، كما تتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وآليات تنفيذها وهذا يتطلب تخصيص موارد لتمويلها.

توجد عدة مصادر لتمويل برامج التنمية الاقتصادية فهي تتنوع بين المصادر الخارجية والداخلية، ولاشك أن تمويل برامج التنمية بالمصادر المحلية وخاصة عن طريق الادخار الحكومي الأسلوب الأمثل للدول النامية.

# الفصل الثالث: الجباية البترولية في الجزائر

**تمهيد:**

لقطاع المحروقات الأهمية البالغة في الكثير من الاقتصاديات الراهنة، فهو يشكل محورا رئيسيا تبنى عليه السياسات الاقتصادية و التنموية بشكل عام في كثير من الدول، لا بل يعتبر لدى بعضها العمود الأساسي الذي يبنى عليه اقتصادها و ترسم و تنفذ خططها التنموية.

ويشكل هذا القطاع في الجزائر، الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، فهو المصدر الرئيس لدخولها و عائداتها، لذلك تحاول الجزائر انتهاج سياسات طاقوية توازن بين الاحتياجات اللازمة لتطويره من جهة و بين تحصيل أكبر قدر ممكن من المورد المالي الذي ينتج عنه والمتمثل في الجباية البترولية من جهة أخرى.

وتعمل الجزائر على تعديل التشريعات وإصدار القوانين المتعلقة بتنظيم وتسيير قطاع المحروقات بناء على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية، و بما يتماشى مع مبادئ الحكامة و التسيير الراشد له و أهم التطورات التي تحدث في السوق العالمية .

اعتمادا على ما ذكر سعينا في هذا الفصل إلى التطرق إلى ما يلي :

- **المبحث الأول:** تطور قطاع المحروقات في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** تطور النظام الجبائي البترولي في الجزائر
- **المبحث الثالث:** تحديات الجباية البترولية في الجزائر.

## المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

عرف قطاع المحروقات في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى، باعتباره العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنناقش أهم التطورات التي عرفها من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري
- المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات.
- المطلب الثالث: السياسة العامة لقطاع المحروقات في الجزائر.

### المطلب الأول: خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري

يتضمن هذا المدخل سردا لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

**أولا/ اكتشاف البترول:**

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بدايات عمليات النقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية. توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952[1].

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود. يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية[2]، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر. لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة

**1 يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص.437.**
**2 نفس المرجع، ص.435.**

على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطني تباشر النشاط البترولي.

**ثانيا/ تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك**

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك. وقد حدد المرسوم أهدافها التالية:[1]

**1–** القيام بدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.

**2–** بناء وسائل النقل.

**3–** شراء وبيع المحروقات.

**4–** الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

**5–** تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

**6–** القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

**ثالثا/ تأميم المحروقات:**

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

**1يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص. 295.**

**جدول رقم (3): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.**

| | |
|---|---|
| 1967 | تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكتين للتوزيع والتكرير. |
| 13 ماي 1986 | صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل. |
| 19 أكتوبر 1968 | أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي. |
| 1970 | صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية( باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستثن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر. |
| 24 فيفري 1971 | صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية ، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز . منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتهما إلى 51% على الأقل. |

**المصدر**: نوري نبيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلو الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012، ص.62.

واجهت فرنسا إجراءات التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي:[1]

- حب جميع الموظفين والفنيين من الحقول؛
- القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛
- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية؛

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن موافقها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري. كان من أهم بنود هذه الاتفاقية:

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر.
- التنازل عن 51% من نسبة الإنتاج بالجزائر؛

**1يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، مرجع سابق، ص.693**

- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال؛

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة، تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور تلذي تلعبه الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

**رابعا/ الانضمام إلى منظمة الأوبك (opec) والأوابك( oapec):**

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط opec ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها. انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970.[1]

**المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات**

لعبت الطاقة(النفط والغاز الطبيعي) في الجزائر دو را محوريا في الرفع من قد ا رت الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة. محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر.

**أولا/ الاحتياطي الجزائري من المحروقات:**

**1- احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي:** قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام2012 بحوالي 12.20 مليار برميل، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2012 ب 9509 مليار م$^3$ وقدرت شركة بريتش بتروليوم في أخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز ال55سنة[2]، و20 سنة[3] بالنسبة للنفط بناءا على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل،

**1نوري نبيلة، مرجع سابق، ص 62.**

**2 BP,Statistical Review Of World Energy, 2013.p.20.**

**3 Ibid , p.6.**

وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب.

ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول:

- 73 في حوض اليزي؛
- 57 في حوض الصحراء الوسطى؛
- 34 في حوض بركين ورود النوس
- 31 في حوض واد مية.

**أ–تطور الاحتياطي النفطي:** أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال ثلاثة عشر سنة مضت، فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا ويوضح الجدول رقم (4) تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000–2012م.

**جدول رقم (4): تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000–2012**

**(الوحدة: مليون برميل)**

| السنوات | 2000* | 2002* | 2004* | 2005* | 2006** | 2008** | 2010** | 2012*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياطي النفطي | 11314 | 11314 | 11350 | 12270 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 |

**Source:** * OPEC, annual statistical bulletin 2006, P17.

** OPEC, annual statistical bulletin2010, P22.

*** OPEC, annual statistical bulletin 2013, P22.

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات انتقلت من 11.314 مليار برميل سنة 2000 إلى 12.20 سنة 2012 أي أنه هناك تطور بلغت نسبته 7,8%.

**ب– تطور احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري:** تميزت احتياطات الغاز في الفترة ما بين 2000 إلى 2012 بثبات الاحتياطي عند حجم 4504م$^3$ وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت، والجدول رقم– 5– يظهر تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي للفترة 2000–2012.

جدول رقم (5) الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي 2000-2012 الوحدة ( مليار م$^3$)

| السنوات | 2000* | 2002* | 2004* | 2005* | 2006** | 2008** | 2010** | 2012*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياطي من الغاز | 4523 | 4523 | 4545 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 |

**Source:** * OPEC, annual statistical bulletin 2006, P18.

** OPEC, annual statistical bulletin2010, P23.

*** OPEC,annual statistical bulletin 2013, P23.

**ثانيا/ إنتاج المحروقات في الجزائر:**

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي المحروقات السائلة والغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير.

**1-إنتاج النفط الخام:** عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2012 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002 إلى 1,371 مليون برميل سنة 2007، بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعا وصل 1,161 مليون برميل يوميا سنة 2012 والجدول رقم-6- يوضح ذلك:

جدول رقم(6): إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002-2012.

| السنوات | 2002* | 2004* | 2006* | 2007** | 2008** | 2010** | 2011** | 2012*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ألف برميل | 729.9 | 1311,4 | 1368,8 | 1371,6 | 1356 | 1189,8 | 1161,6 | 1199,8 |

**Source**: * OPEC, annual statistical bulletin 2006, P61.

** OPEC, annual statistical bulletin2010, P30.

***OPEC, annual statistical bulletin 2013, P30.

**2-إنتاج الغاز الطبيعي:** عرف إنتاج الغاز الطبيعي تذبذبا في السنوات الأخيرة بلغ 175,19سنة 2002 مليار م$^3$، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ 201,18 مليار م3 سنة 2008، ثم عاو د الانخفاض ليسجل 182,59 مليار م$^3$ سنة 2012 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم(7): إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2012**

| السنوات | 2002* | 2004* | 2006* | 2007** | 2008** | 2010** | 2011** | 2012*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مليون م$^3$ | 175,19 | 183,87 | 194,78 | 198,18 | 201,18 | 192,20 | 190,89 | 182,59 |

**Source:** *OPEC annual statistical bulletin 2006, P63.

** OPEC annual statistical bulletin2010, P23.

*** OPEC annual statistical bulletin 2013, P31.

**ثالثا/ صادرات الجزائر من النفط والغاز:**

عرفت الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، تذبذبات كبيرة مردها في ذلك لسببين، الأول الالتزام بقرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط(opec) للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة والسبب الثاني عمليات الصيانة التي تقوم بها الجزائر على مستوى وحداتها الإنتاجية للمشتقات النفطية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض إنتاج هذه الأخيرة، والجدول الموالي يوضح الصادرات الجزائرية من النفط والغاز خلال الفترة 2002-2012.

**جدول رقم(8): صادرات الجزائر من النفط والغاز خلال الفترة 2002-2012.**

| السنوات | 2002* | 2004* | 2006* | 2007** | 2008** | 2010** | 2011** | 2012*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات النفط ألف برميل | 1093,4 | 1339,2 | 1382,2 | 1704 | 1298 | 1023 | 1190 | 1259 |
| صادرات الغاز مليون م$^3$ | 57,86 | 59,63 | 61,07 | 61,07 | 58,83 | 57,35 | 52,01 | 54,59 |

**Source:** * OPEC annual statistical bulletin 2006.

** OPEC annual statistical bulletin2010.

***OPEC annual statistical bulletin 2013.

## المطلب الثالث: السياسة العامة لقطاع المحروقات في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، كما سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، وأخيرا التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.

### أولا/ رهانات قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 36% من النتاج المحلي وبأكثر من 60% في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 98% من عائدات الصادرات وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2010 حوالي 15,3 من المتوجات البترولية و 28 مليار م$^3$من الغاز الطبيعي[1]

إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات ولا يزال في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور رئيسية، هي[2]:

**1–** تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.

**2–** المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.

**3–** الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة( الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية).

**4–** التعاون الدولي في مجال الطاقة.

### ثانيا/ السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الانقاص من حدة التأثيرات، شملت:

**1–** ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا ( الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص).

**2–** إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.

**3–** التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.

---

**1 Ministère de l'énergie et des mines, bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines 2011, 2012. P.39.**

**2 مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأردن، ماي 2006، ص.2.**

**4-** بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقوم سوناطراك بسلسلة مشاريع تهدف الى استرجاع أو انقاص حجم الغاز أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية، ففي سنة 2007 تم تخفيض كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 7% مقابل 26% في سنة 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ( 2002-2205)[1].

**5-** تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون ($CO_2$)، من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح، وتنجز هذا المشروع شركة سوناطراك بالتعاون مع شرطتي BP و STATOIL باستثمار قدره 130مليون دولار أمريكي، ويعتبر هذ المشروع واحدا من أهم مشروعين من هذا النوع على الصعيد العالمي[2].

**6-** الانخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل انقاص كمية الغاز المحروق (GGFR) التي أطلقها البنك العالمي، حيث قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني والذي انعقد في 2004. إضافة إلى مبادرة الجزائر بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.

**7-** إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام المراقة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.

**8-** إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة( المياه المستعملة، طين الحفر..).

**ثالثا/ التعاون الإقليمي والدولي:**

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين، هما: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.[3]

**1- على المستوى الإقليمي:** يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورو- متوسطية للتبادل الحر، عبر:

**1 سوناطراك، التقرير السنوي، 2007، ص.17.**

**2 نفس المرجع، ص.17.**

**3 وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم( 2000-2005)، 2007، ص.16.**

**أ–** تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.

**ب–** التصنيع من خلال إنجاز مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.

**ج–** تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية ومحافظة على البيئة.

**2– على الصعيد الدولي**: تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات. وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة الأوبك، إلى:

**أ–** متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى متوازن للأسعار.

**ب–** التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

## المبحث الثاني: الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات ، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ولقد أدخلت عدة تعديلات على ضرائب النفط المفروضة تارة من أجل زيادة حصة الحكومة من الريع النفطي وتارة أخرى لتطوير قطاع المحروقات، حيث يمكن تعيين أربعة مراحل أساسية مرت بها الأطر القانونية للجباية البترولية، وسنحاول في هذا المبحث أن نتطرق إليها. كما سنعرض مكانة البيئة في تلك القوانين خاصة القانونين الأخيرين 05-07و 13-01 وأثرهما على الشراكة الأجنبية. كل ما سبق سيتم التطرق إليه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1962 إلى غاية 1985.
- المطلب الثاني: الجباية البترولية من خلال قانون 86-14 والقانون المعدل له 12/91.
- المطلب الثالث: الجباية البترولية بعد سنة 2005.
- المطلب الرابع: التنظيم القانوني لحماية البيئة خلال مراحل التنقيب عن المحروقات واستخراجها.
- المطلب الخامس: أثر قوانين المحروقات على الشراكة والاستكشاف.

### المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1962 إلى غاية 1985

ولقد تميزت هذه الفترة بمرحلتين أساسيتين :

#### أولا/ المرحلة الأولى: 1962-1983

لقد ارتكز نظام الجباية البترولية في بداية هذه المرحلة على صيغ قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958 تحت رقم 58-1111*[1] من طرف الحكومة الفرنسية، وكذلك على تدابير اتفاقيات ايفيان الممضاة في18 مارس 1962، والتي نصت على ضرورة ضمان المصالح البترولية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، حيث كان نظام الامتياز هو النظام المطبق تعطي فيه الجزائر الأولوية للشركات الفرنسية وتمنحهم تراخيص البحث والإنتاج لمدة 6 سنوات، وهذا ما أمن إمدادات فرنسا من البترول في تلك الفترة ، كما نصت أيضا هذه الاتفاقيات على أن تدفع فرنسا للجزائر حقوقها بالفرنك الفرنسي [2].

* القانون البترولي الصحراوي الصادر بتاريخ 1958/11/22 تحت رقم 1111/58 حيث تم تعديله سنة 1959 ثم سنة 1961 حيث يعطي كامل الصلاحيات والتسهيلات والدور الاحتكاري للشركات الفرنسية في قطاع النفط في الصحراء الجزائرية.

2 Mustapha mekideche, l'économie algérienne à la croisée de chemins, éditions dahlab, Alger , 2008, p. 29.

إلا أن هذا لم تستسغه الجزائر، فقد كانت تبحث على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية وبدأت بوضع خطط وبرامج تمكنها من ذلك وقد ترجم هذا سنة 1963 من خلال:

- إنشاء شركة سوناطراك في 31 ديسمبر1963 المختصة في نقل وتسويق المحروقات، لتكون الأداة التي من خلالها تستطيع الجزائر تسيير مواردها الطاقوية؛

- إنجاز خط نقل المحروقات من حوض الحمراء إلى ميناء أرزيو بالتعاون مع الشركة الإنجليزية CJB بطول 800 كلم بتمويل كويتي[1].

وبعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، صدرت في 12 أفريل من نفس السنة نصوص متعلقة بتعامل الدولة الجزائرية مع جباية المحروقات( الأمر 71-22 الصادر في أفريل 1971)، اعتمدت نفس الأسلوب المتبع في الشرق الأوسط، وحددت في نفس الوقت تدخل الشركات الأجنبية في عمليات استكشاف واستغلال المحروقات السائلة على أساس التعاون الدولي[2].

وقد كانت جباية المحروقات تعتمد أساسا على[3] :

**1- الإتاوة** : يخضع للإتاوات نشاط إنتاج المحروقات السائلية والغازية، في حين نشاطات النقل والتمييع هي خارج مجال الإتاوات.

**2- الضرائب المباشرة البترولية:** وهي تفرض عند تحقيق الأرباح على عكس الإتاوة، وهي تدفع في تسبيقات شهرية بدلالة الربح الجبائي المحقق في الشهر السابق، للتسديد على كل الأنشطة بنسبة تصل إلى 85% من النتيجة الخام. وتتكون النتيجة الخام من رقم الأعمال الجبائي مخفض بالأعباء الهيكلية والإتاوات على نشاط الإنتاج.

الضريبة المباشرة البترولية = 0.85 (السعر الجبائي- الإتاوات – تكاليف الإنتاج).

**ثانيا/ المرحلة الثانية:1983-1985** :

وقد تميزت بإصلاح الجباية البترولية، فيما يخص الوعاء الضريبي المستخدم لحساب الإتاوة والضريبة البترولية، لأن استخدام السعر المرجعي أدى إلى مفارقة تمثلت في كون السعر المرجعي أعلى دائما من السعر الحقيقي، وجاء هذا الإصلاح في قانون المالية 1983 حيث تقرر تحديد القيمة المستعملة في حساب الجباية البترولية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي من ميناء شحن المنتج.

---

**1 Mustapha mekideche,op.cit, p.30.**

**2 عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1984، ص. 75-76.**

**3 زين الدين لوصيف، دور الجباية المحلية في تنمية البلديات، الملتقى الدولي حول الساسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2003، ص. 139.**

وبالنسبة للجباية على البترول الخام المسلم للتكرير ألغت المادة 74 من قانون المالية1983، التمييز الذي كان قائما بين البترول المسلم للسوق المحلي وذلك الموجه للتكرير من اجل التصدير. وتم تحديد قيمة واحدة لحساب الجباية على البترول الخام مهما كانت وجهته، وأصبح الوعاء الضريبي الجديد الموجه للتكرير المحدد انطلاقا من السعر المتوسط لتقييم الطن من المنتجات المكررة في السوق المحلي والسوق الخارجي، أما بالنسبة للبترول المصدر على حاله فقد اختفى مفهوم السعر المرجعي الجبائي ليصبح السعر الجبائي مطابقا لسعر البيع الحقيقي[1] .

**المطلب الثاني: الجباية البترولية من خلال قانون 86-14 والقانون المعدل له 12/91**

بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1986 سن القانون 86-14 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث والاستغلال والنقل عن طريق الأنابيب للمحروقات، أدخلت تدابير وتحفيزات الهدف منها تحفيز الشركات البترولية على الاستثمار في الجزائر إثر الصدمة البترولية، وعدم قدرة السلطات على تحقيق الاستثمارات الهامة لعملية تنمية البحث عن المحروقات وقد كانت التدابير تتعلق بمايلي[2]:

- كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات؛
- كيفية تحديد وعاء اقتطاع الإتاوات؛
- السعر القاعدي وسعر التنازل.

لقد سمح قانون 86-14 بدخول رؤوس أموال أجنبية لقطاع المحروقات من خلال اعتماد الجزائر لثلاث أنظمة جبائية وهي المشاريع المشتركة، نظام اقتسام الإنتاج وكذلك عقود المقاولة مع المخاطرة ولقد تضمن تخفيضا في معدل الإتاوة ومعدل الضريبة على المداخيل[3]

وقد نص ذلك القانون على نوعين من الاقتطاعات:

**أولا/ الإتاوة على الإنتاج:**

تخضع لها المحروقات من الآبار الأرضية والنفطية، تحسب على أساس كمية الإنتاج المحروقات المستخلصة بعد عمليات المعالجة بعد استبعاد الكميات المعاد ضخها في الآبار والمستهلكة ذاتيا لأغراض الإنتاج أو المهدورة، وهي تحدد بحد مقبول تقنيا ويكون محل تبرير وتقييم هذه الكميات بالسعر الجبائي أو القاعدي المحدد من قبل الوزير

**1 عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص. 365.**

**2 المرجع نفسه، ص. 366.**

**3 Bassam fattoh, north African oil and foreign investment in changing market conditions, oxford institute for energy studies,2008, p. 8.**

المكلف بالمحروقات انطلاقا من وضعيات التسويق المختلفة للمؤسسة بالنسبة لكل سلسلة من المنتجات على النحو التالي[1]:

**1–** بالنسبة للمحروقات السائلة المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي مساويا للأسعار عن طريق القنوات النظامية، والتي يمكن أن تكون اقل من الأسعار المطبقة من قبل المؤسسات الوصية المكلفة بالتصدير.

**2–** بالنسبة للمحروقات الغازية المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي يساوي سعر البيع المطبق على هذه المحروقات، ويجب اخذ بعين الاعتبار في الحالتين المذكورتين سابقا سعر الصرف المتوسط لشراء العملات الصعبة ، خاصة الدولار المعتمد من قبل بنك الجزائر خلال شهر إنتاج تلك المحروقات.

**3–** بالنسبة للمحروقات المسلمة لمعامل التكرير الوطنية، يكون السعر القاعدي حسب الحالة على التوالي:

**أ–** بالنسبة للخام تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للتصدير بالسعر netback انطلاقا من صادرات المنتجة المكررة .

**ب–** بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه، موجهة للسوق الداخلي يتحدد عن طريق التنظيم.

**4–** بالنسبة للمحروقات الغازية المسلمة للسوق الوطنية، يكون السعر القاعدي يساوي سعر التنازل أو التحويل والذي يحدد عن طريق مرسوم[2].

**5–** رتبت المناطق وفق ترتيب تصاعدي حسب صعوبة الاستغلال والبحث، وقد طبقت تعديلات على الإتاوات حيث بقيت دون تغيير بالنسبة للمنطقةA وانخفضت الى16.25 % بالنسبة للمنطقة B و 12.5بالنسبة للمنطقة C وقد حددت هذه المناطق عن طريق المرسوم 87-175 الصادر في 21 جويلية 1987. وتدفع الإتاوات نقدا حسب رغبة الوزير المكلف بالمحروقات في شكل تسبيقات شهرية مع تسوية ثلاثية، وتتم تسوية الدورة كليا قبل 21 مارس من العام الموالي، وفي حالة الدفع العيني يوجه الطلب إلى المعني من قبل الوزير المكلف بالمحروقات بعد إشهار وزير المالية على أن يكون هذا الطلب قبل بداية التسليم الكمية التي تدفع تساوي 5/1 الكمية الخاضعة للإتاوة في الشهر الماضي. وفي حالة خضوع المكلف إلى إتاوة مخفضة، فان الكمية تحدد على أساس المعدلات المعتمدة للتخفيض ويكون التسليم على عاتق المكلف إلى غاية النقاط العادية للتسليم.

**1 عبد الله منصوري، مرجع سابق، ص. 365–366**

**2 المرجع نفسه، ص. 366.**

**ثانيا/ الضرائب على النتائج:**

إن القانون أكد على الأحكام السابقة فيما يخص قاعدة حساب الضريبة، غير أنه ميز بين نشاط الإنتاج وأنشطة النقل والتكرير حيث أن هذه النشاطات الأخيرة تخضع للضريبة على المداخيل بمعدل الضريبة على أرباح الشركات، بينما يخضع نشاط الإنتاج والبحث إلى الضريبة البترولية التي حددت بمعدل متناقص تبعا لصعوبة المناطق وقد احتفظ القانون بالنسبة 85%، 75%و 65% تبعا للمناطق A,B,C.

لكن الشركات النفطية لم تتحمس لقانون 86-14 لأنه كان يمنع تلك الشركات على المشاركة في الإنتاج بنسبة تتعدى 49%، وكذلك استبعدها من المشاركة في تطوير وتحسين مردودية الحقول المستكشفة قبل سن هذا القانون، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تعديل هذا القانون بقانون رقم 91-12 الذي يسمح للشركات الأجنبية بالتحكيم الدولي وكذلك بمعالجة النفط والغاز وتكريره بالإضافة إلى تحفيزات جبائيه أخرى. هذا التعديل كان له اثر إيجابي على جذب الشركات النفطية، وهذا ما سمح بزيادة عقود الاستكشاف، والتي سمحت بدعم نشاطات الاستكشاف والتطوير[1].

يهدف قانون 91-21 إلى البحث عن مساهمة اكثر لراس المال الأجنبي، بحيث أن معدل الضريبة البترولية المباشرة اصبح يمكن أن يخفض إلى 42 %،أما معدل الإتاوات يمكن أن يصل إلى 10 % وذلك تشجيعا للاستغلال في بعض المناطق التي تشكل صعوبة خاصة ولتشجيع الشركات الأجنبية على استخدام تقنيات الاسترجاع اكثر تقدما. وتحدد الضريبة على النتائج في أنشطة الإنتاج على أساس كميات المسوقة (تصدير، تسليم للسوق الداخلي) وسعر تثمين الإنتاج هذا السعر معتمد من قبل الإدارة بالنسبة للإتاوة، مع إجراء تخفيضات تتعلق بالأعباء الهيكلية وقيمة الإتاوة حسب الصيغة التالية[2]:

$$idp = \alpha\left[\sum_{k=1}^{n} Q_{ik} \cdot p_{ik} + \sum_{j=1}^{n} Q_{ej} \times p_{ej} - c_s - R\right]$$

حيث أن

idp = الضريبة البترولية المباشرة

$\alpha$ = معدل الاقتطاع الضريبي

$p_{ik}$ = سعر التنازل على المنتجات المسلمة للسوق الداخلي

---

**1 Bassam fattoh, op.cit, p. 10.**

**2عبد الله منصوري، مرجع سابق، ص.367.**

$Q_{ik}$ = الكميات من المنتجات k المسلمة للسوق الداخلي

$Q_{ej}$ = الكميات المصدرة من المنتجات j .

$P_{ej}$ = السعر القاعدي بالنسبة للمنتجات j المصدرة.

Cs = الأعباء الهيكلية بما فيها أعباء النقل و التكرير

R= الإتاوات

و بما أن الجباية الكلية = الإتاوات + الضرائب على النتائج فإن :

$$F = 0.85[CA - C_s - R] + R + idp(tl)$$

حيث أن

F = الجباية البترولية

CA = رقم الأعمال

**المطلب الثالث: الجباية البترولية بعد سنة 2005**

عرف الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر خلال الألفية الجديدة وبالتحديد سنة 2005 إصدار قانون جديد لقطاع المحروقات رقم 05-07، بهدف إعطاء اهتمام خاص بالاطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال، تلاه إصدار أمر رئاسي سنة 2006 و قانون معدل ومتمم سنة 2013 بغرض استدراك النقائص الموجودة في القانون 05-07.

**أولا/ قانون المحروقات 05-07**

نظرا للأهمية النسبية المتميزة التي اصبح يحتلها قطاع المحروقات ضمن الناتج الداخلي الخام (45%)سنة 2005، بعد أن كانت 26% سنة 1980 ولمكانة الصدارة التي يتميز بها ضمن الصادرات 98 % وثقلها ضمن إيرادات الدولة أي الجباية البترولية ¾ من الإيرادات، واعتماد البرامج التنموية على موارد المحروقات بصفة أساسية، فان الدولة ضمن سعيها للانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية وعدم رغبتها في تحمل حصة كبيرة من الاستثمارات في قطاع المحروقات، مما يخفض قدرتها على التمويل الذاتي وتطوير موارد إضافية لموازنة الدولة سنة قانونا جديدا صدر في 28 أفريل 2005.

**1- الهيكلة الجديدة وفق قانون 05-07** : يتكون قانون المحروقات رقم 05-07، من 115 مادة موزعة على عدة أبواب، وقد حدد هذا القانون الجديد النظام القانوني والاطار المؤسساتي وحقوق والتزامات الأشخاص، في ممارسة نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، تحويل وتسويق، تخزين و توزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل و المنشآت التي تسمح بممارسة تلك النشاطات.

و قد أدخل القانون حرية الدخول إلى المنشآت البترولية التحتية، المتضمنة عمليات النقل بواسطة الأنابيب التكرير، التحليل، التسويق، التخزين و التوزيع و بسط الإطار التقاعدي في ميادين البحث و الإنتاج و النقل، و خلق وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية[1]

- سلطة ضبط المحروقات و تكمن مهمتها في مراقبة النشاطات في مجال المحروقات، و ضبطه؛
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ( ألنفط).

إن ما يميز قانون 05-07 عن باقي القوانين السابقة، أنه تم إنشاء وكالتبين تقومان مع الوزير المكلف بالمحروقات بوضع الخطط الخاصة بقطاع المحروقات وتسهران على تسييره أي تم الفصل بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، أي تم استرجاع الصلاحيات من شركة سوناطراك على عكس ما كان في القوانين السابقة وكذلك انسحبت الدولة من التسيير المباشر للشركة ورفعت الوصاية عنها بما يسمح للشركة للتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية، وكذلك تم إلغاء نظام تقاسم الإنتاج ضمنيا وإرساء نظام تعاقدي جديد، لأنه منح للشركات الأجنبية الحق في امتلاك 70% من حقوق المساهمة في أي شركة ولم تترك سوى خيار 30% على الأكثر و20 % على الأقل لشركة سوناطراك[2].

والشكل الموالي يوضح كيفية عمل المؤسسات بين قانون 05-07 والقوانين السابقة له، حيث أصبح للوكالتين سلطة ضبط المحروقات و الوكالة الوطنية لتثمين دور المحروقات الدور الرئيسي في تنظيم قطاع المحروقات في الجزائر.

**1 وفقا للمادة 12 من قانون المحروقات رقم05-07،المؤرخ في:2005/04/28، الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة في:2005/07/19.**
**2 المرجع نفسه، وفقا للمادة 45.**

**شكل رقم(12): عمل المؤسسات بين القانون 05-07 والقوانين السابقة**

**قانون 05-07** **القوانين السابقة**

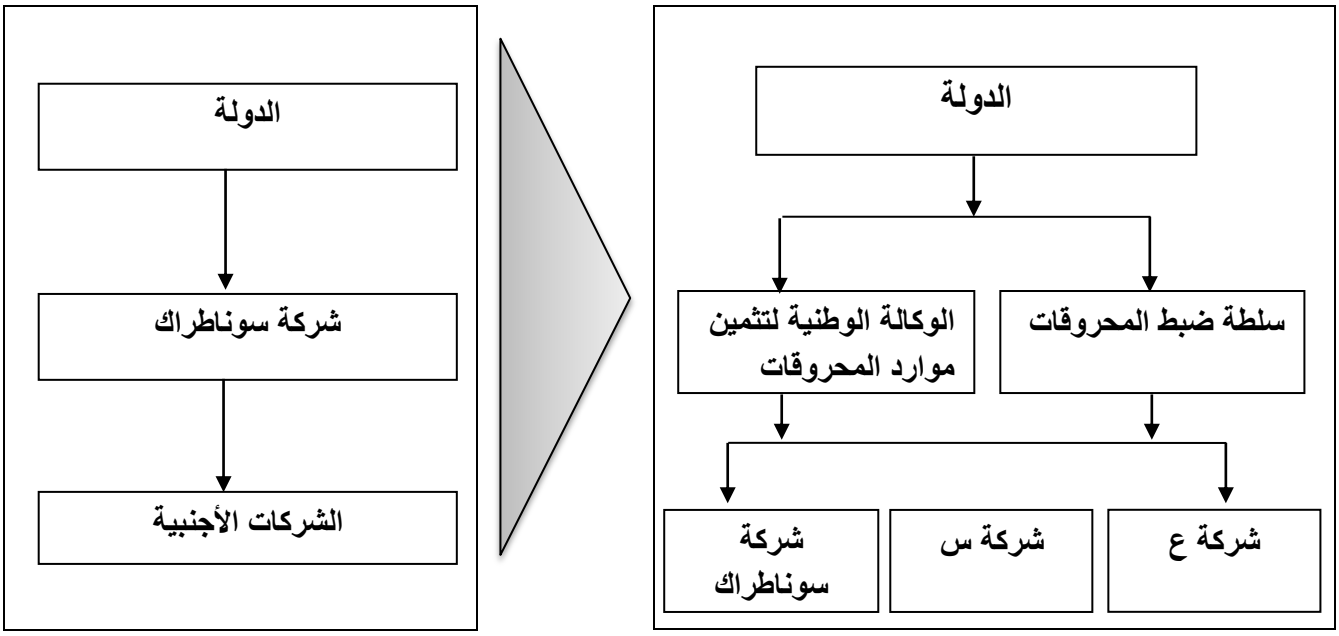


**source** :chkib khelil,coping with challenges, an algerian perspective, africa oil and gaz forum,maryland, 2006, p. 7.

وقد تم تقسيم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات لغرض البحث واستغلال المحروقات إلى أربعة مناطق تدعى المنطقة أ-ب-ج-د[1] وكل شخص له الحق في ممارسة إحدى أو عدة نشاطات في مجال المحروقات يجب عليه إبرام عقد مع النفط وذلك بعد القيام بعملية الإعلان عن مناقصة للمنافسة.

2- **النظام الجبائي المطبق وفق قانون 05-07**: تنص المادة رقم 83 من هذا القانون، على أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث والاستغلال يتكون من:

**أ- رسم مساحي**: غير قابل للحسم، يدفع سنويا للخزينة العمومية يسدده المتعامل بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الشراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ[2]. و يتم حسابه على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع و يحدد مبلغه بالدينار الجزائري لكل كلم[2] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**1 نفس المرجع، وفقا للمادة 19.**

**2نفس المرجع، وفقا للمادة 84.**

**جدول رقم(9): قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري / كم$^2$**

| المراحل / المناطق | مرحلة البحث | | | مرحلة الاستبقاء المحدد في المادة 42 + المرحلة الإنشائية المحددة في المادة 37 | مرحلة الاستغلال |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1 إلى 3 مدرج | 5 – 4 | 7 – 6 | | |
| المنطقة أ | 4000 | 6000 | 8000 | 400000 | 16000 |
| المنطقة ب | 4800 | 8000 | 12000 | 560000 | 24000 |
| المنطقة ج | 6000 | 10000 | 14000 | 720000 | 28000 |
| المنطقة د | 8000 | 12000 | 16000 | 800000 | 32000 |

**المصدر**: المادة 84، من قانون المحروقات رقم 05-07.

و يتم تحيين هذه المبالغ حسب الصيغة التالية:

متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ينشرها بنك الجزائر ، يقسم على (80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.

و يشرع في تطبيق التقييس في أول يناير من كل سنة بقيمة الرسم المستحق، و تتأكد الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات (النفط) من أن الرسم قد تم دفعه للخزينة العمومية.

وما يمكن استنتاجه حول الرسم المساحي، هو أن المشرع قد سطر هدفا من خلال سن هذا الرسم وهو تشجيع البحث في المناطق الصعبة، وإجبار المتعاملين على عدم حيازة منطقة دون جدوى، وهذا ما يؤدي إلى الرفع من فرص استكشاف حقول جديدة لم تكتشف بعد.

**ب– إتاوة:** تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، و تعد على أساس كميات المحروقات المنتجة و المحسوبة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل نقطة القياس، و تستثني من حسابها كميات المحروقات التي تكون[1]:

- إما مستهلكة لاحتياجات الإنتاج المباشرة؛
- إما ضائعة قبل نقطة القياس؛
- إما أعيد إدماجها في أحد أو العديد من الأماكن شريطة أن تكون هذه الأماكن ضمن نفس العقد.

و يجب أن تكون كميات المحروقات المستهلكة أو الضائعة و المنشأة من حساب الإتاوة في حدود مقبولة تقنيا و موضوع تبرير، و يكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على كل جزء من الإنتاج

و تحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستقلال، باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي حسب السعر (FOB) ( عند ميناء الشحن ).

ويتم حساب نسب الإتاوة حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول الموالي:

**جدول رقم (10): السلم التصاعدي لنسبة الإتاوة حسب أقساط الإنتاج**

| المنطقة / الكمية المستخرجة | أ | ب | ج | د |
|---|---|---|---|---|
| **00 إلى 20.000برميل بترول/ اليوم** | %5,5 | %8 | %11 | %12,5 |
| **20.001إلى 50.000 برميل بترول/اليوم** | %10,5 | %13 | %16 | %20 |
| **50.001 إلى 100.000 برميل بترول/ اليوم** | %15,5 | %18 | %20 | %23 |
| **100.001 برميل بترول/ اليوم فما فوق** | %12 | %14,5 | %17 | %20 |

**المصدر**: المادة 85 من قانون المحروقات 05-07.

**ج– رسم على الدخل البترولي:** يدفع شهريا للخزينة العمومية، ويساوي الدخل البترولي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقصا المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا، و تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة

1 نفس المرجع، وفقا للمادة 26.

مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة وهذا حسب المادة 86 من قانون 05-07. ويسدد الرسم على الدخل البترولي شهريا.

أما المبالغ المحسومة المرخص بها فتتكون من العناصر التالية :

- الإتاوة؛
- الحصص السنوية للاستثمار من أجل التطوير؛
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث.

و إ ذا اقتضى الأمر مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي و / أو الإصلاح. مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات. تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم، و يجب ألا تتضمن هذه الاستثمارات الفوائد و التكاليف العامة.

و يعتبر حسم الرسم على الدخل البترولي كلفة قابلة للخصم من القاعدة الجبائية عند احتساب الضريبة التكميلية للناتج. و لحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول التالي :

**جدول رقم( 11): معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي**

| | | |
|---|---|---|
| القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن المعبر عنها بـ $10^9$ دج | الحد الأول ح1 | 70 |
| | الحد الثاني ح2 | 385 |
| نسبة الرسم على الدخل البترولي | المستوى الأول | %30 |
| | المستوى الثاني | %70 |

**المصدر:** المادة 87، من قانون المحروقات 05-07.

يتم تحيين الحد الحدين ح1 و ح2 حسب الصيغة التالية [1]:

سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق التسديد الذي ينشره بنك الجزائر مقسما عل 70 و مضروبا في مبلغ كل حد. و عندما تكون القيمة المتراكمة

**1 نفس المرجع، وفقا للمادة 86.**

للإنتاج المثمن (ق.م ) أقل من الحد الأول أو تساويه يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستخدام النسب الخاصة بالمستوى الأول.

وعندما تكون أكبر من الحد الثاني يتم استخدام النسبة الخاصة بالمستوى الثاني. أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق المستوى الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه فإنه يتم استعمال الصيغة الآتية لحساب نسبة الرسم على الدخل البترولي :

$$\text{النسبة المئوية (\%) للرسم على الدخل البترولي} = \left\{30 + \left(\text{ق.م} - \text{ح}1\right)\frac{40}{\text{ح}1 - \text{ح}2}\right\}$$

و تستفيد الحصص السنوية للاستثمارات في مجال البحث و التطوير باستثناء تلك الخاصة بالاسترجاع المدعم من قاعدة التقويم (uplift) المحددة كالتالي [1]:

المنطقة أ و المنطقة ب: نسبة التقويم : 15 %
حصة سنوية للاستثمار : (20%) توافق 5 سنوات

المنطقة ج و المنطقة د: نسبة التقويم : 20 %
و
حصة سنوية للاستثمار : (12.5%) توافق 8 سنوات د

و يطبق على مستوى كل المناطق حصة سنوية للاستثمار تقدر بـ (20%) توافق مدة 5 سنوات و نسبة تقويم (20%) على استثمارات الاسترجاع المدعم و يتم حسم كل تكلفة شراء الغاز لضمان عمليات إعادة حقن الغاز و عملية الدورة و تكاليف تكوين الموارد البشرية الوطنية و إذا اقتضى الأمر تكاليف التخلي عند احتساب الرسم على الدخل البترولي في دون الاستفادة من تقويم (uplift).

1 نفس المرجع، وفقا للمادة 87.

**د- ضريبة تكميلية على الناتج:** الضريبة التكميلية على النتائج، هي ضريبة تمس الربح المحقق من طرف كل شخص مشارك في عقد التنقيب، البحث و/او الاستغلال، محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع، وذلك حسب المادة 88 من قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

تقدر نسبة الضريبة على النتائج ب 30% بعد ما كانت تقدر ب 25%، حيث تم رفع معدل هذه الضريبة بصدور أمر رقم 06-10 الذي عدل قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات[1]

**هـ- ضرائب ورسوم أخرى:** يخضع المستثمرون في مجال المحروقات لضرائب ورسوم أخرى تتمثل في:

**- الرسم على حرق الغاز:** تمنع عملية حرق الغاز غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محدودة لا تتجاوز 90 يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل، ويتعين على هذا ألف متر مكعب[2] ؛

**- الرسم الخاص بالمياه:** في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعامل والمعتمد من طرف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسما خاصا يكون مطابقا للتنظيم المعمول به، وتقدر نسبة الرسم الخاص بالمياه ب 80 دينار لكل 1 متر مكعب مستعمل، ويدفع سنويا للخزينة؛[3]

**- الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الغازات الاحتباسية:** يدفع هذا الرسم على كل استعمال او تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاث الغازات الاحتباسية؛[4]

**- حق خاص بتحويل الحقوق والالتزامات:** يخضع كل تحويل إلى دفع حق للخزينة العمومية من الشخص أو الأشخاص المتنازلين تقدر نسبته ب 1% من قيمة الصفقة[5].

**ثانيا/ الأمر المعدل والمتمم رقم 06-10:**

عدل الأمر رقم 06-10 الصادر سنة 2006 و أتم القانون رقم 05 -07 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005 في الميادين التالية :

---

**1 وفقا للمادة 88 مكرر من الأمر رقم06-10 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المؤرخ في:2006/07/29، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة في:2006/07/30.**

**2 وفقا للمادة 52 من قانون المحروقات 05-07، مرجع سابق.**

**3 نفس المرجع، وفقا للمادة 53.**

**4 نفس المرجع، وفقا للمادة 67.**

**5 نفس المرجع، وفقا للمادة 31.**

**1–** توسيع سلطات وكالتي الضبط[1]،و إجبار سوناطراك على المشاركة في جميع عقود البحث و التنقيب و الاستغلال و في امتياز نقل المحروقات بواسطة الأنابيب بنسبة لا تقل عن 51%[2]. و ذلك قبل الشروع في عملية المناقصة و فتح المنافسة و هو ما يسمح بضمان مشاركة سوناطراك بالأغلبية في جميع العقود التي تبرم إثر إعلان المناقصات من طرف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات في المستقبل من جهة، و تضمن لها من جهة أخرى مرونة في اتخاذ القرار إن كانت تشارك بمفردها أو في إطار الشراكة بنسبة لا تقل عن 51% من أجل القيام بأشغال البحث و الاستغلال أو أشغال الاستغلال فحسب.

**2–** تأسيس إتاوة غير قابلة للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار البترول الخام "البرانت" يتجاوز ثلاثين دولارا للبرميل الواحد. و ذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك و شريك أجنبي و أكثر في إطار قانون 86 – 14 عندما لا يخضع كل أو جزء من الإنتاج المترتب عن هذه العقود، و الذي يعود إلى هؤلاء الشركاء إلى آلية الفرز،و تبلغ نسبة هذا الرسم المطبق (من أول أوت 2006) على الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى. و تقوم سوناطراك من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كميات المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين[3].

**ثالثا/ قانون 13–01 المعدل والمتمم لقانون 05–07:**

تضمن هذا القانون تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07، إلى جانب إدراج 10مواد جديدة وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جيدة للاستثمارات لاسيما الأجنبية منها، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها كما تضمن مزايا جبائية جديدة وتحدد النقاط العريضة للتنقيب عن الطاقة الغير التقليدية واستغلالها.

**1– مضمون التعديلات في قانون 13–01:** حمل قانون 13-01 مجموعة من التعديلات، حيث قام بتغيير بعض النصوص والاجراءات المذكورة في قانون 05-07 تتمثل فيما يلي[4]:

**أ–** توضيح وتحديد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

**ب–** رفع مدة رخصة التنقيب، حيث يمكن أن تصل إلى أربع سنوات.

---

**1 وفقا للمادة 12من الأمر 06–10، مرجع سابق.**

**2 نفس المرجع، وفقا للمادة32.**

**3 نفس المرجع، وفقا للمادة 101 مكرر.**

**4 وفقا للمواد 13،14، 20، 22، 37، 51، 52، 68، 77، من قانون المحروقات رقم13–01 المعدل والمتمم لقانون رقم 05–07، المؤرخ في:2013/02/20، الجريدة الرسمية، العدد11، المؤرخة في:2013/02/24.**

**ج–** تعتبر المعطيات والنتائج الناجمة عن أشغال البحث ملكا للدولة، حيث تضمن الوكالة الوطنية لتثمين الموارد تسييرها والمحافظة عليها.

**د–** إمكانية رفع مدة مرحلة البحث لمدة إضافية أقصاها سنتين لتضاف إذا طلب المتعاقد ذلك إلى السبع السنوات التي تضمنها قانون 05-07.

**هـ–** إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية بالمنتجات السائلة والغازية، لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي بالسعر الدولي عن جزئ من إنتاجهم مع إمكانية دفع الإتاوة عينا

**و–** تستثنى كميات الغاز المحروق خلال فترة المطابقة، مرحلة البحث و عند إجراء عمليات التجربة لآبار الاستكشاف و/أو التحديد، من دفع رسم حرق الغاز.

**ك–** احتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط نقل المحروقات وكذا المنتجات النفطية لمدة 30 سنة.

**م–** ممارسة سوناطراك لنشاطات التكرير بمفردها، أو بالشراكة حسب الشروط والمحددة عن طريق التنظيم ، ويجب أن لا تقل نسبة مشاركة سوناطراك عن 51%.

**ي–** كما تم إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي، وأصبح يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدلا من رقم الأعمال، وحسب المادة 87 يحسب الرسم على الدخل البترولي المتعلق بمساحات الاستغلال الخاضعة لعقود البحث عن المحروقات واستغلالها المبرمة في هذا القانون، يحدد المعاملان ر1 و ر2 كما يأتي:

– لكل سنة مدنية ي يمثل ي رتبة تلك السنة ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ ويسمى العائد الإجمالي، قيمة إنتاج المحروقات المستخرجة من المكمن أو المكامن المدرجة في مساحة الاستغلال، أو منتوج كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة ناقص تكاليف الاستغلال المستحقة والتي يجب أن توافق عليها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وتحدد قائمة وطبيعة تكاليف الاستغلال المرخصة للحسم عن طريق التنظيم.

يحدد لكل سنة مدنية ي:

– العائد الإجمالي المحين بنسبة 10%، التي تساوي العائد الإجمالي خلال السنة ي مقسوما على 1.10 للسنة (ي-1)؛

– العائد الإجمالي المحين بنسبة 20% التي تساوي العائد الإجمالي المحقق خلال السنة ي مقسوما على 1.2 للسنة ي-1؛

– مصاريف الاستثمارات المحينة بنسبة 10% أو 20%التي تساوي المصاريف المستحقة فعلا خلال السنة ي والتي يجب أن توافق عليها(ألنفط) مقسومة على 1.10 أو 1.20 على التوالي للسنة ي-1؛

– يساوي المعامل ر1 لسنة مدنية ما، نسبة حاصل العائد الإجمالي المحين ب 10% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي على حاصل(ي ي) المحين بنسبة 10% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي؛

– يساوي المعامل ر2 لسنة مدنية ما، نسبة حاصل العائد الإجمالي المحين ب 20% منذ دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي على حاصل (ي ي) المحين ب 20% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي.

ويتم حساب تطبيق النسب المحددة في الجدول الآتي تبعا لقيم المعاملين ر1 و ر2:

**جدول رقم (12): معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي حسب قانون 13-01**

| | | الحالة 1 | الحالة 2 | الحالة 3 |
|---|---|---|---|---|
| نسب الرسم على الدخل البترولي | ر1<1 | %20 | %30 | %20 |
| | ر1>1 و ر2<1 | %20+ %50 ×ر2 | %30+ %40 ×ر2 | %20+ %50 ×ر2 |
| | ر2 <1 | %70 | %70 | %70 |

**المصدر**: المادة 87 من قانون المحروقات 13-01.

تمثل الحالة 1 كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في الحالة 3، التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أقل من 50 ألف برميل معادل للبترول، وتمثل الحالة2 كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في الحالة 3 التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أعلى أو يساوي 50 ألف برميل معادل بترول. وتشمل الحالة 3 مساحات الاستغلال الواقعة في مناطق ضعيفة الاستكشاف، ذات جيولوجية معقدة و/ أو تنقصها المنشآت الأساسية والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

و تضمن قانون 13-01 الإطار القانوني والتنظيمي لاستغلال المحروقات الغير التقليدية، حيث نصت المادة 23 مكرر على ما يلي" تخضع النشاطات المتعلقة باستغلال المكونات الجيولوجية الطينية و/أو النضدية غير النفوذة، أو ذات قابلية نفوذ جد ضعيفة ( الغاز الصخري أو الزيت الصخري) التي تستعمل تقنيات التشقيق الهيدروليكي، لموافقة مجلس الوزراء".

**2-النظام الجبائي البترولي للمحروقات غير التقليدية:** يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات غير التقليدية فيما يأتي:

**أ- الرسم المساحي:** يحسب الرسم المساحي المتعلق بمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية واستغلالها كما يلي:

**جدول رقم (13): قيمة الرسم المساحي لمساحات البحث عن المحروقات الغير التقليدية**

| السنوات / المنطقة | مرحلة البحث | | | مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحدد في المادة 37 | مرحلة الاستغلال |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1 إلى 3 مدرج | 4و 5 | 6و 7 | | |
| | 4000 | 6000 | 8000 | 400.000 | 16.000 |

**المصدر**: المادة 84 من قانون المحروقات 13-01

**ب- الإتاوة:** وتحسب بنفس طريق حساب إتاوة المحروقات العادية المذكورة في القانون 05-07.

**ج- الرسم على الدخل البترولي:** لحساب الرسم على الدخل البترولي بالنسبة للمحروقات غير التقليدية، يتم حساب المعاملين ر1 و ر2 طبقا لأحكام المادة 87 من قانون 13-01.ويتم حساب معدل الرسم على الدخل البترولي حسب المادة 87 مكرر كما يلي:

- إذا كان المعامل ر1 أقل أو يساوي 1، تكون نسبة الرسم على الدخل البترولي تساوي 10%؛
- إذا كان المعامل ر1 اكبر من 1 والمعامل ر2 أقل من 1، تكون نسبة الرسم على الدخل البترولي يساوي 10%+ 30%×ر2؛
- إذا كان المعامل ر2 يساوي أو أكبر من 1، تكون نسبة الرسم على الدخل البترولي تساوي 40.%؛

وتستفيد الحصص السنوية لاستثمار البحث والاستغلال من نسبة تقويم ( upflit) بعشرين بالمئة(20 % )وحصة سنوية للاستثمار بعشرين بالمئة (20%) توافق مدة خمس سنوات. ويتم حسم كلفة شراء الغاز لضمان عمليات حقن الغاز وإعادة الدورة ومصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية وعند الاقتضاء تكاليف التخلي، من أجل حساب الرسم على الدخل البترولي دون الاستفادة من تقويم ( upflit).

**د- الضريبة التكميلية على الناتج:** يخضع المتعاقد إلى ضريبة تكميلية على الناتج بنسبة 19% في الحالة 1و 3 المذكرة في المادة 87 ( انظر جدول رقم 12). وتطبق هذه النسبة طالما كان المعامل ر2 المحدد في المادة 87 أقل من 1، وعندما يكون المعامل ر2 يساوي أو يفوق 1، تكون نسبة الضريبة على الناتج المطبقة 80 %.

**هـ- الرسم على الأرباح الاستثنائية:** وتطبق على الأرباح لما يتجاوز سعر برميل البترول 30دولار كما جاء في الأمر 06-10.

**المطلب الرابع: التنظيم القانوني لحماية البيئة خلال مراحل التنقيب عن المحروقات واستخراجها**

نتيجة لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بصفة أساسية وتبنيها لسياسة المحافظة على البيئة، فقد أصدرت الكثير من القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، لكن في هذا المطلب سنركز على قانوني المحروقات الحالي 05-07 والقانون 13-01 المعدل والمتمم له، ومدى تناولهما لمسألة المحافظة على البيئة وهذا لأن النشاطات البترولية لها تأثير سلبي على البيئة خاصة في مرحلتي الاستكشاف والتثمين.

**أولا/ قانون 05-07:**

تناول قانون 05-07 مسألة المحافظة على البيئة والمحيط في 4 مواد هم المادة 17، 18، 52 و 67. في المادة 17 نصت أنه عند ممارسة النشاطات موضوع قانون 05-07 يجب احترام الصارم للتعليمات والمتعلقة بمايأتي:

- أمن العمال وصحتهم؛
- النظافة والصحة العمومية؛
- المواصفات الأساسية للمحيط البيئي البري أو البحري؛
- المصالح الأثرية؛
- مضمون القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال حماية البيئة.

أما المادة 18 التي ألزمت المتعامل أو المتعاقد أن يعد دراسة ومخطط التسيير المتعلقة بالتأثير البيئي، يتضمن إجباريا وصفا لتدابير الوقاية وتسيير المخاطر البيئية المرتبطة بالنشاطات البترولية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال البيئة. وهما مسألتان يراد بهما حماية هذا النشاط من جشع بعض المستثمرين لتحقيق أكبر مردودية من خلال خفض تكاليف الإنتاج، وذلك لن يكون إلا بالتكنولوجيا العالية لا سيما في مجال الاسترجاع والاسترجاع المدعم.

يحصل المتعامل على تأشيرة الموافقة على المخطط من طرف وزارة البيئة بالتنسيق مع سلطة ضبط المحروقات.

وفي المادة 52 التي نصت على أن حرق الغاز ممنوع إلا برخصة استثنائية من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ولمدة لا تتجاوز تسعين (90) يوما، إذا طلب المتعامل ذلك. ويتعين على هذا الأخير أن يسدد للخزينة 8 آلاف دينار لكل ألف متر مكعب من الغاز، كما تتولى الوكالة مراقبة الكميات المحروقة والتأكد من دفع الرسم من قبل المتعامل.

تجدر الإشارة أن هذا المنع، أي منع حرق الغاز، مصدره مصادقة الجزائر على بروتوكول كيوتو(koyoto) المتضمن أحكام متعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال المرسوم الرئاسي 144/04 الصادر في 28 أفريل 2004.

وتصرح المادة 67 على الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الغازات الاحتباسية، حيث يدفع هذا الرسم على كل استعمال، أو تحويل، أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاث الغازات الاحتباسية، وهذا أيضا نتيجة أيضا مصادقة الجزائر على بروتكول Kyoto. ويكون بعد موافقة الوزارتين المكلفة بالمحروقات والمكلفة بالبيئة وتستقر هذه الموافقة بقرار مشترك يحدد فيه قيمة الرسم.

من خلال ما عرضنا سابقا فإن التزام المتعامل في النشاط البترولي بالمحافظة على البيئة والمحيط إنما هو التزام إداري قبل أن يكون تقني فماعدا التزام المتعامل بعدم حرق الغاز بعدم حرق الغاز المنصوص عليه صراحة، لا نجد صرامة قانونية في غير ذلك وما يؤكد ذلك أن المشرع خلال تعريفه لمفهوم المحافظة في المادة 05 من هذا القانون ربطها بثلاث عناصر أساسية وهي:

- تحقيق أعلى مستوى إنتاج؛
- بأقل تكلفة؛
- بالتوافق مع نسبة استرجاع الاحتياطات.

ولم يعط لعنصر البيئة والمحيط أي ثقل على هذه المعادلة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن صاحب العقد يخول له القانون بنص المادة 24 ممارسة جميع الأنشطة طبقا لمخطط التطوير الموافق عليه من طرف الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات، في حين أن عنصر المحافظة لم يفصل فيه القانون بهذا الشكل.

**ثانيا/ قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07:**

جاء قانون 13-01 بتعديلات مست مادتين من المواد التي تناولت الحفاظ على البيئة وهما المادة 18 و52، فبعد أن كانت سلطة ضبط المحروقات تعطي الموافقة على مخطط التسيير البيئي بالتنسيق مع وزارة البيئة حسب المادة 18 من قانون 05-07، أضيفت لها وظيفة متابعة الدراسات ومخطط التسيير البيئي ومدى تطبيقها من طرف المتعامل المتعاقد.

كما كلفت سلطة ضبط المحروقات بتنسيق دراسات التأثير البيئي المتعلقة بالنشاطات الزلزالية والحفر مع القطاعات الوزارية والولاية المعنية، التي يجب عليها تقديم رأيها وفقا للآجال المحددة في التنظيم المعمول به.

كما فرض التعديل الجديد في المادة 18، أن تصف دراسة الأخطار الخاصة بالنشاطات المحددة في قانون 13-01 وتبرر إجراءات الوقاية والحماية منها، كما نصت على تحيين دراسات الأخطار كل 5 سنوات.

أما فيما يخص تعديلات المادة 52، فقد تم حذف مدة حرق الغازات وأعطت حرية تقدير المدة للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، كما نصت التعديلات الجديدة أن شروط منح الرخصة الاستثنائية تحدد عن طريق التنظيم المعمول به في مجال الأمن الصناعي والبيئة والمحيط. واستثنت هذه التعديلات دفع رسم حرق الغازات خلال مرحلة البحث عند إجراء عمليات التجربة لآبار الاستكشاف، وكذلك خلال مرحلة انطلاق المنشآت.

**المطلب الخامس: أثر قوانين المحروقات على الشراكة والاستكشاف**

إن من الأهداف الأساسية من تصميم نظام جبائي بترولي، هو تحصيل الجزء الأكبر من الإيرادات الناتجة عن الريع البترولي، هو هدف يتحقق على نحو أفضل من خلال المكونات الضريبية للنظام الجبائي البترولي التي تستهدف مباشرة العوائد الريعية، هذا من جهة من جهة أخرى، فتقليل التكلفة الاستثمارية العالية اللازمة لتنمية الحقول البترولية والغازية وضمان ربحية اقتصادية وعوائد معتبرة لشركات الأجنبية أهداف أخرى للنظام الجبائي البترولي.

**أولا/ تقييم النظام الجبائي لقطاع المحروقات في إطار المعايير الدولية لتصميم النظم المالية:**

واصلت الجزائر في قانون 05-07 تطبيق نظام اقتسام الإنتاج الذي كان مطبقا سابقا في قانون 86-10 لكنها عدلت في وعاءه الضريبي المتعلق بالأنشطة الأفقية للصناعة النفطية، حيث مست هذه التعديلات وكما رأينا سابقا معدلات الإخضاع وكذا طرق الاقتطاع بالإضافة إلى استحداث ضرائب جديدة، وهذا من أجل زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات النفطية وكذلك لتشجيع الشراكة وفتح مجال الاستثمار للشركات الأجنبية.

وسنحاول تقييم الآليات الضريبية الجديدة باستعمال المعايير التي استخلصها صندوق النقد الدولي في دراسته لمجموعة من الدول النفطية من خلال استخدامه لنموذج التحليل المالي للصناعات الاستخراجية (FARI)♣

♣ نموذج التحليل المالي للصناعات الاستخراجية، هو نموذج يستعمله خبراء صندوق النقد الدولي في الدراسات القطرية والمساعدة الفنية، لتصميم ومقارنة النظم المالية للصناعة الاستخراجية على مدى عمر المشاريع النفطية أو التعدينية.

**جدول رقم(14): الهدف الأولي للحكومة والضريبة المناسبة**

| | إتاوة متحركة | الرسم على الدخل البترولي | الضريبة التكميلية على النتيجة | الرسم على الأرباح الاستثنائية | مشاركة الدولة |
|---|---|---|---|---|---|
| تعظيم نصيب الدولة خلال عمر المشروع | | × | × | × | |
| توفير إيرادات مبكرة للدولة | | | | | |
| ضمان حوافز كافية للاستكشاف | | × | × | | |
| النصيب المنظور من الزيادة في أسعار السلع | × | | | × | |
| حصة استراتيجية في الملكية | | | | | × |
| تعظيم استغلال الموارد | | × | × | | |
| الحد من العبء الإداري والمخاطر | | | | | |

**المصدر**: بالاعتماد على دراسة صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم و التطبيق، مرجع سابق، ص. 34. بتصرف.

من خلال الجدول السابق فإن نظام الجباية البترولية الجزائري لا يهدف إلى توفير إيرادات مبكرة أو الحد من العبء الإداري والمخاطر وهذا لعدم احتوائه على ضريبة علاوة التوقيع، رغم استعمال الجزائر طريقة المناقصة في اختيار المتعاملين والذي يجبر على دفع كفالة ضمان التنفيذ وهي لا تعتبر ضريبة.

ولضمان بقاء ملكية الجزائر للمشاريع النفطية، تستعمل الجزائر نظام تقاسم الإنتاج، الذي يعتبر الدولة المضيفة المالك الوحيد سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق الشركة الوطنية لمكامن المحروقات، رغم أن الجزائر تقوم بطلب الكفاءات التقنية والمالية للشركة البترولية تبقى المالك الوحيد لجزء هام من الإنتاج عن طريق شركة سوناطراك والذي يجب أن لا يقل على 51% ويحصل المتعاقد على تعويض لمصاريفه وعلى أجر مقابل خدماته من خلال حصة من الإنتاج.

ولضمان تعظيم نصيب الدولة خلال عمر المشروع وتعظيم استغلال الموارد يستخدم النظام الجبائي الجزائري:

**1- الرسم على الدخل البترولي**: وهي ضريبة تطبق على دخل الشركات النفطية لضمان إخضاع العائد الطبيعي على حقوق الملكية للضريبة وتستخدم الجزائر معدلا متغيرا لحساب الرسم على الدخل البترولي وفقا لرقم الأعمال المحقق وخوفا من يؤدي ذلك إلى تشوهات خاصة في حالة حدوث فترة من الأرباح المحاسبية المرتفعة مبكرا

في عمر المشروع قبل كسب العائد المطلوب وكذلك لعدم الحاق الضرر بالاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها الشركات المستثمرة لتطوير الحقل النفطي[1]، أدخلت الجزائر تعديلات على هذا الرسم في القانون 01/13، واصبح يحسب على أساس مردودية المشروع بدلا من رقم الأعمال.

**2- الضريبة التكميلية على النتيجة:** وتسمى أيضا ضريبة ريع الموارد وتهدف إلى تحويل جزء من الربح المحقق من طرف الشركات إلى الحكومة المضيفة وتوجد أشكال بديلة كونها لا تؤدي من حيث المبدأ إلى تشوهات في النظام الجبائي ولا تؤثر على الاستثمارات[2].

ولغرض تعظيم نصيب الجزائر من الإيرادات البترولية في حال ارتفاع أسعار البترول تستعمل الجزائر ما يلي:

**3- الإتاوة:** وهي تعتبر جزءا رئيسيا في النظام البترولي الجزائري، وهي تستعمل لحماية الإيرادات من مغالاة الشركات النفطية في تكلفة الاستخراج، لكن إذا انخفضت أسعار النفط وكانت الإيرادات على الإتاوات كبيرة جدا، هذا ما سيؤثر على أرباح الشركات الأمر الذي قد يؤدي إلى تخلي هذه الأخيرة على استثماراتها، وبالتالي فإدخال تحسينات على الإتاوة أمر ضروري بإدخال مقاييس بديلة كالموقع وكمية الإنتاج[3] والمعدل في حسابها وهذا ما فعلته الجزائر في القانون 05-07 حيث أخذت بعين الاعتبار في تحديد نسب الإتاوة، المنطقة المستغلة والكمية المستخرجة وأصبحت الإتاوة ذات معدل تصاعدي بعد أن كان ذات معدل ثابت في قانون 86- 10 وهذا من أجل زيادة إيرادات الجزائر في حال ارتفاع أسعار النفط.

**4- الرسم على الأرباح الاستثنائية:** وهي ضريبة تفرض على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركات من حصتهم في إنتاج المحروقات السائلة والغازية الخاصة بهم، عندما يكون العدد الشهري لأسعار البترول يتجاوز 30 دولار، وتجدر الإشارة أن هذا الرسم- الرسم على الأرباح الاستثنائية – كان محل خلاف بين وزارة الطاقة والمناجم وبعض الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وعلى رأسها الشركة الأمريكية "ANDARKO" والشركة الدنماركية " MIRSEK "،والتي قدمتا معارضتهما أما المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار. يذكر أن فوج العمل الذي عكف على صياغة القانون 13-01 قد اعترف بتراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات يعود بالدرجة الأولى إلى البند المتعلق بالرسم على الأرباح الاستثنائية[4].

---

1 صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم و التطبيق، مرجع سابق، ص. 23.

2 نفس المرجع، ص.24.

3 نفس المرجع ص .22.

4 عبد الحفيظ صواليلي، الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض أناداركو، جريدة الخبر على الرابط، www.elkhabar.com، يوم الاطلاع : 2014/03/10.

وإذا استعرضنا التقييم من الجانب المالي فإن حصة الجزائر من الإيرادات النفطية بعد تطبيقها على لقانون 05-07 المعدل والمتمم بالأمر 06-10 قد زادت بالمقارنة مع الإيرادات التي كانت تحصل عليها في إطار قانون 86-10( أنظر جدول رقم 2)، كما أن الشركات الأجنبية قد استفادت أيضا حيث قدرت القيمة الإجمالية لحصة الشركاء الأجانب العاملين في الجزائر بحوالي 46 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2013، أي أن حصة هذه الشركات الدولية تقارب سنة من الإيرادات الجزائرية جراء استغلال المحروقات[1].

**ثانيا/ وضعية الميدان المنجمي للمحروقات:**

من بين 1.5 مليون كم$^2$ تمثل الميدان المنجمي للمحروقات في الجزائر، بلغت المساحة المخصصة لنشاط الاستكشاف، التنقيب والاستغلال إلى غاية نهاية ديسمبر 2011، حوالي 775874 كلم$^2$ أي ما نسبته 52% من الميدان المنجمي الوطني، وهذا ما يبينه الجول الموالي:

**جدول رقم (15): وضعية الميدان المنجمي للمحروقات.**

| | تنقيب | استكشاف | استغلال |
|---|---|---|---|
| الميدان المنجمي للمحروقات | 1.500.000 كم$^2$ | | |
| الميدان المنجمي المشغول | 32%بمجهود سوناطراك الخالص | 16% من بينها 11% بجهد سوناطراك الخالص | 3,5% من بينها 1,9% بجهد سوناطراك الخالص |
| | 775.874 كم$^2$ | | |
| الميدان المنجمي الغير المشغول | 724.106 كم$^2$ | | |

**Source** : Ministère de l'énergie et des mines, bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines, op.cit, p.9.

وتشير معظم الدراسات الجيوكيميائية إلى وجود إمكانيات هيدروكربونية، ماتزال غير مستكشفة بشكل كامل في الجزائر على الرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن من النشاط الاستكشافي ويقدر بحوال نصف أراضي البلاد مازالت بحاجة إلى مزيد من الجهود الاستكشافية.

**ثالثا/ النشاط الاستكشافي:**

منح أول امتياز للاستكشاف في الصحراء الجزائرية لشركة كريس الفرنسية عام 1952، حيث تم اكتشاف حقلي حاسي مسعود وحاسي رمل عام 1956. وبعد استقلال الجزائر، صدر قرار تأسيس الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك عام 1963 ومنحت نسبة من أراضي الدولة للتنقيب فيها، وكانت حصتها من النفط المنتج

**1 ح. صواليلي، في حصيلة لفوائد الشركات خلال العهدة الثالثة، 46 مليار دولار نصيب الأجانب من البترول الجزائري، جريدة الخبر، على الرابط،www.elkhabar.com، يوم الاطلاع:2014/03/12.**

في حدود 10% من إجمالي الإنتاج بينما كان الباقي للشركات الأجنبية. وقد كانت سنة 1966 نقطة تحول بالنسبة للوضع النفطي في الجزائر، حيث صدر قرار بتوسيع مسؤولية سوناطراك من عمليات النقل والتسويق لتشمل كافة مرافق الصناعة النفطية. وفي عام 1971 اتخذ قرار تأميم عمليات الشركات الأجنبية الحاصلة على امتيازات وألغي نظام الامتيازات كليا وخيرت الشركات الفرنسية بين تأميم مصالح أو أخذ 51% من حصتها لصالح سوناطراك، التي أصبحت في عام 1972 تسيطر على 77% من الإنتاج النفطي. وقد وقعت سوناطراك بين عامي 1973 و 1974 على اتفاقيات مشاركة بالإنتاج مع عدد من الشركات الأجنبية، بحيث تكون حصة سوناطراك 51%.

وفي عام 1980 قررت الحكومة تنشيط عمليات الاستكشاف خلال المخطط الخماسي الأول الخماسي الأول (1980-1984) وخصصت حوالي 3 ملايير دولار لهذه العمليات. وكانت العقود التي تم إبرامهما مع الشركات إما نوع عقود إنشاء شركات مشتركة (Joint-venture) أو عقود مشاركة في الإنتاج (PSA)، كما أخذت المشاريع المشتركة ( Association) مع سوناطراك بحصة تتراوح ما بين 30-49% للشريك الأجنبي الذي يتحمل التكاليف الكاملة أثناء مرحلة الاستكشاف[1].

وقد تم الإعلان عن تسع (10) مناقصات في مجال استكشاف المحروقات وتطويرها خلال الفترة ( 2000-2010)، حيث أعلنت المناقصات (06) الست الأولى في إطار القانون رقم 86-14، المعدل والمتمم، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب فيما تم الإعلان عن المناقصات السابعة ( جويلية 2008) والثامنة (جوان 2009) والتاسعة ( سبتمبر 2010)، من قبل وكالة تثمين المحروقات المستحدثة بموجب القانون الجديد للقطاع وهو القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم، حيث أسفرت عن تسجيل أربعة (04) عقود في المناقصة السابعة ، ثلاثة ( 03)عقود في المناقصة الثامنة و عقدين (02) في المناقصة الثامنة لتضاف إلى العقود الست والثلاثون (36) التي تم إنجازها في اطار المناقصات بموجب القانون 86-10 ، ليصل بذلك التراخيص المنجزة في إطار مناقصات دولية إلى ثلاثة وستين (45) رخصة. وقد تم إعلان المناقصة العاشرة يوم 26 جانفي 2014 بموجب قانون05-07 المعدل والمتمم بقانون 13-01 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**1 تركي الحمش، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 140، المجلد 38، 2012، ص.94.**

**جدول رقم(16): مناقصات مشاريع الاستكشاف وعدد العقود المبرمة( 2001-2014).**

| المناقصات | عدد التراخيص المعروضة | عد العقود المبرمة |
|---|---|---|
| **المناقصات المنظمة بقانون المحروقات 86-04** | | |
| المناقصة الأولى(1) مارس 2001 | 5 | 2 |
| المناقصة الثانية(2) أكتوبر 2001 | 10 | 5 |
| المناقصة الثالثة(3) جوان 2002 | 10 | 7 |
| المناقصة الرابعة(4) ديسمبر 2003 | 10 | 5 |
| المناقصة الخامسة (5) سبتمبر 2004 | 10 | 8 |
| المناقصة السادسة(6) أفريل 2005 | 10 | 9 |
| **المناقصات المنظمة بقانون المحروقات 05-07** | | |
| المناقصة الأولى(1) جويلية 2008 | 16 | 4 |
| المناقصة الثانية(2) جوان 2009 | 10 | 3 |
| *المناقصة الثالثة(3) سبتمبر 2010 | 10 | 2 |
| **المناقصات المنظمة بقانون المحروقات 05-07 المعدل والمتمم بقانون 13-01** | | |
| **المناقصة الرابعة (4) مارس 2014 | 31 | - |

**Source** :Ministère de l'énergies et des mines, bilan de réalisations du secteur et des mines( 1962-2010), 2011, p.16.

* Ministère de l'énergie et des mines, bilan de réalisations du secteur et des mines année 2012 , 2013, p.9.

** 4eme appel a la concurrence national et international pour les opportunites d'exploration des hydrocarbures, Alnaft, 2014.

وتبلغ الكثافة المتوسطة لتنقيب الاستكشاف حوالي 15 بئر لكل 10000 كم$^2$، حيث يعتبر الميدان المنجمي الجزائري غير مستكشفا إذا أخذنا المتوسط العالمي المقدر بـ: 100 بئر لكل 10000 كم$^2$. وقد بذلت سوناطراك جهودا معتبرة في البحث وتطوير المحروقات بجهدها الخاص أو عبر الشراكة، وقد تجسدت كثافة مجهود الاستكشاف تحديدا من خلال دخول عمليات المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D)، بدءا من عام 2000. حيث انتقل مجهود المسح باستعمال هذه التقنية من قرابة 300 كم2 في عام 2000 ليتجاوز المساحة 8000 كم 2 في السنة 2011، كما تم حفر 106 بئر خلال السنة ذاتها مقابل 28 بئر عام2000 [1].

1 **Sonatrach, 50 ans au service de développement national, boasem, Sonatrach, 2012, p.03.**

وقد تم خلال الفترة( 2000-2011)إبرام 45 عقدا مع الشركاء الأجانب في إطار البحث والاستكشاف، من خلال تسع مناقصات دولية، تم من خلالها حفر 790.ويعتبر النشاط الاستكشافي حجر الزاوية لسياسة صناعة النفط والغاز في البلاد، وقد تباينت نتائج عمليات الاستكشاف في البلاد خلال السنوات الأخيرة الماضية، لكن تلك النتائج بقيت إيجابية إذ تم تسجيل 132 اكتشافا للنفط والغاز بين عامي 2007و 2012 منها 51 اكتشافا للنفط و 81 اكتشافا للغاز/كما هو مبين في الجدول الموالي:

**جدول رقم (17): اكتشافات الغاز والنفط في الجزائر خلال الفترة (2007-2012)**

| السنوات | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012* | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع الاكتشافات | غاز | نفط | غاز | نفط | غاز | نفط | غاز | نفط | غاز | نفط | غاز | نفط |
| عدد الاكتشافات | 15 | 5 | 14 | 2 | 12 | 4 | 15 | 14 | 10 | 10 | 16 | 15 |

**المصدر:** أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2012، الكويت، ص20.-22.

*Ministère de l'énergie et des mines, bilan de réalisations du secteur et des mines année 2012 , op.cit, p.9.

وقد ساهمت هذه الاكتشافات في تدعيم موقف الجزائر في جذب استثمارات الشركات العالمية، فعلى سبيل المثال[1]:

- حصلت شركة ENI في نهاية عام 2008 على عقد يخولها حق الاستكشاف في قاطع كرزاك الذي تبلغ مساحته 16 ألف كيلو متر مربع، ويقع عل بعد 400 كلم جنوب غرب حقل حاسي الرمل؛
- ساهمت نتائج الاكتشافات في تشجيع الشركات العاملة على ضخ المزيد من الاستثمارات، مثل شركة؛

BP Algeria التي أعلنت في النصف الثاني من عام 2009 أنها سوف تستثمر 2 مليار دولار خلال خمس سنوات في بعض مشاريعها بالجزائر، ومنها حفر 3 آبار استكشافية مأمولة في حقول غازية مأمولة، والاستثمار في مشروع لاصطياد وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج في عمليات إنتاج الغاز، والمحافظة على معدل الإنتاج من الحقلين الذين تساهم الشركة في تشغيلهما( عين صالح وعين أميناس). ومن ضمن الك الاستثمارات 800 مليون دولار ستخصص لمشروع ضواغط في حقل عين صالح للحفاظ على معدل إنتاجه البالغ حوالي 9 مليار متر مكعب

1 تركي الحمش، مرجع سابق، ص. 95-96.

سنويا، إضافة إلى مشروع مشابه في حقل عين أميناس الذي تصل طاقته الإنتاجية من الغاز لنفس طاقة حقل عين صالح؛

- إعلان شركة سوناطراك في شهر جويلية 2009 عن بدء أعمال التطوير في مشروع حقل توات الغازي الواقع في الجنوب الغربي بالقر من مدينة أدرار، وذلك بالتعاون مع شركة GDF Suez الفرنسية، حيث واقفت الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات على مخطط التطوير بعد حملة استكشاف انطلقت سنة 2003 تم خلالها حفر 7 آبار، ومن المقرر أن ينتج المشروع حوالي 4,5 مليار م$^3$ من الغاز الطبيعي سنويا بدءا من عام 2013؛

- وفي مطلع عام 2010 أعلنت شركة Gazprom EP international الروسية، عن البدء بأعمال البحث والتنقيب في ترخيص " الأصيل" في الجزائر. وبدأت أعمال التنقيب والحفر لأول بئر استكشافي " زهور السايح2"، في محيط منطقة ترخيص الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، بعمليات البحث والتنقيب وإجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد ( " زهور السايح2"، في محيط منطقة ترخيص الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، بعمليات البحث والتنقيب وإجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) على نطاق واسع في مناطق مرخصة أخرى من الجزائر. وقد حازت شركة Gazprom EP international على حق الاستكشاف في امتياز الأصيل بموجب المناقصة الثامنة للمحروقات في مطلع عام 2009، حيث تشير الدراسات الأولية إلى أن هذا الحقل قد يحتوي على 30 مليون طن من النفط( ما يقارب 180 مليون برميل)؛

- وفي مطلع عام 2011، حصلت شركة Petrofac على مشروع لتطوير الحقول الجنوبية في عين صالح، وتشمل "جارة البفنات"، و" حاسي موميني"، و "عين صالح"، و " غور محمود". ويتضمن العقد عمليات التطوير إنشاء محطة إنتاج وتجميع مركزية للغاز، تحتوي على وحدتين للتجفيف باستطاعة تصل إلى 16,8 مليون م$^3$ يوميا.

ورغم حركية الاستكشافات التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أن احتياطات النفط والغاز منذ 2006 ثابتة في حدود 12,2 مليار برميل و 4505 مليار م$^3$ على التوالي، في الوقت الذي تشهد فيه صادرات الجزائر انخفاضا خاصة من الغاز، بلغت 54,35مليار م$^3$ في 2012، علما أن الغاز يمثل 40% من العائدات الجزائرية أي أنه أهم من النفط الذي يمثل 35% من الإيرادات الجزائرية، مقابل 25% للمواد البترولية.

ومع ارتفاع الاستهلاك الداخلي للمحروقات بكل أنواعها، تواجه الجزائر وضعا صعبا واختلالات في توازنها خلال السنوات القادمة. وأكد صندوق النقد الدولي على ضرورة إسراع الجزائر إلى تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات. وفي دراسة قام به معهد Chatham house وهو معهد مستقل مختص في العلاقات الدولية هدفه

غير ربحي، أن الجزائر ستتوقف عن تصدير النفط في حدود سنة2024 وعن تصدير الغاز في حدود 2034 والشكلين المواليين يوضحان ذلك:

**شكل رقم (13): الميزان النفطي الجزائري**

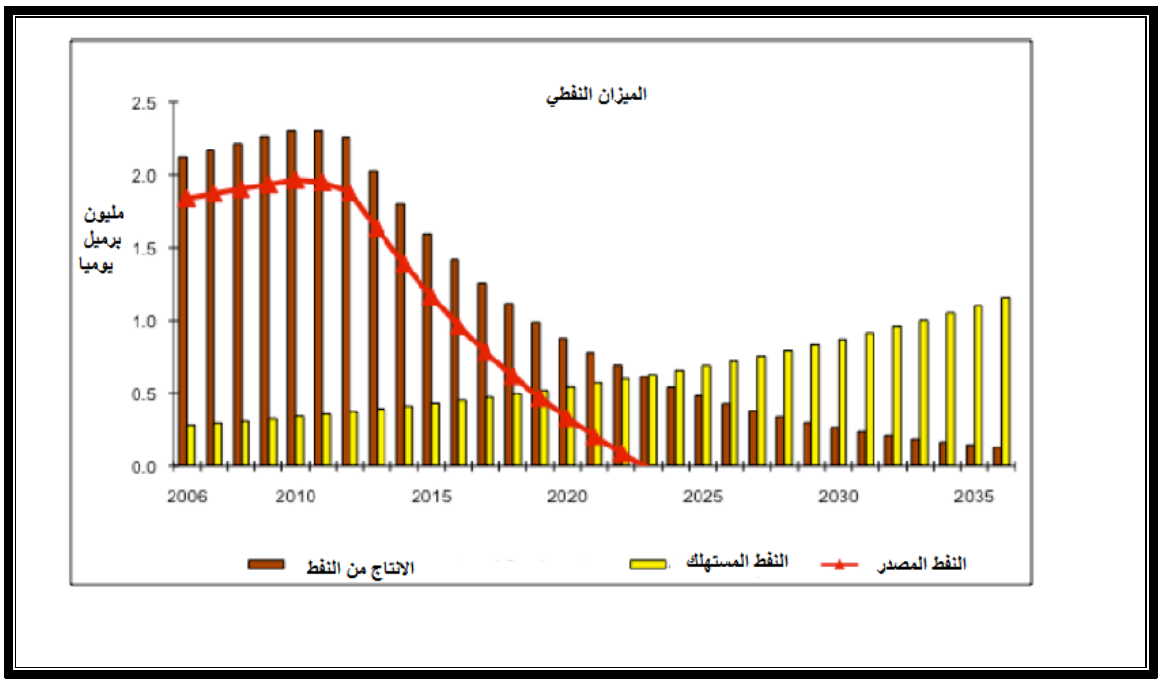


**Source** :John mitchell &others, resource depletion dependence and development: Algeria, Chatham house, London, 2008, p.14

**شكل رقم(14): الميزان الغازي الجزائري**

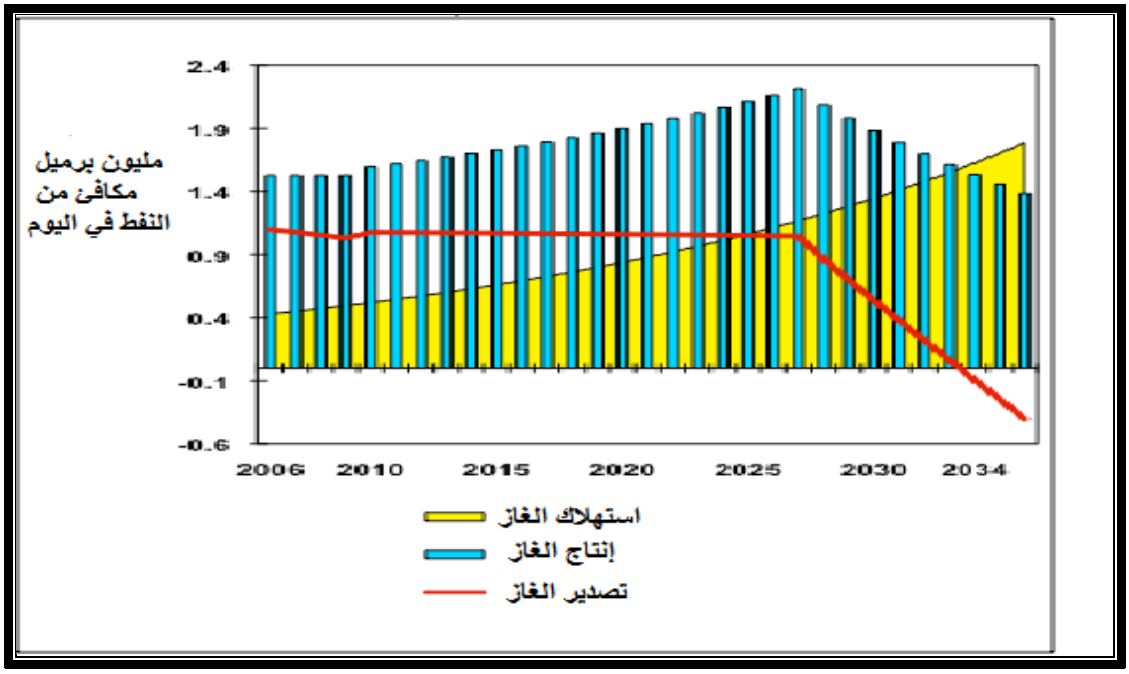


**Source** :John mitchell &others, op.cit, p.14.

وتأمل الجزائر من الإعلان على المناقصة الرابعة(4) عن طريق القانون 07-05 المعدل والمتمم بقانون 13-01، الذي يحتوي على تحفيزات جبائية بالإضافة إلى الإطار القانوني لاستغلال المحروقات الغير التقليدية، من أن يسهم في إعادة بعث الاستثمار في قطاع المحروقات، وهذا بعد فشل المناقصات في إطار قانون 05-07 في استقطاب اهتمام الشركات الأجنبية، والتي كانت تخشى من مخاطر الاستكشاف لا سيما أن قانون 05-07 كان يخلو من تحفيزات جبائية، ويتم حساب الجباية على أساس رقم الأعمال، على عكس القانون الجديد الذي يحسبها على أساس مردودية المشاريع وحجم وأهمية الحقول المستغلة.

وقد تم في 4 مارس 2014 تقديم المعطيات التقنية الخاصة بـ 31 حقلا في إطار المناقصة الرابعة، وبحضور حوالي 50 شركة أجنبية، بعدما أبدت الجزائر تخوفها من حضور محتشم لتلك الشركات خاصة بعد اعتداء تقنتورين. وتضم الحقول المعروضة 17 موقعا للموارد الغير التقليدية بالإضافة الى 5 مواقع توجد في شمال البلاد.

## المبحث الثالث: تحديات الجباية البترولية في الجزائر

إن المتتبع للواقع التي تعيشه الجزائر، يلاحظ أن الجباية البترولية تواجه عدة تحديات، ستكون عائق في استعمال عوائدها بشكل أمثل، في التخفيف من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. في هذا المبحث سنتطرق لأهم التحديات التي نراها من وجهة نظرنا تواجه الجباية البترولية من غياب الأليات لتفعيل كفاءة استخدامها، إلى الفساد وغياب الحكم الراشد، وأخير من غياب الشفافية وضعف الرقابة. كل ما سبق سنتناوله من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية.
- المطلب الثاني: انتشار الفساد و غياب الحكم الراشد في الجزائر.
- المطلب الثالث: غياب الشفافية و ضعف الرقابة في استخدام الجباية البترولية

### المطلب الأول: الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية

إن أول تحدي تواجهه الجباية البترولية هو كيفية استخدام مواردها، وماهي الطريقة المثلى لاستخلافها، من أجل ذلك اتبعت الجزائر سياسات اقتصادية حاولت من خلالها، استغلال المورد المالي الكبير الناتج عن الجباية البترولية، لكسر تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد مبني على قطاعات خلاقة للثروة.

**أولا/ استخدام الجزائر لموارد الجباية البترولية:**

لقد عمدت الجزائر إلى استغلال فوائض الجباية البترولية على عدة مستويات والمتمثلة في:

**1- تطبيق برامج تنمية اقتصادية لانعاش الاقتصاد الوطني:** لقد طبقت الجزائر ابتداء من سنة 2000 ثلاثة برامج استثمارية عمومية قصد تحفيز الاقتصاد الوطني وتنويعه، بما يخفض من تبعيته إلى القطاع النفطي وهي نظرية كينزية تعتمد على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009؛
- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

وسنتطرق لهذه البرامج بشيء من التفصيل في الفصل القادم.

**2- الدفع المسبق للديون الخارجية:** نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط، استطاعت الجزائر تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة. وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من الاحتياطات في السداد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذا

كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23,2 مليار دولار، منها 12,2 تمت إعادة جدولتها مع ناديي باريس ولندن[1]. واستطاعت السلطات العمومية ما بين سنة 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3,3 مليار دولار وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي تنتقل من 34% في نهاية 2003 الى 4,5% في نهاية 2006، وانخفض معدل الدين إلى مستوى 4,16% من الصادرات لسنة 2006 وصولا إلى انخفاض إجمالي الدين إلى أقل من 4.4 مليار دولار سنة 2011.

3- **إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:** من المعلوم أن تاريخ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يرجع إلى سنة 2000 حيث سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة خلال نفس السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار خلال فترة التسعينات خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وبما أن أداء الاقتصاد الجزائري يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فإنه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الجزائر على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وخارجية.

فالدوافع الداخلية لإنشاء هذا الصندوق، هو معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلة خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات[2]:

- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي؛
- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات؛
- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة.

وأما المبررات الخارجية فتتمثل في[3]:

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- رواج فكرة صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية.

**1 زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية،2008، ص24.**

**2 بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، ، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008 ، ص. 796.**

**3 نفس المرجع، ص.797.**

**ثانيا/ آليات تفعيل الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية:**

إن ترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية تؤدي إلى تعظيم الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام، وإن كان من دوافع لذلك فإن أهمها يتمثل فيما يلي[1]:

- متطلبات النمو الاقتصادي ومحدودية المواد الطبيعية؛
- الاعتبارات المرتبطة بتوزيع الثروة النفطية والمساواة بين الأجيال؛
- تقلب سوق المحروقات؛
- عدم استقرار سعر الصرف وتدهور القدرة الشرائية للدولار؛
- البحث عن الرفع من قدرة أداء الجباية العادية في ميزانية الدولة؛
- البحث عن سلامة البيئة ومكافحة التلوث في إطار الاقتصاد الأخضر.

لذلك فإن تبني استراتيجية واقعية لاستغلال المداخيل الجبائية البترولية لن تكون إلا من خلال سوى في ترقية الكفاءة الاستخدامية لها من خلال مجموعة من السياسات والآليات والبرامج التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط وذلك عن طريق:

**1- ربط عملية الاستخدام بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني:** يحتاج الاقتصاد الوطني إلى العائدات النفطية لتمويل التنمية وتطوير القطاع البترولي وربطه بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ بقدر ما يغطي الإنتاج تلك النفقات العامة في ظل أولويات محددة فإن ذلك الحجم يكون ملائما من الناحية الاقتصادية بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

وهناك من يؤكد على أن الطاقة الاستيعابية للجزائر كبيرة بحيث تمتص كافة العائدات النفطية، من خلال البرامج الاقتصادية والمشاريع الكثيرة المرتبطة بها، ونريد أن نؤكد هنا على الطاقة الاستيعابية الاقتصادية التي تستوعب حجما مناسبا من الاستثمارات يحدث حركة اندماجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني، عكس الحركة السلبية التي تترتب عن تجاوز تلك الطاقة وما يصاحبها من اعتماد شيه كامل على السوق الدولية في تامين كافة مستلزمات ومدخلات المشاريع الكبرى المبرمجة[2].

---

**1 ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، رسالة دكتورة( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012، ص. 286.**

**2صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008 ، ص. 879.**

**2- تطوير صناعة البتروكيمياويات:** انطلاقا من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، فإن المنظور المستقبلي لتطوير هذه الصناعة يستفيد من النجاح الذي حققته شركة سوناطراك ثم إن هذه الصناعة من شأنه أن يمد نسيج قطاعات الاقتصاد الوطني بمستلزمات نواتج تغني عن الاستيراد، وتدعم في الرفع من القيمة المضافة للجهاز الإنتاجي الوطني و من ثم الحصول على موارد إضافية للجباية العادية.

**3- تدعيم الصناعات الأخرى كثيفة استخدام الطاقة:** الجزائر تتمتع بميزة نسبية في الصناعات كثيفة الاستخدام الطاقة اعتمادا لما هو متاح لديها من موارد النفط والغاز، التي ينبغي توظيفها في إنشاء تنشأ القيمة المضافة وتحقق مردودا جبائيا ماليا مثل: صناعة الحديد، الألمنيوم، التعدين، الإسمنت.

**4- تطوير القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية:** وذلك عن طريق تحويل استثماراته من قطاعات الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى بواسطة سياسات الإعفاءات الضريبية الفعالة.

**5- تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية:** وذلك عن طريق الدعم المستمر لصندوق خاص بتنمية الصادرات، تكون أحد أهم موارده بنسبة مقتطعة من الجباية البترولية، وهذا على غرار الامتيازات الممنوحة للمصدرين.[1]

**6- ترقية وتحسين أداء صندوق ضبط الإيرادات:** وذلك من خلال تغيير نظرة الحكومة للصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة وسداد المديونية، إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في التوزيع العادل بين الأجيال، وتحويل مداخيل الجباية البترولية باعتبارها ثروة زائلة إلى مداخيل الأصول المالية باعتبارها أصول دائمة.

**المطلب الثاني: انتشار الفساد و غياب الحكم الراشد في الجزائر:**

**إن** التحدي الثاني الذي تواجه الجباية البترولية هو الفساد وغياب الحكم الراشد الذي تعاني منه الجزائر، وهذا باعتراف مختلف التقارير الدولية وكذلك تصريحات الشخصيات الوطنية واتفاق جميع الفئات الشعبية، وهذا ما أثر على إنجاح مسيرة التنمية وخلق لديها العديد من المشاكل والآفات الاجتماعية وأساء لسمعة الجزائر.

**أولا/ بعض العوامل التي أدت إلى انتشار الفساد في الجزائر:**

يمكن إجمال اهم العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد وغياب الحكم الراشد إلى العديد من العناصر ولعل العوامل السياسية والقانونية تعد أكثرها تأثيرا على تفشي ظاهرة الفساد وزيادة حدتها في الجزائر ولعل من أبرزها:

**1 ولهي بوعلام، مرجع سابق، ص. 288.**

**1- غلق المجال السياسي وصدمات الانفتاح الديموقراطي المغشوش:** لقد عاشت الجزائر بعد الاستقلال كما نعرف مرحلتين أساسيتين اتسمت المرحلة الأولي بانغلاق سياسي كبير سمح بتشكيل نظام سياسي مغلق مستبد شكلت فيه الشرعية الثورية قاعدته الأساسية ومثل الجيش الممارس الفعلي للسلطة والمصدر الرئيسي، ومرحلة الانفتاح التي جاءت بعد أحداث 05 أكتوبر 1998 لكن عوض أن يكون بداية نحو الحرية والعدالة والمشاركة الشعبية. عرفت الجزائر أحداثا كان لها انعكاسات سلبية على مستقبل الدولة الجزائرية.

**2- ترهل مؤسسات أجهزة الدولة وضعف أداءها:** تعاني الجزائر كغيرها من العديد من البلدان النامية، من ضعف مؤسساتها وعدم فاعلية أدائها وهذا راجع بالأساس إلى هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى، في ظل غياب الدور التشريعي للسلطة التشريعية، التي صار المال السياسي العنصر الرئيسي في تشكيل تركيبتها، وعدم قيامها بالدور الرقابي المنوط بها على الحكومة.

**3- أزمة الاندماج والتكامل الوطني:** لقد أفرز المشهد السياسي الجزائري العديد من الظواهر والمظاهر السلبية، التي تحتاج إلى ضرورة العمل على دراستها وتحليلها وتحديد أسبابها. ويأتي في مقدمة هذه المظاهر سيطرة الطابع الجهوي والمناطقي الزبائني سواء في تقلد المسؤوليات أو في توزيع المشاريع والثروات، إذ أن تركيبة السلطة السياسية الجزائرية تتغير بتغيير اسم الرئيس وجهته الذي ينحدر منها وهذا ما أثر على مسيرة التنمية خاصة في المناطق التي تشهد تمثيلا سياسيا ضعيفا.

**4- ضعف المنظومة القانونية وغياب إرادة سياسية لتطويق الفساد:** إن مكافحة الفساد والتقليل من حدته يتطلب ضرورة وجود ترسانة قانونية صارمة قادرة على ردع الفساد ومعاقبتهم، وكذا إرادة سياسية حازمة كفيلة بتطهير البلاد من أرباب الفساد. فالقوانين الموجودة لا ترقى إلى مستوى الرهانات التي تواجه الجزائر فمثلا قانون 06-01 [1] الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته يعاني من ثغرات يجب مراجعتها.

**ثانيا/ مؤشرات الحكم الراشد والفساد في الجزائر:**

تشير مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بالجزائر على أن هذه الأخيرة مازالت بعيدة عن تطبيق مبادئ ومعايير الحكم الراشد وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**1 قانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في:2006/02/20، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في: 2006/02/20.**

**جدول رقم(18): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر 2002-2012**

| المؤشر / السنة | التصويت والمساءلة | الاستقرار السياسي | فاعلية الحكومة | جودة التنظيم | سيادة القانون | ضبط الفساد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | -1,12 | -1,69 | +0,19 | -0,59 | -0,59 | -0,94 |
| 2003 | -1,14 | -1,78 | -0,61 | -0,55 | -0,54 | -0,67 |
| 2004 | -0,82 | -1,37 | -0,52 | -0,54 | -0,55 | -0,63 |
| 2005 | -0,76 | -0,93 | -0,44 | -0,43 | -0,70 | -0,42 |
| 2006 | -0,94 | -1,10 | -0,52 | -0,58 | -0,64 | -0,49 |
| 2007 | -1,01 | -1,11 | -0,60 | -0,62 | -0,71 | -0,52 |
| 2008 | -1,00 | -1,08 | -0,61 | -0,79 | -0,71 | -0,56 |
| 2009 | -1,05 | -1,23 | -0,58 | -1,07 | -0,76 | -0,55 |
| 2010 | -1,02 | -1,28 | -0,48 | -1,17 | -0,75 | -0,49 |
| 2011 | -1,03 | -1,35 | -0,58 | -1,19 | -0,82 | -0,56 |
| 2012 | -,091 | -1,34 | 0,50 | -1,29 | -0,79 | -0,54 |

**تتراوح قيمة المؤشر بين (-2,5و2,5)، كلما اقتربت القيمة من -2,5 دل ذلك عن غياب الحكم الراشد**

**المصدر**: بالاعتماد على المعطيات الموجودة على الرابط: www.govindicators.org، يوم الاطلاع : 2014/03/15

يصنف البنك الدولي الجزائر ضمن الخانة البرتقالية أي الدرجة المتوسطة، وفق هذا المؤشر الذي يتكون من ستة أبعاد. ويوضح الجدول أعلاه أن كل مؤشرات الحكم الراشد سالبة ماعدا واحدة في بعد فاعلية الحكومة الذي كان موجبا سنة 2002، وهذا ما يبين غياب الحكم الراشد في الجزائر وتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق معدلا ت مقبولة فيما يتعلق بالحكم الراشد.

أما فيما يخص تقدير حجم الفساد في الجزائر بشكل دقيق فهو أمر في غاية الصعوبة وغالبا ما تكون الإحصائيات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال.

فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والتي أدرجت فيه الجزائر ابتداء من سنة 2003، فالجزائر تحتل مراتب متدنية بحصولها على أقل من 3 نقاط من 10 خلال فترة زمنية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم(19): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة2003-2012**

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدرجات | 2,6 | 2,6 | 2,7 | 2,8 | 3,1 | 3,0 | 2,8 | 2,9 | 2,9 | 3.4 |
| الترتيب العالمي | 88 | 97 | 97 | 84 | 99 | 99 | 111 | 105 | 112 | 105 |

**Source**: transparency international , corruption perception index, many years.sur le site : www.transparency.org, consulter le 20/03/2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 105 عالميا في سلم الفساد سنة 2012 بع أن كانت في المرتبة 112 سنة 2011، وحصلت الجزائر على3,4 من أصل 10 في المؤشر وهي أحسن نقطة حصلت عليها الجزائر ورغم ذلك فإن الجزائر لم تبتعد عن فاسد جدا بحكم بأن تصنيف 0 يعني فاسد جدا و تصنيف 10 يعني نظيف جدا، وهذا ما يعبر عن عدم وجود إرادة حكومية لمحاربة الفساد، وهذا ما يفسر انتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

ورغم تخطي الجزائر حاجز النقطة الثالثة (3)، لكن رغم ذلك فإن الجزائر مطالبة بتفعيل قوانينها لمحاربة الفساد والقيام بتعديلات عليها، بما يتناسب مع الرهانات التي تواجه الجزائر في إطار محاربة الفساد والرشوة.

**المطلب الثالث: غياب الشفافية و ضعف الرقابة في استخدام الجباية البترولية**

تعد الشفافية في إدارة الجباية البترولية، رهانا مهما لما لها من انعكاسات على المجتمع فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. تعزز الشفافية مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات.

وتكمن أهمية الشفافية في استخدام الجباية البترولية، كونها محرك مهم للنمو الاقتصادي المستدام والذي يسهم في التنمية والحد من الفقر، كما تدعم الشفافية في إدارة الجباية البترولية الاستقرار السياسي، وتلعب دورا محفزا للاستثمار الأجنبي لأن ذلك يقدم إشارة للشركات الدولية بأن الدولة ملتزمة بقدر أكبر من الشفافية[1].

وتعتمد الشفافية في إدارة الجباية البترولية على عدة معايير، كالنشر المنتظم التي يجب أن تقوم به الحكومة لكافة المدفوعات والإيرادات المتعلقة بالنفط، وكذلك السماح للجمهور بالاطلاع على المنشورات المتعلقة بالجباية البترولية.

**أولا/ غياب الشفافية:**

1 جمعية الشفافية الكويتية، مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية، 2010، دون صفحة، بتصرف.

يترتب على سوء الإدارة والفساد العديد من الدلائل التي يكون لها تبعات وخيمة، حيث تقوم بعض الدول ومنها الجزائر بالتوصل خلال التفاوض على بنود مجحفة مع الشركات النفطية، حيث تتخلى عن المزايا المحتملة على المدى البعيد، كما أنها لا تقوم بتحصيل الجباية البترولية بصورة فعالة، حتى عندما تصل عائداتها إلى الخزينة العمومية ، فإنه عادة لا يتم إنفاقها بأسلوب يفيد عامة الشعب وغالبا ما تخفي الحكومة التفاصيل المتعلقة بالتعاقدات في قطاع المحروقات وكذلك عائدات الجباية البترولية بعيد عن المواطنين وقادة المجتمع المدني.

لقد بقيت الدولة المالك الوحيد لثروات باطن الأرض، والمسير الوحيد للقطاع النفطي، الذي أصبح مرتعا للفساد من خلال التعتيم الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطاته وعمليات إنتاجه وتصديره، وكذا بيانات عائداته والمتمثلة في الجباية البترولية وطريقة استثمارها والتصرف فيها.

في هذا المجال حصلت الجزائر على 38 نقطة من أصل 100 ممكنة في مؤشر إدارة الموارد لعام 2013 الصادر عن معهد رصد المدفوعات(Watch Revenue)، وهي نقطة ضعيفة تعبر عن افتقاد الشفافية وضعف جودة إدارة الجزائر لمواردها، حيث يعتمد هذا المؤشر على أربع مكونات وهي[1]:

– **المؤشر المؤسسي والقانوني:** و يشمل درجة تسهيل القوانين واللوائح، والإجراءات المؤسسية للشفافية والمسائلة والمنافسة الحرة والمفتوحة؛

– **ممارسات إعداد التقارير:** ويشمل الكشف عن المعلومات بواسطة الهيئات الحكومية، نظرا لان عمليات الكشف الفعلية تمثل أفضل مؤشر للشفافية؛

– **الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة:** وهذا يخص عمليات الفحص وآليات المراقبة التي تشجع على النزاهة وتحول دون وجود تضاربات في المصالح، فضلا عن جودة هذه العمليات والآليات؛

– **البيئة المحفزة:** وهي البيئة الإدارية للدولة بشكل أعم بالاعتماد على ما يزيد عن 30 معيارا خارجيا للمساءلة وفعالية أداء الحكومة وتطبيق القانون والفساد والديموقراطية.

واحتلت الجزائر المرتبة 45 من أصل 58 دولة التي تعتمد في اقتصاداتها على قطاعي النفط والتعدين، والتي طبق عليها مؤشر إدارة الموارد. والجدول الموالي يبين النقاط التي تحصلت عليها الجزائر في مكونات المؤشر الأربع:

**1 Revnue Watch institute, the resource governance index, 2013, p.6.**

**جدول رقم(20): مؤشر إدارة الموارد للجزائر 2013**

| الدولة | الترتيب | العلامة المجمعة | الوضع القانوني والمؤسسي | ممارسات إعداد التقارير | الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة | البيئة المحفزة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 45 | 38 | 57 | 41 | 28 | 26 |

**Source** : Revnue Watch institute, the resource governance index, 2013, p.9.

من خلال الجدول فإن أفضل أداء حصلت عليه الجزائر هو في مكون الوضع القانوني والمؤسسي 100/57، رغم ذلك فإنه لا يتم إخطار الهيئات التشريعية بالعائدات التي تم تحويلها إلى الخزينة. كما تمنح وزارة الطاقة والمناجم التراخيص بعد المفاوضات المباشرة وليس بناء على إجراءات تنافسية. أما فيما يخص إعداد التقارير فقد حصلت الجزائر على 100/41 وهدا بسبب عمليات الكشف المحدود على التراخيص والتعاقدات التي قامت بها الجزائر وكذلك على عائدات الموارد، حيث تقوم وزارة المالية بنشر معلومات محدودة على أسعار النفط وقيمة صادرات الموارد، كما لا تقوم وزارة الطاقة والمناجم بنشر المعلومات عن التدفقات التفصيلية للعائدات. وحصلت الجزائر على 100/28 في معيار مؤشر الإجراءات الوقائية ومراقبة الجودة وهي نقطة ضعيفة ويرجع ذلك نتيجة المستويات المرتفعة من المحاباة التي تمتعت بها شركة سوناطراك في منح التراخيص وفي غياب عمليات مناسبة لاتخاذ قرارات مناسبة في منح التراخيص، كما أن التقارير التي تعد من طرف هيئات التدقيق على عائدات النفط لا تعد إلا بطلب من الهيئات القانونية ولا يتم تدقيق تقارير وزارة الطاقة والمناجم إلا بشكل داخلي. أما عن البيئة المحفزة تحصلت الجزائر فيها على 100/26 وهي أضعف نقطة في مكونات مؤشر إدارة الموارد وهذا بسبب ضعف المعلومات حول ميزانية الدولة، التي تواجه تحديات متعلقة بسيادة القانون. كما أن مستويات المساءلة والديموقراطية منخفضة[1].

واحتلت الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر عن الشراكة الدولية للموازنة، حيث يحاول هذا المؤشر تقديم و قياس مدى درجة شفافية ميزانيات الدول وإجراءات الرقابة والمساءلة، ويعتمد مؤشر الموازنة المفتوحة على سلم يحتوي على 100 درجة.

وقسمت الدول إلى خمس فئات حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، وهذا اعتمادا على وفرة المعلومات التي تقدمها تلك الدول على ميزانياتها وهي كالتالي[2]:

- فئة1: دول تقدم معلومات مستفيضة على الميزانية وتحصل على درجة تكون بين (81-100)؛

**1 Ibid**, **p**. **20**.

**2 International Budget Partnership**, **open budget survey**, **2012**, **p**.**13**.

- فئة 2: دول تقدم معلومات مهمة على ميزانياتها وتحصل على درجة بين (61-80)؛
- فئة 3: دول تقدم بعض المعلومات وتكون درجتها بين ( 41-60)؛
- فئة 4: دول تقدم الحد الأدنى من المعلومات وتكون درجاتها بين (21-40)؛
- فئة 5: دول لا تقدم أي معلومة عن ميزانياتها وتكون درجاتها بين (0-20).

وقد صنفت الجزائر ضمن الفئة الخامسة (5)، أي تلك الدول التي لا تقدم أي معلومات عن ميزانيتها. ولم تغادر الجزائر هذه الفئة منذ إدراج الجزائر في هذا المؤشر وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**جدول رقم (21): مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2012**

| السنة | 2008 | 2010 | 2012 |
|---|---|---|---|
| الدرجة المتحصل عليها | 2 | 1 | 13 |

**Source** : International Budget Partnership, open budget survey, 2012, p.50.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجات الجزائر ضعيفة جدا وهذا ما جعلها تكون في الفئة الخامسة، أي في الدول التي لا تقدم أي معلومات حول نظم ميزانياتها. وهذا ما يدل على غياب الشفافية في استعمال موارد الجباية البترولية وعدم قدرة المجتمع المدني معرفة كيف تستخدم وتصرف الجباية البترولية.

**ثانيا/ ضعف الرقابة على استخدام الجباية البترولية:**

تمثل الجباية البترولية مصدرا هاما لميزانية الدولة، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على الجباية البترولية. يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين التقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقها. غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي إلا أربع مرات تخص السنوات: 1978، 1979، 1980 و 1981، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة للسنوات المذكورة[1].

في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية ( ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان. ويعد هذا الإجراء الأداة المثلى للممارسة الديموقراطية وتكريس مبادئ الحكم الراشد، كما يعد قفزة نوعية في إخضاع ميزانية الدولة إلى الرقابة الشعبية عبر ممثليه ومراقبة مدى الكفاءة في تسيير المال العام.

اعتمد مشروع قانون ضبط الميزانية على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة الاستخدام الأموال المرصودة لسنة 2008، وذلك من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي تم ارتكابها من

1 نوي نبيلة، مرجع سابق، ص.114.

طرف الآمرين بالصرف وفي مقدمتهم الوزراء ومسؤولين تنفيذيين، فهناك وزرات أودعت مرتين فواتير عن نفس المصدر، وهناك وزارات تكفلت بمصاريف كبيرة بمناسبة تنظيمها الاجتماعات والندوات ولجأت إلى إعداد شهادات إدارية لتغطية هذه النفقات دون تقديم مبررات كافية، كما أن هناك وزارات قد منحت إعانات لمؤسسات تابعة لوصايتها دون أن يتم تقييمها ولا متابعتها ولا مراقبة استعمالها.

**خلاصة الفصل الثالث:**

لقد مر قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل منذ اكتشاف البترول إلى يومنا هذا، فمن تأسيس شركة سوناطراك، لتكون أداة تطويرية له، إلى تأميم هذا الأخير مرورا بالانضمام إلى المنظمات الدولية الفاعلة في هذا الشأن، كما أن سياسات الجزائر في هذا القطاع كانت ومازالت تهدف إلى تنمية الموارد والاحتياطات المؤكدة وزيادة الإنتاج، والتي عرفت احتياطاته شبه استقرار خاصة في العشرية الأولى من القرن الحالي رغم تعدد الاكتشافات التي حققت. كما أولت الجزائر أهمية قصوى للبيئة والتعاون الدولي، في مجال الطاقة وهذا من أجل وضع استراتيجية دولية تساعد على تحقيق التنمية في الدول النفطية دون الحاق الضرر بالبيئة.

وعرفت التشريعات والقوانين التي تنظم المحروقات عدة تغيرات، بما يتلاءم والوضع والفترة التي أصدرت فيها، حيث تم إصدار أربع قوانين للجباية البترولية كان هدفها، فتح المجال للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع وخاصة في مجال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها، هذا لأن الجزائر تملك ميدان منجمي كبير غير مستغل، لكن دون المساس بملكية الدولة للقطاع من خلال إعطاء شركة سوناطراك 51% من حقوق الإنتاج. وسعيا منها لمواكبة التطورات التي تشهدها الساحة العالمية في هذا المجال صدر قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07 الذي يمنح تحفيزات لاستغلال المحروقات غير التقليدية.

كل هذا من أجل توسيع الأوعية الضريبية للجباية البترولية وزيادة الجانب التنظيمي والرقابي عليها، لما لهذه الأخيرة من أهمية قصوى تتمثل بالأساس في أنها الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية. لكن تبقى الجباية البترولية مواجهة لعدة تحديات، من ضعف الكفاءة الاستخدامية لها وعدم قدرة الجزائر على تفعيل آليات تسمح باستخدامها الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى انتشار الفساد بشكل كبير وهذا ما تؤكده المؤشرات السلبية التي سجلتها الجزائر بالنسبة للحكم الراشد وضبط الفساد، و غياب الشفافية وضعف الرقابة.

# الفصل الرابع: دور الجباية البترولية في تمويل البرامج التنموية في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي المستدام

**تمهيد:**

يعتبر تطبيق برامج التنمية الاقتصادية نقلة نوعية في السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وهذا قصد التخلص من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر، وهي سياسة تستند للنظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تنفيذ ثلاث برامج اقتصادية في الفترة 2001-2014 إثنان منها انتهت والثالث مازال قيد التنفيذ.

و استغلت الجزائر الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهذاما ولد فائض في الادخار الحكومي المتمثل في الجباية البترولية التي لها أهمية بالغة على الاقتصاد الجزائري فهي المحرك الفعال له إن لم نقل أنها نقطة الانطلاق لكل برنامج تنموي، فهي تلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانية التجهيز والبرامج التنموية.

وتسعى الجزائر من خلال تطبيقها لهذه البرامج إلى بناء اقتصاد حديث يعتمد على القطاعات الخلاقة للثروة والنمو المستدام كالزراعة والصناعة والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وسنحاول خلال هذا الفصل تبيان دور الجباية البترولية في تمويل البرامج الاقتصادية ومعرفة أثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي المستدام، كل ذلك يتم من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية.
- **المبحث الثالث**: أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي المستدام.

## المبحث الأول: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد تبنت الجزائر سياسة انفاق عمومي على النمط الكينزي بتوظيف التراكمات المالية في استثمارات عمومية، كخيار استراتيجي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام أخذت تتجسد على أرض الواقع بشكل واضح ابتداء من 2001 من خلال إطلاق ثلاث برامج تنموية طموحة مازالت ممتدة إلى غاية 2014 . وفي هذا المبحث سنتعرض إلى هذه البرامج من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: السياق العام لبرامج التنمية الاقتصادية.
- المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009.
- المطلب الرابع: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

### المطلب الأول: السياق العام لبرامج التنمية الاقتصادية:

تجربة الجزائر في ميدان الاستثمار العمومي أظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني ومدى تأثره بمتغيرات ومحددات أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث تظهر في الجزائر الحاجة للاستثمار العمومي بارتفاع أسعار المحروقات وتختفي بتدهور هذه الأسعار في الأسواق العالمية.

وأهم ما يبرر الشروع في تنفيذ برامج بهذا الحجم يعود أساسا للمعطيات المالية والأرقام التي تم تحقيقها والتي تعبر في حد ذاتها عن تناقض بين المؤشرات الاقتصادية الكلية الجيدة وضعف معدل النمو والذي ينعكس سلبا على الظرف الاجتماعي.

**أولا/ الملائمة الظرفية للبرامج و ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة:**

بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، نسجل تحسن متزايد وملحوظ على مستوى التوازنات المالية والخارجية والمتمثلة في فائض الميزان التجاري لسنة 2000 وكذا انخفاض معدل الدين الخارجي إلى 19.8% سنة 2000 مقابل 47.7% سنة 1998، ونفس الشيء فيما يتعلق بالتوازنات المالية الداخلية والتي يعكسها القسم المخصص للادخار من الميزانية للدولة، وكذا الفائض المسجل من طرف الخزينة العمومية إضافة إلى التحكم في الوضعية النقدية التي أدت إلى استقرار التضخم عند 1% خلال السنوات التي سبقت اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي[1].

**1 Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2001, Ministère des Finances algérienne, 2001, p. 4–5.**

بالمقابل فان معدل النمو المقدر ب 3%سنة 2000 يعتبر غير كاف للاستجابة للاحتياجات الضرورية للسكان خاصة فيما يتعلق بميدان الشغل، لاصطدامه بالتوسع المستمر للنشاطات الإنتاجية الموازية وانخفاض الاستثمارات، إضافة إلى الوضعية الأمنية المتدهورة وتعدد الإجراءات الإدارية والعراقيل البيروقراطية التي شكلت عوائق لتشجيع الاستثمار في حين تراكمت وتفاقمت الاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم تلبيتها، ليس فقط في مجال التشغيل ولكن فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الثقافية والاجتماعية.

وعموما فقد تميزت الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد قبل الشروع في أولى برامج التنمية بالمؤشرات الآتية[1]:

- بلوغ نسبة النمو الداخلي نسبة 2.4% سنة 2000 وانخفاض نسبة خدمات المديونية إلى أقل من 20% مقابل 47.5% سنة 1998؛

- انخفاض نسبة التضخم إلى أقل من 1% مقابل 38.5% سنة 1994 و 5% سنة 1998 و 2.6%سنة 1999.

وفي نفس السياق تم تحقيق نمو إيجابي في حجم النشاط التجارية والصناعي والزراعي، مما سمح بارتفاع الدخل القومي بنسبة 5.7% و ارتفاع حجم الواردات بنسبة 6% وحجم الصادرات بنسبة 17.88 %إلى 22.5 مليار.

ومن جانب آخر، فان استمرار ارتفاع أسعار النفط وكذا سياسات التقشف التي واصلت الحكومة في تطبيقها سمحت بجعل الاقتصاد الوطني يحقق نتائج إيجابية بالإضافة إلى المضي قدما في مسار الخوصصة ورفع احتكار الدولة على عدد من القطاعات، فالأرقام التي سجلت في نهاية 2001 تكشف عن راحة مالية لم يسبق للجزائر أن عرفتها منذ الاستقلال.

وتعتبر هذه النتائج، سواء في مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي أفضل نتائج تحققها الجزائر منذ بداية التسعينات وتعود أساسا إلى ارتفاع سعر النفط كما تبين هذه المؤشرات نجاح الحكومة في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية توفير احتياطات مالية ولكن على حساب ماذا؟.

**1 كلمة وزير المالية بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني رقم 287، 2001، ص. 3-4.**

**ثانيا/ ضرورة تدارك العجز الاقتصادي وتطوير القدرات الوطنية:**

بمقابل هذه التوازنات الاقتصادية الكلية والملاءة المالية للدولة، فان الوضعية الاجتماعية ومستوى معيشة السكان لا تعكس بالضرورة تناسب هذه الأرقام مع واقع المواطنين ومعاناتهم المترتبة عن التحولات المتتالية التي انتهجتها الدولة.

حيث أن غلق أزيد من 900 مؤسسة اقتصادية ترتب عنها تسريح آلاف العمال وادى إلى تقليص الفئة العاملة في القطاع العمومي لتصل إلى 320.000 ( أو ما يعادل 40%)، كما أن نسبة البطالة انتقلت من 24% سنة 1994 إلى 30% سنة 2000، ومن جهة أخرى فان كتلة الأجور تراجعت إلى النصف في الفترة من 1989 إلى 2000.

وبالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية فان الوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر، انجرت عنها أزمة اجتماعية عميقة خلفت ما يقارب 200.000 ضحية وأكثر من 30 مليار دولار من الخراب والتدمير.

ولم تتلق الجزائر من استثمارات أجنبية في الفترة الممتدة سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 ملايير دولار. وسجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره 530 مليون دولار من بينها 500 مليون في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة[1].

هذه الوضعية ترتبت عنها أزمة اجتماعية حقيقية أدت بالحكومة إلى محاولة تداركها والتخفيف من حدتها بوضع جملة من التدابير تتمثل أساسا في[2]:

**1-** تقديم المساعدات الاجتماعية للأشخاص المحرومين والمحتاجين إلى عناية خاصة من الدولة.

**2-** توفير الفرص اللازمة لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من المسار الانتقالي في النسيج الاجتماعي.

**3-** تثمين الطاقات البشرية من خلال نقول نقدية وعينية في شكل خدمات عامة في ميادين الصحة والتربية والسكن.

**1 خطاب رئيس الجمهورية، في افتتاح الندوة الوطنية لاطارات الامة 2001/04/26،على الموقع: www.el-mouradia.dz، يوم الاطلاع، 2013/07/01.**

**2 كلمة وزير المالية بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001. مرجع سابق، ص.7.**

## المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أقر في 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 -2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي حوالي 7 مليار دولار. وقد جاء هذا البرنامج في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها من خلال البرامج التنموية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

### أولا/خصائص و أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

**1- خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصاد و بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة♣، كما لا يمكن اعتباره مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة.

إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي و قطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء "و المواصلات السلكية و اللاسلكية، و القطاع الاقتصادي العام، و الإدارة الجبائية و التعرفة الجمركية و العقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته، ولن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي2002و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل ،إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية و تدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية و النقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل إلى أقل من % 20 من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة.

♣ حسب نموذج أثر مضاعف الإنفاق الحكومي.

2- **أهداف البرنامج**: إن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للتشغيل، ويمكن تلخيص أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي[1]:

**أ-** معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ب-** المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن.

**ج-** تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال:

- الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في اطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا؛
- الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء استراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز؛
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

**ثانيا/ هيكل برنامج دعم النمو الاقتصادي:**

يتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

**1 عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص. 216-217.**

**جدول رقم (22): توزيع موارد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004** الوحدة: (مليار دج)

| القطاع | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| دعم الإصلاحات | 30,00 | 15,00 | - | - | 45,00 |
| قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10,60 | 20,30 | 22,50 | 12,00 | 65,40 |
| تنمية محلية | 32,40 | 42,90 | 35,70 | 3,00 | 114,00 |
| تنمية الموارد البشرية | 39,40 | 29,90 | 17,4 | 3,5 | 90,20 |
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية | 93,00 | 77,80 | 37,60 | 2,00 | 210,00 |
| المجموع | 205,40 | 185,90 | 113,20 | 20,50 | 525,00 |
| النسبة من الناتج المحلي* | %4,7 | %4,0 | %2,2 | %0,4 | |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001 ، الدورة العامة ،ص.87.

***source** : ivan martin,algeria's political economy 1999-2002 : An economic solution to the crisis, journal of north african studies, vo 18 number2, 2003, p.10.

لقد وزع المبلغ المخصص للبرنامج خلال الفترة 2001-2004، كما يوضحه الجدول أعلاه على برامج فرعية على النحو التالي[1]:

**1- برامج التنمية المحلية والحماية الاجتماعية:** خصص له مبلغ 114 مليار دج، من أهدافه:

**أ-** الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف الى تحسين ظروف معيشة السكان.

**ب-** دعم المخططات البلدية للتنمية و ذلك من أجل التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطن.

**ج-** إنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، التزود بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و البيئة ، بالإضافة إلى المقدمة للمواطن.

**د-** دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة، من أجل تطويرها و المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

**1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص. 107-108.**

**هـ–** تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة.

**و–** تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل.

**ي –** توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية و المعزولة.

**ك–** التكفل بفئة المعوقين و العجزة و المحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل.

2– **برنامج تنمية الموارد البشرية:** خصص له مبلغ 90,2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

3– **أشغال كبرى وهياكل قاعدية:** إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات البرنامج راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، وقد قسمت مخصصات هذا القطاع البالغة 210.5 مليار دج على ثلاث جوانب رئيسية وهي:

**أ–** تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج.

**ب–** تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.

**ج–** السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج.

**4– دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري:** يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري الثروة السمكية، بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعين، البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي وخصص له 55.9 مليار دج والبرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري خصص له ما قيمته 9.5 مليار .

## المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005– 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر ب 4202,7 مليار دج[1] أي ما يعادل 55 مليار دولار، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميلين آخرين، الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي.

فقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في اطار برنامج الإنمائي الأول، انطلاقا من أن المكاسب حتى وإن لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف إلا أنها تعد الاطار المناسب المشجع على الاستمرار في نفس النهج.

### أولا/ أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تتميز أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج ويمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

**1–** ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5%طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.

**2–** إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

**3–** توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

**4–** إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

**1 عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص. 243.**

**2 نفس المرجع، ص. 245–246.**

**5-** انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخوصصة، ومواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة[1].

**ثانيا/ هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

**جدول رقم (23): محاور برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو**

| محاور البرنامج | المبلغ (مليار دج) | النسبة% |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908,5 | 45,41 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1703,1 | 40,53 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337,2 | 8,03 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203,9 | 4,85 |
| تطوير التكنولوجيات الجديدة و الاتصال | 50,0 | 1,18 |
| المجموع | 4202,7 | 100 |

**المصدر**: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص.2. على الموقع www.premier-ministre.gov.dz، اطلع عليه يوم 2013/05/25.

بملاحظة هيكل توزيعات النفقات الذي شمله هذا البرنامج يتضح لنا جليا ترتيب الأولويات، حيث يأتي المحوران الأول والثاني على راس القائمة بامتصاصهما على التوالي 45,41% و 40,53% من الغلاف المالي الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التحديات التي ترفعها الدولة في هذين المجالين الحيويين اللذان بقيا لفترة طويلة يعانيان من الضعف.

إن المحاور التي شملها هذا البرنامج تعبر عن رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الاقتصادي وسنذكرها فيما يأتي:

**1- تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل محورتحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية

**1 عبود هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص. 17.**

والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ويليه قطاع التربية، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشئات الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل العلمي على مستوى الجامعة الجزائرية.

**جدول رقم( 24): توزيع المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاع**

**الوحدة( مليار دج)**

| القطاعات | المبالغ |
|---|---|
| السكنات | 550,0 |
| الجامعة | 141.0 |
| التربية الوطنية | 200 |
| التكوين المهني | 58,5 |
| الصحة العمومية | 85,00 |
| تزويد السكان بالماء | 127,00 |
| الشباب والرياضة | 60,00 |
| الثقافة | 16,00 |
| إيصال الغاز والكهرباء للبيوت | 65,00 |
| أعمال التضامن الوطني | 95,00 |
| إنجاز منشآت للعيادة | 10,00 |
| عمليات تهيئة الإقليم | 26,40 |
| برامج بلدية للتنمية | 200,00 |
| تنمية مناطق الجنوب | 100,00 |
| تنمية مناطق الهضاب العليا | 150,00 |
| المجموع | 1908,5 |

**المصدر**: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، مرجع سابق، ص.4.

**2- تطوير المنشآت الأساسية:** يحتل هذا الجانب حوالي40,50% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على اربع قطاعات فرعية كما يلي:

**جدول رقم (25): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية** **الوحدة( مليار دج)**

| القطاعات | المبالغ |
|---|---|
| النقل | 700,00 |
| الماء( السدود و التحويلات) | 600,00 |
| تهيئة الإقليم | 393,00 |
| الأشغال العمومية | 600,00 |
| المجموع | 1703,00 |

**المصدر**: برنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، مرجع سابق، ص. 34-37.

ويأتي قطاع النقل في صدارة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن خطوط تطوير السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 3 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية أما قطاع الماء فيتضمن إنشاء 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 3 محطة تصفية[1].

**3- دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:[2]

**أ- الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
- حماية السهوب وتنميتها.

**1 نفس المرجع السابق، ص. 36.**

**2 نفس المرجع السابق، ص. 16.**

**ب- الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

**ج- ترقية الاستثمار:** حيث خصص ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ، لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

**د- الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

**هـ- السياحة:** حيث خصص لها ما يقارب 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

**و- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ انه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي:

- إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية؛
- إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية؛
- إنجاز غرف للصناعة التقليدية والحرف؛
- دعم وتطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

**4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الاطار نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

وخصص في هذا الاطار مبلغ 203,90 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

**أ- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

**ب- العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

**ج– الداخلية:** والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

**د– التجارة:** إذ انه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وهي:

- إنجاز مخابر مراقبة النوعية؛
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛
- إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

**هـ– المالية:** حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

## المطلب الرابع: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010–2014

لقد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي تتمة للبرامج السابقة، ضمن اطار ديناميكية إعادة الإنعاش الاقتصادي والإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات. وقد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ مالي قوامه 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار[1]، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ قدره 11534 مليار دج أي ما يقارب 155 مليار دولار♣.

### أولا/ أسباب و مبررات برنامج دعم النمو الاقتصادي:

لقد جاء في بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2010 أسباب ومبررات برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

**1– أسباب البرنامج[2]** : إن أهم الأسباب التي جعلت الحكومة إلى اطلاق برنامج جديد هو إكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وترجع الحكومة هذا التأخر إلى دواعي موضوعية وأخرى تمثل نقائص في التحكم.

---

**1 محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص. 147.**

**2عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص. 321–322.**

**♣ هذه الطريقة "التراكمية" لمختلف برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005 ، أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قواميه المالي والمادي، قد أثارت نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين، وحتى لدى بعض المحللين الاقتصاديين الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو). وربما كان مرد هذا الخلط إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات العمومية المعنية آنذاك.**

**أ- الأسباب الموضوعية:** تجري العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتداد للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج (2005-2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الجاري الذي انتهى في 2004. ذلك لان البرنامج الجاري يعد أكثر من ضرورة لتفادي سنوات بيضاء، بمعنى لابد منه حتى يستجيب لطلبات المواطنين، من مساكن ومدارس وكهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب، هذه الحقيقة نفسها سجلت في 2009/12/31 أزيد من 500.000 مسكن ممول من طرف الدولة أو بمساعدتها، لايزال قيد الدراسة أو على مستوى ورشات الإنجاز.

أما السبب الموضوعي الثاني فهو يتمثل في عمليات التوسعة الجوهرية نظرا لما تميزت به الخزينة من إيرادات جيدة، بداية من 05 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي، نذكر منها على سبيل المثال:

- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له 377 مليار دج، كان ذلك في شهر فيفري 2006؛
- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 693 مليار؛
- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش ، بغلاف مالي قدره 800 مليار دج.

**ب- نقائص في التحكم:** لقد سجل برنامج (2005-2009) تأخرا في بعض المشاريع بسبب ندرة العقار وتشبع أداة الدراسة والإنجاز، بالإضافة إلى التمديدات التي لازمت الصفقات العمومية في آجال الموافقة. كما أن نقائص التحكم هذه اتضحت من خلال الحجم المعتبر في عمليات إعادة التقييم، خاصة على مستوى إنضاج الدراسات، وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

**2- مبررات البرنامج** : لعل أهمها، ذلك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب ببعث برنامج تنموي في حدود 150 مليار دولار، يستجيب للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني، والزيادة السكانية المعتبرة. هذه المبررات نستشفها من خلال المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية، وكما هي مكلفة، هي أيضا ضرورية وذات أهمية من أجل خلق مناخ يساعد على التنمية والنمو في آن واحد، كما يشهد على ذلك برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي.

**ثانيا/ أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى مايلي:

**1–** إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل جديد.

**2–** إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، وانشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرت التقييس الصناعي.

**3–** دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي.

**4–** استكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لا يقل عن 12030 كم من الطرقات، بما فيها الطريق السيار شرق–غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.

**5–** بالنسبة لقطاع التربية: إنجاز أكثر من 3100 ابتدائية، و 1100 إكماليه، و840 ثانوية.

**6–** بالسبة للتعليم العالي: إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي، و 400.000 مكان للإيواء، وتوفير 44 مطعم جامعي.

**ثالثا/ محاور برنامج دعم النمو الاقتصادي:**

لقد تم تقسيم المبلغ المخصص لبرنامج التنمية الخماسي 2010–2014 على برنامجين هامين[1]:

– استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز( سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج.

– تخصيص حوالي 11514 مليار دج للمشاريع الجديدة، وتوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائر بهدف تعزيز التنمية البشرية .

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث محاور رئيسة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

**1 ، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء على الموقع:www.mae.dz، تاريخ الاطلاع، 2013/05/25، دون صفحة.**

**جدول رقم(26): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014** ( الوحدة: مليار دج)

| البرنامج | القيمة المالية للبرنامج | %من إجمالي البرنامج |
|---|---|---|
| **1-برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان** | 9903 | 45.42 |
| **- السكن** | 3700 | |
| **- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني** | 1898 | |
| **- الصحة** | 619 | |
| **- تحسين الخدمة العمومية** | 1800 | |
| **- باقي القطاعات** | 1886 | |
| **2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية** | 3500 | 16.05 |
| **- قطاع الأشغال العمومية والنقل** | 1000 | |
| **- قطاع المياه** | 2000 | |
| **- قطاع التهيئة العمرانية** | 500 | |
| **3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية** | 3500 | 16.05 |
| **- الفلاحة** | 1000 | |
| **- دعم القطاع الصناعي العمومي** | 2000 | |
| **- دعم المؤسسات والمتوسطة والتشغيل** | 500 | |

**المصدر**: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، على الموقع:www.mae.dz، تاريخ الاطلاع، 2013/05/25، دون صفحة.

## المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية

لميزانية الدولة دور فعال في تنفيذ مخططات التنمية، لكن لابد لهذه الميزانية من مصادر تمويل، وتتمثل هذه المصادر أساسا في إيرادات الجباية البترولية التي تعد أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة. سنقوم في هذا المبحث بدراسة أهمية الجباية البترولية في ميزانية الدولة وسنعتمد على أربع نقاط أساسية، نتطرق إليها من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: تمويل برامج التنمية الاقتصادية من ميزانية الدولة وتأطيرها في قوانين المالية.
- المطلب الثاني: تحليل إيرادات الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية 2000-2013.
- المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز.
- المطلب الرابع: تمويل صندوق ضبط الإيرادات.

### المطلب الأول: تمويل برامج التنمية الاقتصادية من ميزانية الدولة وتأطيرها في قوانين المالية

تعتمد الجزائر على الميزانية العامة لتنفيذ سياساتها وبرامجها الاقتصادية قصد تحقيق توازناتها المالية الاقتصادية والمالية، غير أن ما يلاحظ من خلال النظام الميزاني الجزائري هو أن العديد من هذه السياسات، إن لم نقل جلها أصبحت تنفذ عن طريق حسابات التخصيص.

**أولا/ الميزانية العامة و خصائصها:**

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بمعنى آخر أن الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف إلى تحقيقها.

وعرفتها المادة رقم 6 من القانون رقم 17-84 الميزانية العامة للدولة بأنها تشكل الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

إن مبادئ الموازنة العامة في الجزائر هي نفسها المبادئ المعمول بها عالميا والمتمثلة في مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ التوازن، مبدأ العمومية إلا أن هناك استثناء فيما يخص مبدأ العمومية إذا أقرت المادة 08 من القانون 84-17 بإمكانية تخصيص بعض النفقات وتكتسي هذه الحالات الأشكال التالية:

- الميزانية الملحقة؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛

**1 قانون رقم 84-17،المؤرخ في:1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في: 1984/07/10.**

– أو الإجراءات الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

**1– مكونات الموازنة العامة:** تتشكل الميزانية العامة من نفقات وإيرادات تكون محددة سنويا بصفة نهائية

**أ– الإيرادات العامة**[1]: حدد القانون 84-17 موارد الميزانية العامة فيما يلي:

– الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

– مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

– التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛

– الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا؛

– الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا؛

– التسديد بالرأسمال والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة للميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

– مختلف حواصل الميزانية التي ينص عليها القانون على تحصيلها؛

– مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛

– المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

**ب– النفقات العامة للدولة:** حددت المادة 23 من قانون 84-17 النفقات العامة للدولة فيما يلي:

**– نفقات التسيير:** تلك النفقات الموجهة لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير المرافق العامة الادارية ومثال ذلك أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية، معدات المكاتب وتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية للدولة وتجمع النفقات إلى أربعة أبواب هي[2]:

– اعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

– التدخلات العمومية.

**– نفقات التجهيز:** فيقصد بها الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية تدخل في اطار برنامج الحكومة وسياستها، حيث تهدف هذه النفقات إلى الزيادة في حجم الإنتاج الوطني، وحسب المادة 35 من قانون

**1 محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2003 ، ص. 50.**

**2 وفقا للمادة 24 من القانون 84-17، مرجع سابق**

الناظم لقانون المالية[1]" تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب":

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الرأسمالية الأخرى.

وتفتح هذه الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات الاستثمارية ( نفقات ميزانية التجهيز ) التي تعتمدها الدولة سنويا، وهي تمثل مساهمة الميزانية العامة في التراكم، وتفصل في الملحق ج والذي يتضمنه قانون المالية.

**ثانيا/ الطبيعة القانونية لبرامج التنمية الاقتصادية:**

تمت صياغة برامج التنمية الاقتصادية، في محاولة لبعث التنمية وتدارك العجز الكبير الذي تعرفه البلاد منذ سنوات عديدة، وقد جاءت هذه البرامج في فترة تميزت بوفرة مالية وتحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أنها تمت من خلال تأطيرها في قوانين المالية السنوية أو التكميلية، وتنفيذها بواسطة حسابات التخصيص الخاص وهو ما يجعلنا نتساءل عن الطبيعة القانونية لهذه البرامج. وفي نفس السياق فان الإعلان عن هذه البرامج من طرف رئيس الجمهورية وتجسيدها بشكل فوري في قوانين المالية، يعبر عن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تنتهجها الدولة من خلال الإنفاق الحكومي وانتهاج السياسة التدخلية.

**1- النصوص المرخصة لبرامج التنمية**

**أ- بالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي[2]**: نصت المادة 230 من القانون 01-21 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 على ما يلي " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 108-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي".

وتنص نفس المادة على أن يقيد هذ الحساب في باب الإيرادات:

-باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2001/12/31 والمتعلقة بمشاريع المسجلة بعنوان دعم الإنعاش الاقتصادي لسنة2001؛

-تخصيصات الميزانية في اطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

في بابا النفقات:

**1 قانون 84-17، مرجع سابق.**

**2 قانون 01-21، المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في:2001/12/23.**

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان دعم الإنعاش الاقتصادي.

**ب– بالنسبة لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**[1]: فقد تم استحداثه بموجب أحكام المادة 27 من القانون 05-05 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 التي تنص" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي".

وتنص نفس المادة على انه يقيد في هذا الحساب، في باب الإيرادات:

– باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي؛

– تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

في باب النفقات:

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

**ج– بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي**[2]: نصت المادة 70 من القانون رقم 09-09 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 314-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014".

ويقيد في هذا الحساب حسب ما تنص عليه نفس المادة، في باب الإيرادات:

– مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

في باب النفقات:

– النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

**2– القواعد العامة المتعلقة بحسابات التخصيص:** يمكن التعرف على حسابات التخصيص الخاص من خلال طابعها الاستثنائي، الذي يميزها عن الميزانية العامة للدولة رغم تواجدها في نفس وثيقة قانون المالية، وقد

**1 قانون 05-05 المؤرخ في: 2005/07/25، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخة في: 2005/07/26.**

**2 قانون 09-09 المؤرخ في: 2009/12/30، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريد الرسمية، العدد 78، المؤرخة في:2009/12/31.**

تضمنها القانون 84- 17، والمتعلق بقوانين المالية " تقرر عمليات الحسابات الخاصة بالخزينة ويتم تنفيذها بنفس الشروط المطبقة على عمليات الميزانية العامة"[1].

فالتعريف الذي جاء به القانون 84-17 الخاص بقوانين المالية هو تعريف بسيط للحسابات الخاصة بالخزينة، إذ أنه عرفها بأنها استثناء لقاعدة تخصيص الموارد، ويزيد عن ذلك الطابع متعدد السنوات للحساب، حيث أن الاعتمادات المتبقية أو الرصيد لكل حساب يمدد أو يكون موضوع نقل جديد في نفس الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية، فالطابع متعدد السنوات، ميزة من أهم ميزات البرامج أو ميزانية البرامج في معظم نظم إصلاحات النظم الميزانية وهي أول نقطة تشابه مع البرامج المنفذة عن طريق حسابات التخصيص الخاص[2].

وفي هذا الصدد جاء قانون المالية لسنة 2000،بمفهوم البرنامج والتسيير عن طريق الأهداف، الذي يسمح بتقييم فعالية العمليات المنفذة عن طريق العمليات عن طريق حسابات التخصيص الخاص، حيث تنص المادة 89 منه" حساب التخصيص الخاص يمثل برامج عمل معد من طرف الأمرين بالصرف المعنيين، حيث يحدد لكل حساب الأهداف المسطرة والمنتظرة وكذا أجال الإنجاز" ويضيف في الفقرة الثالثة منها أن" حسابات التخصيص الخاص تكون محل متابعة ومراقبة من طرف وزير المالية والأمرين بالصرف المعنيين"

3- **نفقات التجهيز وحسابات التخصيص الخاصة ببرامج التنمية:** إن المشاريع التي تقوم بها الدولة تتجسد في ميزانية التجهيز بحيث تنقسم نفقات الدولة، إلى نفقات التسيير اللازمة لتسيير المصالح الإدارية ونفقات تجهيز تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

ويقصد بنفقات التجهيز، الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بمشاريع تدخل في اطار تنفيذ برنامج الحكومة وسياستها، حيث تهدف إلى الزيادة في حجم الإنتاج الوطني، وتسير نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة وفق برامج عادية، وبرامج تدخل ضمن حسابات التخصيص وأهمها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وتكون تخصيصات الميزانية لعمليات التجهيز العمومي محل أمر بالتحويل بموجب مقرر وزير المالية من حساب نفقات التجهيز إلى حساب التخصيص الخاص ببرامج التنمية الاقتصادية.[3]

**1 وفقا للمادة50، من قانون 84-17، مرجع سابق.**

**2 دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير(غيرمنشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012، ص. 102.**

**3 نفس المرجع، ص. 105.**

**ثالثا/ قانون المالية كوسيلة لتأطير برامج التنمية الاقتصادية:**

وفقا للمادة 03 من القانون 84-17 فإن قانون المالية يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومة وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي

يعتبر قانون المالية حاملا لبرنامج الحكومة عن طريق احتوائه لميزانية العامة للدولة، التي تتشكل من نفقات الدولة وإيراداتها المحددة سنويا، وهي الأداة التي تترجم سياسة وبرامج الدولة من مجرد مشاريع إلى إنجازات ملموسة، وتنص المادة 67 من القانون 87-17 على أن قانون المالية السنوي يحتوي عل قسمين منفصلين، ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات التي أقرها المخطط الإنمائي، أما القسم ثاني فيتعلق بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

كما تنص المادة 100 من قانون المالية لسنة 2000[1] على أنه" لا تلزم القوانين التوجيهية و/أو قوانين البرامج المحددة للأهداف على المستوى المتوسط والطويل، الدولة سنويا، على صعيد الميزانية إلا في حدود رخص البرامج والاعتمادات المتضمنة في قانون المالية السنوي.

## المطلب الثاني: تحليل إيرادات الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية 2000-2013

لميزانية الدولة دور فعال وأساسي في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية، ومن خلالها تقدر النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية وهذا ما يسهم في تنفيذ مخططات التنموية، ولا بد لهذه الميزانية من تمويل وتتمثل هذه المصادر أساسا في الإيرادات الجبائية وتنقسم إلى قسمين: إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية.

**أولا/ تحليل إيرادات الجباية مقارنة بالجباية البترولية:**

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة، في أن جزئ كبير من هذه الإيرادات الجبائية يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، وسنركز في بحثنا على الفترة 2000-2013 التي شهدت تطبيق الجزائر برامج تنمية اقتصادية

ويمكننا توضيح التطورات التي على الإيرادات الجبائية ونسبة مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية من خلال الجدول الموالي:

**1قانون رقم 99-11، المؤرخ في: 23 /1999/12، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد92، المؤرخة في:1999/12/25.**

**جدول رقم (27): نسبة إيرادات الجباية العادية والبترولية في إيرادات الجباية الكلية من 2000 إلى 2013**

(الوحدة: مليار دج)

| السنوات | إيرادات الجباية البترولية | إيرادات الجباية العادية | إيرادات الجباية الكلية | نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية(%) | نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية(%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1213.2 | 349.5 | 1562.7 | %77.4 | %22.6 |
| 2001 | 1001.4 | 398.2 | 1399.6 | %71.55 | %28.45 |
| 2002 | 1007.9 | 482.9 | 1490.8 | %67.61 | %32.39 |
| 2003 | 1350.0 | 524.9 | 1874.9 | %72.01 | %27.99 |
| 2004 | 1570.7 | 580.4 | 2151.1 | %73.02 | %26.98 |
| 2005 | 2352.7 | 640.4 | 2993.1 | %78.61 | %21.39 |
| 2006 | 2799.0 | 720.8 | 3519.8 | %79.53 | %20.47 |
| 2007 | 2796.8 | 766.7 | 3563.5 | %78.49 | %21.51 |
| 2008 | 4088.6 | 965.2 | 5053.8 | %86.25 | %13.75 |
| 2009 | 2412.7 | 1146.6 | 3559.3 | %67.79 | %32.21 |
| 2010 | 2905.0 | 1298.0 | 4203.0 | %69.12 | %30.88 |
| 2011 | 3979.7 | 1448.9 | 5428.6 | %73.01 | %26.69 |
| 2012* | 4192.0 | 1863.0 | 6055.0 | %69.93 | %30.76 |
| 2013* | 4399.0 | 1972.0 | 6371.0 | %69.05 | %30.95 |

**Source** : **–** le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.

- *IMF, IMF country report n°13/47,2013 .

ولكي يتضح لنا المعالم الرئيسية أكثر لهذا الجدول نقوم برسم المخطط التالي:

**الشكل رقم (15): تطور الإيرادات الجبائية البترولية والعادية من 2000إلى 2013**

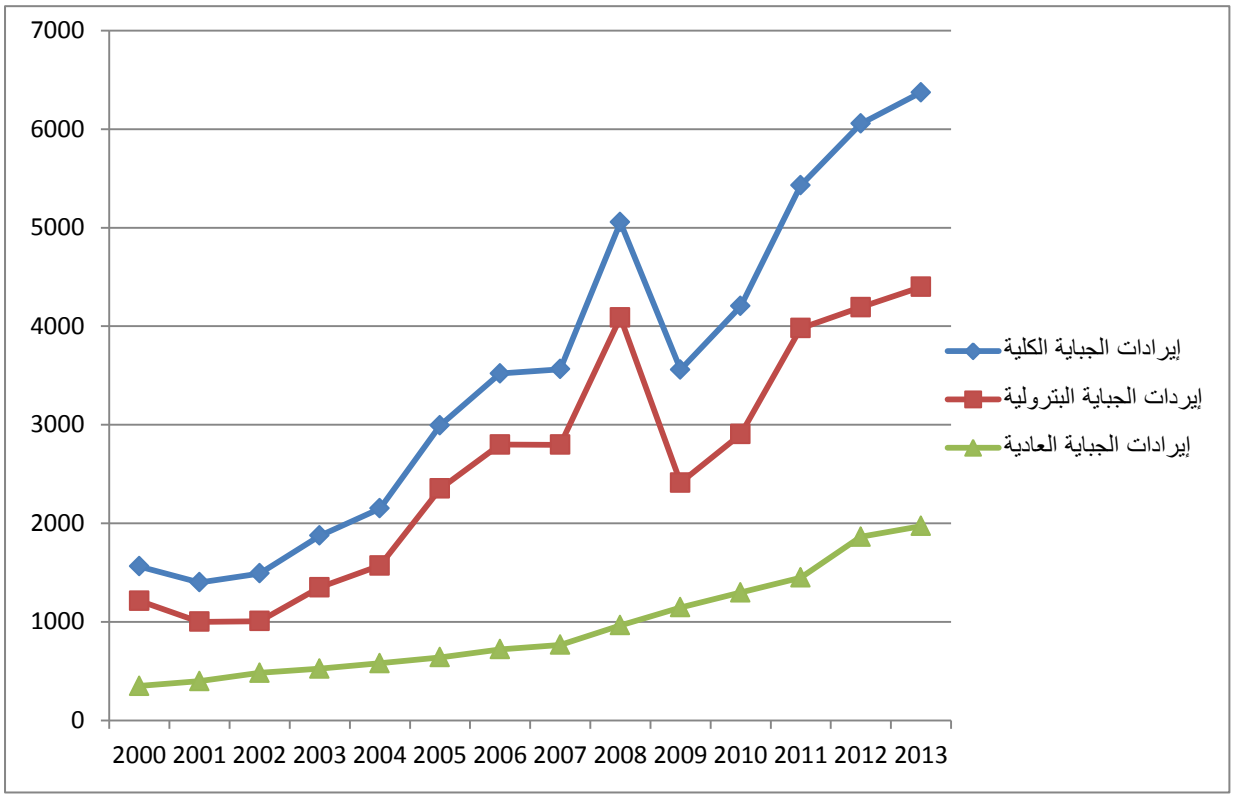


**المصدر**: اعتمادا على الجدول رقم( 27).

من خلال الجدول نلاحظ أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية في إجمالي إيرادات الجباية الكلية، حيث يبين لنا أن مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الجباية تراوحت ما بين 67% و 86% خلال الفترة 2000-2013 وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في إيرادات الجباية الكلية تعد ضعيفة حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 13.75% و 31% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن الإصلاح الضريبي التي قامت به الجزائر للرفع من مردودية الجباية العادية، التي مازالت بعيدة في إمكانية إحلالها محل الجباية العادية.

نستطيع القول من خلال الجدول رقم (22)، أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2013 ارتفعت بصفة مضطردة، وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات غير مسبوقة وصلت في سنة 2008 إلى حوالي 4088.8 وهو ما يمثل نسبة 86.25% من إيرادات الجباية الكلية، انخفضت بعدها سنتي 2009 و 2010 بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية العالمية لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012و 2013 حيث بلغت 4192مليار دج و 43990 مليار دج على التوالي بنسبة وصلت 69% من إيرادات الجباية الكلية، والملاحظ أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها وزيادة مستوياتها منذ 2000، بلغت 1972 مليار دج سنة

2013 إلا مساهماتها في إيرادات الجباية الكلية بقت متواضعة وأحسن مساهمة لها كانت سنة 2002 بحوالي 32.39 % بينما كانت أسوء مساهمة لها سنة 2008 ب 13.75% من إيرادات الجباية الكلية.

وهذا ما يتضح جليا من خلال المنحنى البياني حيث نلاحظ تقارب منحنى إيرادات الجباية البترولية من منحنى إيرادات الجباية الكلية، في المقابل نرى التباعد الذي شكله منخى إيرادات الجباية العادية، كما يمكن ملاحظة العلاقة الموجودة بين كل من إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية الكلية فكلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية نلاحظ الارتفاع المباشر لإيرادات الجباية الكلية والعكس صحيح، وهذا الارتباط بين هذين المؤشرين نفسره بالاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام جباية المحروقات واعتماد الميزانية على إيرادات هذا القطاع.

**ثانيا/حصة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية:**

يمكننا ابرزا أهمية الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية، ونوضح الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجباية من خلال مداخيلها المحصلة والتي تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل من خلال الجدول الموالي لكي يتضح لنا ضخامة هذه الإيرادات ونسبة مساهمتها في الميزانية.

**جدول رقم(28): نسبة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية من 2000 إلى 2013**

**الوحدة( مليار دج)**

| السنوات | الإيرادات الكلية للميزانية | إيرادات الجباية البترولية | نسبة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية (%) |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1578.1 | 1213.2 | 76.88 |
| 2001 | 1489.9 | 1001.4 | 67.21 |
| 2002 | 1603.0 | 1007.9 | 62.88 |
| 2003 | 2022.9 | 1350.0 | 66.74 |
| 2004 | 2223.2 | 1570.7 | 70.65 |
| 2005 | 3076.9 | 2352.7 | 76.46 |
| 2006 | 3639.5 | 2799.0 | 76.90 |
| 2007 | 3687.6 | 2796.8 | 75.84 |
| 2008 | 5190.1 | 4088.6 | 78.78 |
| 2009 | 3676.0 | 2412.7 | 65.63 |
| 2010 | 4392.8 | 2905.0 | 66.13 |
| 2011 | 5703.4 | 3979.7 | 69.78 |
| 2012* | 6330.0 | 4192.0 | 66.22 |
| 2013* | 6863.0 | 4399.0 | 64.1 |

**Source** : – le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012

– * IMF, IMF country report n°13/47,2013

إن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية، لم يقل عن 60% خلال الفترة 2000-2013، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت ب 78.78% وكانت أقل نسبة مساهمة سنة 2002 بحوالي 62.86% ، وعرفت مساهمتها في الإيرادات الكلية ارتفاع محسوس بين 2003 و2008 حيث ازدادت من 1350 مليار دج وصولا إلى 4088.6 مليار دج ورغم انخفاض مساهمتها سنوات 2009، 2010 و2011، وتواصل ذلك سنتي 2012 و 2013 رغم ان مداخيل الجباية المحققة بلغت 4192 و 4399 مليار دج على التوالي وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر من قبل حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2013، 64.1% وهذا يدل على ارتفاع الإيرادات الأخرى المساهمة في الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية .

وهنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة، رهينة الجباية البترولية وهذا ما يبقي على هشاشة الاقتصاد، أما هذا الوضع فالاقتصاد الجزائري أشبه ما يكون لفلاح يعتمد في خدمة أرضه على ما تجود به السماء من غيث وبالتالي غياب تطوير آليات السقي، يبقى حبيس التقلبات الجوية ويده على قلبه.

**الشكل رقم (16): تطور نسبة الجباية البترولية على ايرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2013**

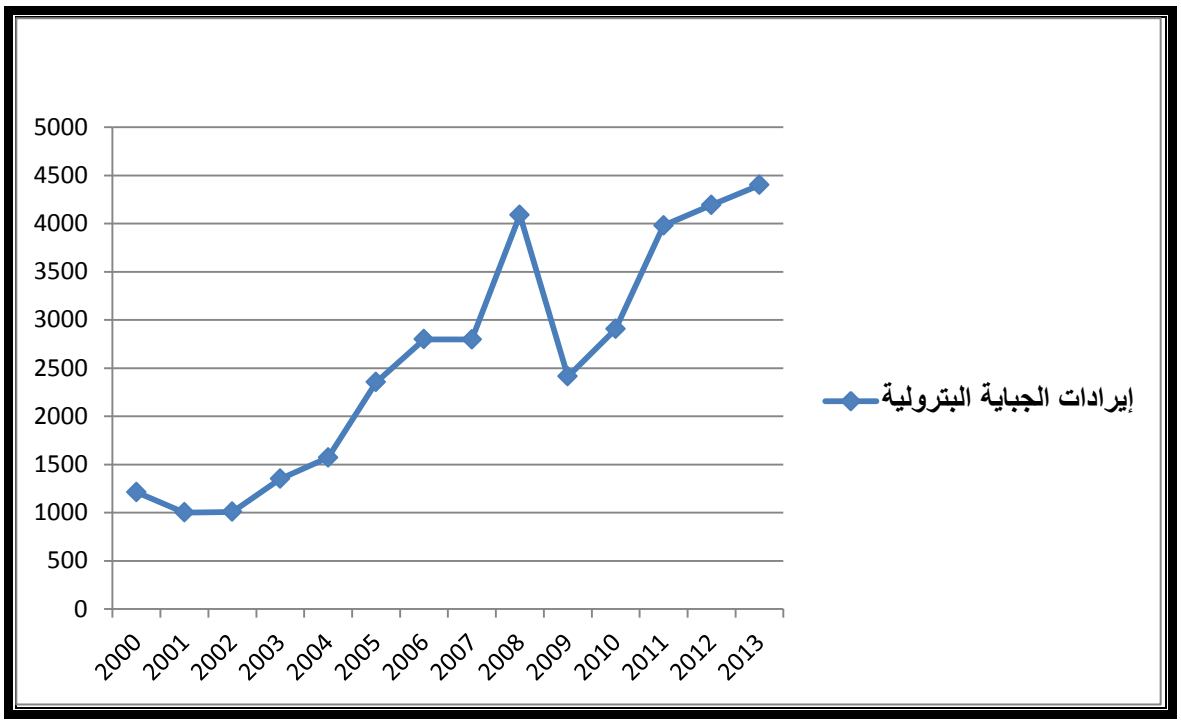


**المصدر**: بالاعتماد على الجدول رقم(28).

**المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز**

إن ميزانية التجهيز تعتبر الممول الرئيسي لحسابات التخصيص الخاصة ببرامج التنمية، رغم أن المادة 56 من قانون 84-17 تنص على أن تمويل الحسابات الخاصة بموارد خاصة بها، ولا تتدخل اعتمادات الميزانية العامة إلا بصفة ثانوية أو مكملة حسب ما يحدده قانون المالية ولكن هذا الاستثناء أخذت به الجزائر وأصبحت تمول حسابات التخصيص من الميزانية العامة للدولة.

ولدراسة مدى مساهمة الجباية البترولية من خلال إيراداتها في كل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، لا بد أن ندرس تطور النفقات التي تغطيها هذه الإيرادات والتي تتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**أولا/ تطور النفقات العامة:**

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بتصاعد معدل الإنفاق العام حيث يرتبط نمو هذا الأخير وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وتسطيرها لبرامج تنمية اقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، وكذلك التطورات الاجتماعية وما صاحبها من زيادة في الأجور وتحويلات اجتماعية قصد امتصاص الغضب الشعبي ومحاولة البقاء بعيدا عن التحولات السياسة التي تشهدها المنطقة العربية.

والجدول الموالي يبين لنا حجم النفقات العمومية ونفقات كل من ميزانية التسيير والتجهيز ونسبة كل منهما إلى النفقات الكلية للميزانية:

**جدول رقم(29): نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية 2000-2013**

| السنة | إجمالي النفقات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | نفقات التسيير/إجمالي النفقات(%) | نفقات التجهيز/إجمالي النفقات(%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 838.9 | 339.2 | 71,21 | 28,79 |
| 2001 | 1321 | 798.6 | 522.4 | 60,45 | 39,55 |
| 2002 | 1550.6 | 975.6 | 575.0 | 62,92 | 37,08 |
| 2003 | 1690.2 | 1122.8 | 567.4 | 66,43 | 33,57 |
| 2004 | 1891.8 | 1251.1 | 640.7 | 66,13 | 33,87 |
| 2005 | 2052.0 | 1245.1 | 806.9 | 60,68 | 39,32 |
| 2006 | 2453.0 | 1437.9 | 1015.1 | 58,62 | 41,38 |
| 2007 | 3108.5 | 1673.9 | 1434.6 | 53,85 | 46,15 |
| 2008 | 4191.0 | 2217.7 | 1973.3 | 52,92 | 47,08 |
| 2009 | 4246.3 | 2300.0 | 1946.3 | 54,16 | 45,84 |
| 2010 | 4466.9 | 2659.0 | 1807.9 | 59,53 | 40,47 |
| 2011 | 5731.4 | 3797.2 | 1934.2 | 66,25 | 33,75 |
| 2012 | 7428.7 | 4608.3 | 2820.4 | 62,03 | 37,97 |
| 2013 | 6879.8 | 4335.6 | 2544.2 | 63,02 | 36,98 |

**المصدر**: قوانين المالية، سنوات (2000-2013).

نلاحظ من الجدول أن نسبة نفقات التسيير مثلت و مازالت تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات، في سنة 2000 كانت نفقات التسيير تمثل أكبر من ضعف نفقات التجهيز وصلت إلى نسبة 71.2% من النفقات الإجمالية التي بلغت 1178.1 مليار دج، ولكن ومع بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية ارتفعت ميزانية التجهيز

من 522.4 مليار دج سنة 2001 إلى 567.4 مليار دج ثم إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، ورغم ذلك بقت نفقات التسيير تمثل القسم الأكبر من النفقات الإجمالية، بلغت سنة 2004 مبلغ 1251.1 مليار دج، ومع التوسع في الاستثمار العمومي بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث وصلت سنة 2006 إلى 1015.1 مليار دج ما نسبته 41.38% من إجمالي النفقات التي بلغت 2453.0 مليار دج، أما سنوات 2007، 2008 و 2009 كادت نفقات التجهيز تتساوى مع نفقات التسيير .بلغ إجمالي النفقات سنة 2008 مبلغ 4191 مليار دج كان نصيب نفقات التسيير 2217.7 مليار دج أم نفقات التجهيز وصلت إلى 1973.3 مليار أي حوالي 47.08% وهي أكبر نسبة تحصل عليها نفقات التجهيز من إجمالي النفقات في الفترة 2000 -2013 .

بداية من 2010 زادت نفقات التسيير والتجهيز لكن وتيرة الزيادة في ميزانية التسيير كانت أكبر من وتيرة الزيادة في ميزانية التجهيز، زادت من 2659 مليار دج سنة 2010 إلى 3797.2 سنة 2011 إلى 4608.3 مليار دج سنة 2013 وهدا بسبب زيادة أجور موظفي الوظيف العمومي وكذلك مخلفات الأجور ، ثم انخفضت في 2013 حيث بلغت 4335.6 مليار دج، أما نفقات التجهيز واصلت الارتفاع من 1807.9 مليار دج سنة 2010 إلى 2820.4 مليار دج سنة 2012 ولكن نسبتها في إجمالي النفقات انخفضت حيث بلغت 37.97% وقد سجلت انخفاضا في 2013 حيث حصلت على 2544.2 مليار دج.

ومن خلال الشكل الموالي يمكننا توضيح علاقة الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية خلال المرحلة نفسها.

**شكل رقم (17):علاقة الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية (2000-2013)**

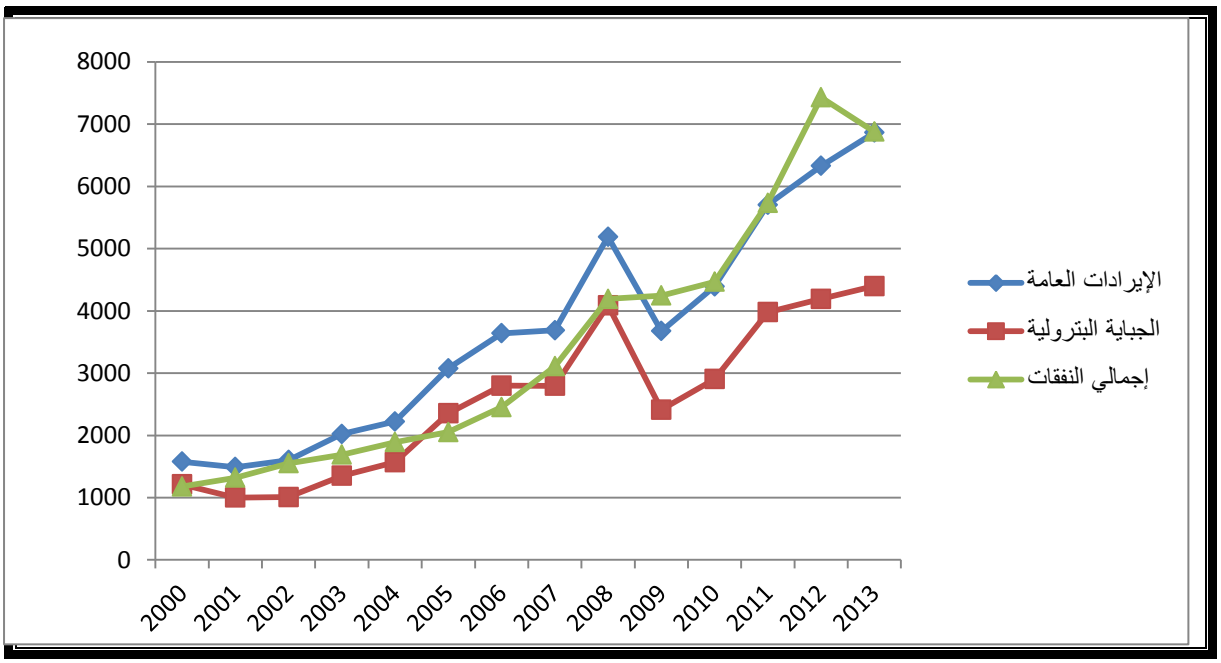


**المصدر**: بالاعتماد على الجدولين رقم (28)،(29).

**ثانيا/ الادخار الحكومي:**

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية برامج التنمية الاقتصادية رغم ضخامتها وبصفة عامة نجد أن معدل الادخار الحكومي أكبر من النفقات العمومية، وهذا لا يعني أن الميزانية العامة لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية عجزا ولم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة ولدراسة الادخار في الفترة 2000-2013 سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم(30): تطور الادخار الحكومي من 2000الى 2013** **الوحدة مليار دج**

| السنة | الإيرادات العامة | الجباية البترولية | نفقات التسيير | الادخار الحكومي |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1578.1 | 1213.2 | 838.9 | 739.2 |
| 2001 | 1489.9 | 1001.4 | 798.6 | 691.3 |
| 2002 | 1603.0 | 1007.9 | 975.6 | 627.4 |
| 2003 | 2022.9 | 1350.0 | 1122.8 | 900.1 |
| 2004 | 2223.2 | 1570.7 | 1251.1 | 972.1 |
| 2005 | 3076.9 | 2352.7 | 1245.1 | 1831.8 |
| 2006 | 3639.5 | 2799.0 | 1437.9 | 2201.6 |
| 2007 | 3687.6 | 2796.8 | 1673.9 | 2013.7 |
| 2008 | 5190.1 | 4088.6 | 2217.7 | 2972.4 |
| 2009 | 3676.0 | 2412.7 | 2300.0 | 1376.0 |
| 2010 | 4392.8 | 2905.0 | 2659.0 | 1733.8 |
| 2011 | 5703.4 | 3979.7 | 3797.2 | 1906.2 |
| 2012 | 6330.0 | 4192.0 | 4608.3 | 1721.7 |
| 2013 | 6863.0 | 4399.0 | 4335.6 | 2527.4 |

**المصدر**: بالاعتماد على الجدول رقم 28،29.

يلاحظ من الجدول بأن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، بمعنى أن في كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير، رغم أن الميزانية العامة لم تحقق فائض في كل السنوات. حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير مثلت المدخرات نسبة 87.79% من ميزانية التسيير بمعنى أن الادخار الحكومي مكن من تغطية 87.79% من نفقات التسيير وبلغت نسبة التغطية سنة 2005 إلى 153% وانخفضت سنة 2009 إلى 60% ووصلت ادنى نسبة لها سنة 2012 حيث بلغت نسبة التغطية 37%.

وباعتبار الادخارات بصفة عامة توجه إلى الاستثمار ذلك ما يستدعي دراسة أهميتها إلى الاستثمار، أي نسبة تغطية الادخار الحكومي لميزانية التجهيز، في سنة 2000 كانت نسبة الادخار إلى ميزانية التجهيز 218% ويعود هذا إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة، كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز من سنة 2001 إلى غاية 2008 حيث بلغت نسبة التغطية في هذه السنة 151% ثم انخفضت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز سنوات 2009، 2010، 2011، 2012و 2013 وكانت أدنى نسبة سنة 2012 حيث بلغت 61%.

وأهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في تطوره حيث نجد أن قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، بلغت سنة 2003 نسبة 166% أي ان الجباية البترولية بلغت أكثر من 1.6 مرة المدخرات الحكومية أما في سنتي 2011 و 2012 بلغت اكثر من 209% و243% على التوالي هذا ما يوضح العلاقة السببية بين الجباية البترولية والادخار الحكومي، وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التأثير للتغيير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، أي قياس قوة العلاقة بين بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة. فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى أننا نورد المعلومات الكلية للمتغيرين أي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون اللجوء إلى أسلوب العينات. والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية معطاة في الجدول التالي:

**جدول رقم( 31): تقدير معامل الارتباط:** **الوحدة:♣**

| x | y | $x-\bar{x}=X$ | $y-\bar{y}=Y$ | XY | $X^2$ | $Y^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12,13 | 7,39 | -13,60 | -8,48 | 115,33 | 184,96 | 71,91 |
| 10,01 | 6,91 | -15,72 | -8,96 | 140,85 | 247,12 | 80,28 |
| 10,08 | 6,27 | -15,65 | -9,6 | 150,24 | 244,92 | 92,16 |
| 13,50 | 9 | -12,23 | -6,87 | 84,02 | 149,57 | 47,20 |
| 15,71 | 9,72 | -10,02 | -6,15 | 61,62 | 100,40 | 37,82 |
| 23,53 | 18,32 | -2,20 | 2,45 | -5,39 | 4,84 | 6,00 |
| 27,99 | 22,02 | 2,26 | 6,15 | 13,90 | 5,11 | 37,82 |
| 27,53 | 20,14 | 1,80 | 4,27 | 7,69 | 3,24 | 18,23 |
| 40,89 | 29,72 | 15,16 | 13,85 | 209,97 | 229,83 | 191,82 |
| 24,13 | 13,76 | -1,60 | -2,11 | 3,38 | 2,56 | 4,45 |
| 29,05 | 17,34 | 3,32 | 1,47 | 4,88 | 11,02 | 2,16 |
| 39,80 | 19,06 | 14,07 | 3,19 | 44,88 | 197,96 | 10,18 |
| 41,92 | 17,22 | 16,19 | 1,35 | 21,86 | 262,12 | 1,82 |
| 43,99 | 25,27 | 18,26 | 9,4 | 171,64 | 333,43 | 88,36 |
| 360,26 | 222,14 | 0,00 | 0,00 | 1 024,86 | 1 977,08 | 690,22 |
| $\bar{x}=25,73$ | $\bar{y}=15,87$ | | | | | |

لإيجاد معامل الارتباط والذي نرمز له بالرمز rxy من الجدول يكون كالآتي[1]:

$$ryx=\frac{\sum(x-\bar{x})(y-\bar{y})}{\sqrt{(\sum(x-\bar{x})^2\,(y-\bar{y})^2)}} \Leftarrow .\quad rxy=\frac{1024.86}{\sqrt{(1977.08)\times(690.22)}}$$

وبالتالي: rxy=0.88

1 نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية: مع تطبيقات في برمجية spss، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص.163-166.

♣ الوحدة للجباية البترولية والادخار الحكومي 100 مليار دج ولقد تم تقريب الأرقام، حيث x تمثل الجباية البترولية وy الادخار الحكومي.

نلاحظ من خلال معامل الارتباط، وجود علاقة قوية بين كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية لأنه قريب من 1، ذلك رغم وجود الجباية العادية ونفقات التسيير تؤثر على الادخار الحكومي، إلا أن أهمية الجباية البترولية في التأثير على الادخار الحكومي تبقى قوية ولتحديد درجة الاقتران بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي وتحديديها نلجأ إلى معامل التحديد $r^2$ والذي يساوي $(rxy)^2$ وبالنسبة لمعامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي، $r^2=0.77$ وإحصائيا معامل التحديد هو النسبة بين التغير الإجمالي في المتغير التابع ( الادخار الحكومي) والذي يفسره أو بمعنى آخر ينتج من المتغير المستقل( الجباية البترولية)، فالادخار الحكومي يتأثر بكل من الجباية البترولية والجباية العادية وبقية الإيرادات غير الجبائية، إلى جانب ميزانية التسيير فكل هذه العوامل تؤثر على الادخار الحكومي وبالتالي فإن أي زيادة أو نقصان فيها تؤثر إيجابا أو سلبا على الادخار الحكومي، لكن درجة تأثيرها على الادخار الحكومي تختلف حسب العلاقة بينهما ذلك يوضحه معامل التحديد $r^2=0.77$ أي 77% من التغيرات التي تحدث في الادخار الحكومي ناتجة عن الجباية البترولية ويمكن توضيحه فيما يلي:

التغير في الادخار الحكومي= التغير في الجباية البترولية+ التغير في باقي العوامل السابقة الذكر، ومادام معامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي= 77% ذلك يعني أن 23% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير من الجباية البترولية أي غير ناتجة منها.

إن الجباية البترولية في سنوات السبعينيات كانت تدخر لتمويل الاستثمارات في إطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل الرأسمال الطبيعي الغير متجدد إلى رأسمال بشري مولد للتدفق مداخيل مستقرة ودائمة، وبالفعل كانت هذه القاعدة الذهبية التي تمنع استعمال الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير كانت محترمة ومطبقة بصرامة خلال سنوات السبعينات وللأسف خلال السنوات الأخيرة سجل انحرافا خطيرا تمثل في تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية، حيث أن في سنة 2009 غطت المداخيل العادية والجباية البترولية على قاعدة 37 دولار♣ للبرميل ميزانية التسيير ولم يتبقى سوى 359 مليار دج لميزانية التجهيز، وفي سنة 2011 غطت المداخيل العادية والجباية البترولية على قاعدة 37 دولار سوى 77% من ميزانية التسيير.

♣ السعر المرجعي الذي بنيت عليه الميزانية، وهذا يدخل في اطار السياسة الحذرة التي تنتهجها الجزائر خوفا من تقلبات الأسعار في السواق العالمية.

**المطلب الرابع: تمويل صندوق ضبط الإيرادات**

إن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية، بسبب تقلبات أسعار النفط وتطبيق الجزائر لبرامج استثمارات عمومية ضخمة تحتاج إلى أموال كبيرة، أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000. سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى مصادر تمويلية والأدوار التي أنشئ من أجلها.

**أولا/ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:**

لقد قامت الحكومة باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة في 2004 و 2006، وفيما يلي بعض خصائص ومميزات الصندوق:[1]

**1- التعريف بصندوق ضبط الإيرادات:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 302-103، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة .

**2-تسيير الصندوق:** إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لهذا الصندوق.

**3-أهداف الصندوق:** كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج[2]، إن هذ التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية♣، كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد.

إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الجزائر لبرامج تنمية اقتصادية، الآمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة منذ 2001 بسبب ارتفاع مبالغ برامج الاستثمار العمومي واعتماد قانون المالية على سعر مرجعي

---

**1 وفقا للمادة 10، من قانون رقم 2000-02، المؤرخ في:200/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد37، المؤرخة في: 2000/07/28.**

**2 وفقا للمادة 25، من الأمر رقم06-04، المؤرخ في:2006/06/05، المتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخة في: 2006/06/19.**

**♣ إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم ا الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.**

قدره 17 دولار للبرميل ثم 37 دولار للبرميل بعد ذلك من جهة أخرى وهذ ما اجبر الحكومة على استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز.

**ثانيا/ مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات:**

إن مصادر تمويل الصندوق، هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق[1]، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق[2]، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

وسنحاول من خلال الجدول التالي، أن نبين مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق

**1وفقا للمادة 10، من قانون رقم 2000-02، مرجع سابق.**

**2 وفقا للمادة 66، من قانون رقم 03-22، المؤرخ في: 2003/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83، المؤرخة في:2003/12/29.**

**الجدول رقم( 32): حصة صندوق ضبط الإيرادات من الجباية البترولية من سنة 2000 إلى 2013**

| السنوات / الموارد | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | *2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| - فائض قيمة الجباية البترولية♣ | 453.24 | 123.86 | 26.50 | 448.91 | 623.50 | 13698.84 | 1798.00 | 1738.85 | 2288.16 | 400.68 | 1318.31 | 2300.32 | 2534.99 | 2036.00 |
| - تسبيقات بنك الجزائر | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |

**Source** : - Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2013.

-* IMF, IMF country report n°13/47,2013

♣إن فائض قيمة الجباية البترولية = قيمة الجباية البترولية الفعلية – قيمة الجباية البترولية المقدرة وفقا لقانون المالية

نلاحظ من الجدول أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء الصندوق مبلغ قدره 17460.16 مليار دج، ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 453.24 مليار دج ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 مليار دج، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعداد ميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003و 2004 مبلغي 448.91و 623.50 على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمة 2288.16 سنة 2008 وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، هذا رغم رفع السعر المرجعي لإعداد الميزانية إلى 37 دولار للبرميل.

وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة 2009 إلى 400.88 مليار دج، بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أسعار قياسية وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي وخاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي 2001و 2011 حيث بلغت مساهمة الفائض مبلغي 1318.31و 2300.32 مليار دج على التوالي، وارتفع إلى 2534.99 سنة 2012 ويتوقع أن يصل إلى 2036.00 مليار سنة 2013.

**ثانيا/ دور صندوق ضبط الإيرادات:**

لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات، دورا مهما في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحقيق الأهداف المحددة له سلفا، والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية♣، مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عم 740 مليار دج بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية كما يلعب الصندوق أيضا دورا في تخفيض معدلات التضخم.

مر صندوق ضبط الإيرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدور مختلفة[1]:

**– الفترة 2000–2005**: في هذه الفترة اقتصر دور الصندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاءه تمويل عجز الميزانية العامة وقد أدى

♣ إن سعر 19 دولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في تقديراتها لإيرادات الجباية البترولية وبالتالي للإيرادات العامة للدولة منذ سنة 2001 والى غاية 2007 ليتم رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ولازال معمول به إلى لحد الآن.

1 لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (1): عمليات صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى 2013، ص.214.

ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الديون في الفترة ما بين 2000 و2005.

**– الفترة 2006–2013**: تميزت بإدخال تعديلا على دور الصندوق، لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وتخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها من سنة 2004، علما أنه تقفت عمليات تسديد الدين العمومي من عام 2009. وقد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006 ب91.53مليار دج ارتفعت إلى 513.95 مليار دج سنة 2007 وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت 2283.26 مليار دج سنة 2012.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات، قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2013 وبالتالي ساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، علما أن مساهمة الصندوق تمت وفقا لطريقتين:

**1– طريقة غير مباشرة:** تشمل الفترة 200-2005 حيث أدى استخدام الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له وبالتالي ساهم صندوق الصندوق بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

**2– طريقة مباشرة:** تشمل الفترة 2006-2013 عن طريق مساهمته المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة ابتداء من 2006 إلى حد الآن.

**ثالثا/ تقييم صندوق ضبط الإيرادات على ضوء مبادئ سانتياغو**

في هذا الجزء سنحاول تقييم صندوق ضبط الموارد اعتمادا على وثيقة سانتياغو، والتي هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والممارسات الطوعية الغير إلزامية، التي تدعمها مجموعة الدول العضوة في مجموعة العمل الدولية والتي إما تطبقها أو تطمح إلى تطبيقها، وهي ممارسات ومبادئ عامة لإدارة الصناديق السيادية وحوكمتها يمكن أن تحققها البلدان بجميع مستوياتها من حيث مراحل التنمية الاقتصادية.

تشمل وثيقة سانتياغو على 24 [1]مبدأ وتغطي ثلاث مجالات رئيسية[2]:

- الاطار القانوني والأهداف والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية؛
- الإطار القانوني وهيكل الحكومة؛
- الاستثمار وإطار إدارة المخاطر.

وبطبيعة الحال فإن مبادئ سانتياغو تخضع لقوانين بلد الموطن ولوائحه واشتراطاته.

**1- حوكمة الصندوق:** إن صندوق ضبط الإيرادات في شكله الحالي هو عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية، فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة وهذا ما يتعارض مع المبدأ 1 و6 من مبادئ سانتياغو الذي تنص على وجود إطار قانوني سليم يكون أساس لهيكل مؤسسي وإداري متين يبين بوضوح توزيع المسؤوليات والفصل بينهما، كما أن انفراد وزارة المالية بحق إدارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة الاستغلال بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسير الصندوق، في حين أن المبدأ 6 و16 ينصان على ضرورة الإفصاح علنا في إطار الحوكمة على كيفية إدارة الصندوق الثروة السيادية على أساس من الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة.

2- **المراقبة والمساءلة:** إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان، بالنظر إلى أن عمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة، في حين أن المبدأ 10 لوثيقة سانتياغو تنص على وجود تشريع أو ميثاق معني أو غير ذلك من الوثائق التأسيسية يحدد بوضوح إطار المساءلة ، وهذا لم يراع في وثيقة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

**3- الشفافية والإفصاح:** تنص المبادئ 17،15،11 على ضرورة إعداد تقارير سنوية مصحوبة بكشوف مالية عن عمليات الصندوق وفق المعايير المحاسبية القومية، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الصلة بالصندوق لتوضيح توجهه الاقتصادي والمالي، في حين أن الجزائر لا تقوم بنشر تقارير ومعلومات دورية تفصيلية عن الصندوق وهذا ما يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الاطلاع على تطور وضعية الصندوق.

**1 لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (2): المبادئ والممارسات المتعارف عليها GAPP- مبادئ سانتياغو ص.215-218.**

**2 صندوق النقد الدولي، اقتصاديات الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، 2010، ص.25.**

**4- مجال عمل الصندوق:** أن تركيز عمل الصندوق الداخلي واقتصار عمله على سداد المديونية العمومية الخارجية، يؤدي إلى حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها في حال استثمار أصول الصندوق خارج أو داخل البلد.

## المبحث الثالث: أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي المستدام

في هذا المبحث، سنتعرض إلى أثر برامج التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية ومازالت مستمرة لغاية 2014، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهدافها الرئيسية وكذلك سنتطرق إلى تأثير هذه البرامج على التنمية البشرية وعلى الفقر في الجزائر وسنحاول تقييم النتائج الناتجة عن هذه البرامج.وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.
- المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر والبطالة.
- المطلب الثالث: أثر البرامج على التنمية البشرية.
- المطلب الرابع: أثر البرامج على البيئة والموارد.

### المطلب الأول: أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

لقد كان الهدف من تطبيق التنمية الاقتصادية، هو تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة للنمو الاقتصادي ويتميز بالكثير من الجودة، سيتيح الفرصة الوصول إلى مستويات عالية من التطور والرفاه الاجتماعي.

**أولا/ تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي 2000-2013:**

إن برامج التنمية قد استهدفت أحد ركائز المربع السحري لكالدور ألا وهو النمو الاقتصادي، من خلال الجدول الموالي نوضح تطور هذا المؤشر.

**جدول رقم (33): أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو 2001-2013**

| السنوات | *معدل نمو خارج قطاع المحروقات | **معدل نمو قطاع المحروقات | *معدل النمو الحقيقي | **الناتج المحلي الخام مليار دولار |
|---|---|---|---|---|
| 2001 | 5.5 | -1.9 | 2.6 | 54.7 |
| 2002 | 5.3 | 3.9 | 4.7 | 56.8 |
| 2003 | 6.0 | 8.5 | 6.9 | 67.9 |
| 2004 | 6.2 | 3.0 | 5.3 | 85.3 |
| 2005 | 5.1 | 5.7 | 5.1 | 103.1 |
| 2006 | 5.6 | -3.0 | 2.0 | 117.2 |
| 2007 | 6.3 | -0.7 | 3.0 | 135.0 |
| 2008 | 6.1 | -3.2 | 2.4 | 171.5 |
| 2009 | 9.3 | -8.0 | 2.4 | 137.7 |
| 2010 | 5.9 | -2.2 | 3.3 | 161.7 |
| 2011 | 6.1 | -3.3 | 2.4 | 198.8 |
| 2012 | 7.2 | -3.4 | 3.3 | 204.0 |
| 2013 | 5.9 | -4.1 | 2.7 | 209.0 |

**Source** : * Algeria :statiscal appendix ,imf country report, 2007, 2011,2014

** Ministère de finance, direction de recueil des informations, 2013.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي عرف خلال هذه المرحلة مع الكثير من التحفظ اتجاها نحو التحسن، مع التأكيد لتبعيته لقطاع المحروقات حيث يتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه بالإيجاب أو بالسلب، لكن مع دخول مصادر أخرى لهذ النمو وبخاصة الخدمات والأشغال العمومية وتمثل هذه الأخيرة اهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن[1].

**1- نمو إجمالي متذبذب وضعيفا نسبيا:** يلاحظ من الجدول رقم 33 أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الإجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% سنة 2006 كأدنى مستوى له و6.9% سنة 2003 كأكبر مستوى وصل إليه معدل النمو الاقتصادي والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن، إلا أن هذا المعدل المرتفع لم يصمد كثيرا لأنه شهد تراجعا حادا سنة 2006 ليبلغ 2% وعاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع

**1 رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتورة( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص. 209.**

جدا، ليبلغ 3.0%،2.4%، 2.4% سنوات 2007، 2008و 2009 على التوالي وبقى يتراوح بين 2.4.% و3.3% ما بين 2010 و2013، حيث يتوقع أن يبلغ في نهاية 2013 نسبة 2.7%، ويعود هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة، وعلى الرغم من معدل المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية لا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة له خلال الفترة المعنية بالدراسة 11.6% فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 3.27% وهو نمو ضعيف نسبيا كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات التي سبقت تطبيق البرامج التنموية ( 5.1%، 3.2%، 2.4 %) في السنوات 1998، 1999و2000 على التوالي، وبعيدا عن معدل 6أو 7% المتوقع قبل تنفيذ البرامج وهذا رغم تجاوزه لنسبة النمو السكاني المقدرة 1.6% كمتوسط خلال الفترة 2000-2012.

**2- نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب:** يبدو أن النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط إذ تراوح بين 5.1 % و 9.3% (جدول رقم 33) أي بمتوسط يبلغ 6.1% ويتوقع أن يبلغ في 2013 معدل 5.9% ، وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة 2000-2013 إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا وأن معدله لم ينزل تحت 5% وتزايد بشكل ملحوظ بين الفترة 2006و 2009 حيث وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2009 أين بلغ نسبة 9.3%، لكنه عاود الانخفاض بين 2010و 2013.

ولا شك أن برامج التنمية الاقتصادية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الخدمات فالتحسن الكبير في نتائج هذه القطاعات يرجع بالدرجة الأولى إلى استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في إطار الورشات الكبرى التي تم إطلاقها كبناء أكثر من 2 مليون وحدة سكنية وإنجاز الطريق السيار، والسكة الحديدية، كما عرفت نشاطات أخرى حركية غير مسبوقة كانت هي الأخرى وراء النتائج المحققة على مستوى النمو تشمل نشاط الاتصال الهاتف النقال والأنترنيت[1].

**1** رضوان سليم، مرجع سابق، ص. **222**.

ومع ذلك فإن هذا النمو، يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 2.6% وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني[1]، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة في قياس المجاميع الكلية كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدر للرقي التقني والتكنولوجي من خلال الابتكار والإبداع[2].

**3- نمو ذو طابع توسعي**: لا بد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في هذه المرحلة ذو طابع توسعي أساسا، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات برأس المال للدولة بالمفهوم الواسع لها وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي أن الاستثمارات الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال لا سيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر أن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج[3]، والزيادة في إنتاجية العمل التي تبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار، وتجدر الإشارة أن الجزائر احتلت في 2012 حسب الدليل العالمي للإبداع التي تصدره INSEAD المرتبة 124 [4]وهي مرتبة جد متأخرة تدل عن فقدان عامل الإبداع في الاقتصاد الجزائري .

ويبقى الإبداع احد الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بشدة أكثر من أي وقت مضى ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار ومن ثم أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي في ظل غياب استراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية يجعل الاستثمار البشري هو الأساس.

**1 محمد مسعي، مرجع سابق، ص. 153.**

**2 M. belataf, économie du développement, O.P.U, alger, 2010, p. 17.**

**3 محمد مسعي، مرجع سابق، ص. 154.**

**4 Insead, the global innovation index 2012 : stronger innovation linkage for global growth, 2012, p.9.**

### ثانيا/ بنية الناتج المحلي الخام 2001-2013

لقد كان الهدف من تطبيق برامج التنمية الاقتصادية هو تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية إلى قطاع المحروقات وتخفيض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، فحسب البنك الدولي فان الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه 10% من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات[1] ومن خلال الجدول الموالي سنحاول أن نعرف إذا كان الاقتصاد قد تخلص من التبعية لقطاع المحروقات أو مازال يعاني من ذلك

**الجدول رقم(34 ): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2012**

**الوحدة : %**

| القطاعات / السنوات | المحروقات | الفلاحة | الصناعة خارج المحروقات | البناء والأشغال العمومية | الخدمات | باقي القطاعات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 36.7 | 10.5 | 8.0 | 9.1 | 23.5 | 12.0 |
| 2002 | 35.7 | 10.1 | 8.1 | 9.9 | 24.2 | 12.0 |
| 2003 | 38.6 | 10.6 | 7.3 | 9.2 | 22.9 | 11.4 |
| 2004 | 40.7 | 10.2 | 6.8 | 8.9 | 22.9 | 10.6 |
| 2005 | 47.4 | 8.2 | 5.9 | 8.0 | 21.5 | 8.9 |
| 2006 | 48.4 | 8.0 | 5.6 | 8.4 | 21.2 | 8.4 |
| 2007 | 46.3 | 8.0 | 5.4 | 9.3 | 21.9 | 9.0 |
| 2008 | 47.9 | 7.0 | 5.0 | 9.2 | 20.6 | 10.3 |
| 2009 | 33.5 | 10.0 | 6.2 | 11.8 | 25.6 | 12.9 |
| 2010 | 37.0 | 9.0 | 5.5 | 11.1 | 23.3 | 14.1 |
| 2011 | 38.3 | 8.6 | 4.9 | 9.8 | 21.1 | 17.3 |
| *2012 | 32.9 | 9 | 4.6 | 9.3 | 37 | 7.1 |

**المصدر**: منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، الديوان الوطني للإحصائيات،2011.

*Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, septembre 2013, p.26.

بملاحظة الأرقام المذكورة في الجدول34، المتعلقة بمساهمة القطاعات المنتجة في بنية الناتج المحلي نلاحظ بوضوح أن قطاع المحروقات مازال يمثل أكبر مساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حيث كانت مساهمته في المتوسط

1 **Gobind nankani , Devlopment problems of mineral exporting countries, world bank staff working papers N° 354. Washington DC, 1979, p. 2.**

في الناتج المحلي الخام ما نسبته 40.95% في الفترة 2001-2012 وهذا ما سيؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لأنه قطاع شديد التقلب فهو رهين تغيرات خارجية غير متحكم فيها، يتبعه قطاع الخدمات بنسبة مساهمة متوسطة تقدر ب 22.6% وهي نسبة عالية حيث عرف هذا القطاع تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات ويمكن تفسير هذا بحجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، المجال الذي يشهد اكتساحا حقيقي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة لتوفر مناخ أعمال ملائم، عمل على منح الثقة باتجاه تحقيق القيمة والقيمة المضافة وبالنتيجة مساهم أكبر في متغير النمو[1]. فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد شهد حركية كبيرة وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي محترمة حيث بلغت في المتوسط 9.5% وكان سبب ذلك ارتفاع حجم الاستثمار العمومي الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج 2مليون سكن.

أما قطاع الفلاحة ساهمت ب 8.31% وهي نسبة متواضعة، إذا ما قارناها بالإمكانيات المتاحة للقطاع في إطار برامج التنمية، وكذا عمليات الاستصلاح الذي استفاد منها مع التأكيد أن نمو هذا القطاع يبقى مرتبطا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة. أما القطاع الصناعي والذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص، يبقى مساهمته هي الأضعف حيث لا يشكل سوى 6.24% من النتاج المحلي في الفترة 2001-2012 ، هذا رغم التخصيصات التي استفاد منها قطاع الصناعة العمومية في إطار البرامج وعلى وجه الخصوص المؤسسات العمومية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون. إن الأداء غير المشجع للقطاع الصناعي أصبح محل اهتمام وانشغال خاص من قبل السلطات العمومية التي ازدادت قناعتها بضرورة إعادة ترتيب أمور هذا القطاع .

من خلال تحليلنا لبنية الناتج المحلي الخام نستخلص أن نشاط المحروقات مازال يمثل الجزء الأكبر منه وإذا نظرنا إلى مدى مساهمة نفس النشاط في الصادرات الجزائرية فنجده لا ينزل من 96 % من قيمة الصادرات وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز.

**ثالثا/ أثر البرامج التنموية على التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي:**

إن حجم الاستثمارات في برامج التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2012 يوفر الحوافز الاستثمارية للتنمية المستدامة المتكاملة التي تقضي تدريجيا على الاختلالات الهيكلية، والارتباط بعوائد غير متجددة، فهي فرصة تاريخية اقتصادية يمكن تثمينها من خلال استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية والفروع والأنشطة المرتبطة بها عن

**1** رضوان سليم، مرجع سابق، ص. **212**.

طريق القطاع الخاص والعام والشراكة والتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي في المجالات الأساسية للاقتصاد الوطني الذي يؤدي عبر الزمن إلى تخفيض الاختلالات ورفع درجات التنويع الاقتصادي[1]. ومن خلال الجدول الموالي سوف نرى الأرقام المتعلقة بالتركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي.

**جدول رقم (35): تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001-2012 الوحدة: مليون دولار**

| الصادرات / السنوات | إجمالي الصادرات | صادرات المحروقات | صادرات خارج المحروقات | نسبة مساهمة صادرات المحروقات | نسبة مساهمة صادرات خارج المحروقات |
|---|---|---|---|---|---|
| **2001** | 19132 | 18484 | 648 | %96,6 | %3,4 |
| **2002** | 18825 | 18091 | 734 | %96,1 | %3,9 |
| **2003** | 24612 | 23939 | 673 | %97,2 | %2,8 |
| **2004** | 32083 | 31302 | 781 | %97,5 | %2,5 |
| **2005** | 46001 | 45094 | 907 | %98 | %2 |
| **2006** | 54613 | 53429 | 1184 | %97,8 | %2,2 |
| **2007** | 60163 | 58831 | 1332 | %97,8 | 2,2% |
| **2008** | 79298 | 77361 | 1937 | %97,5 | %2,5 |
| **2009** | 45194 | 44128 | 1066 | %97,6 | %2,4 |
| **2010** | 54053 | 55527 | 1526 | %97,3 | %2,7 |
| **2011** | 73489 | 71427 | 2062 | %97,2 | %2,8 |
| **2012** | 71866 | 69804 | 2062 | %97,1 | %2,9 |
| **2013** | 65917 | 63752 | 2165 | %96,7 | %3,3 |

**Source**: Direction générale des douanes, évolution de la balance commerciale de l'Algérie, période : 2000-2013 , année 2014. Sans page.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن صادرات الجزائر إنتقلت من 18.8 مليار دولار سنة 2002 إلى 71.8 مليار دولار سنة 2012 وبلغت 65.9 مليار دولار سنة 2013، وقد بلغت قيمتها الاجمالية خلال الفترة 2001-2013 حوالي 648 مليار دولار. وتتشكل من مصادر غير متجددة ومحدودة التنوع، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 2.5 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة

**1 صالحي صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 13، 2013، ص.25.**

التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 97.3% وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات 4% وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي وضعف التنويع الاقتصادي.

**المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر والبطالة**

لقد كان هدف البرامج التنموية المطبقة في الجزائر، هو تفعيل الطلب وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى التخفيض من الفقر.

**أولا/ أثر البرامج على البطالة:**

يعد الشغل احد الانشغالات المركزية للسلطات العمومية كما يشكل المعيار لتقويم السياسات العمومية لا سيما للأسباب التالية :

- مساهمة العمل في الثروة الوطنية؛
- دور التشغيل في تخفيض نسبة الفقر وإرساء الحاجيات الأساسية.

**1- تطور عمليات التوظيف في الجزائر 2001-2013**: لقد عرف التوظيف في الجزائر تطورات هامة منذ بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية، وفي هذا الخصوص تؤكد المعطيات أن عدد السكان النشطين في الجزائر عرف اتجاها نحو الارتفاع، حيث انتقل العدد من 9 مليون سنة 2001 إلى 11,96 مليون سنة 2013 بمعدل نمو وصل إلى 77% وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على المجهود الكبير المبذول من طرف الدولة للتخفيف من الضغط الممارس على سوق العمل الذي تحكمه القيود، التي من الصعب فكها والتغلب عليها في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمعالجة ملف التوظيف الشائك وفيما يلي جدول عن تطور عدد السكان النشطين وكذا توزيعهم عل قطاعات النشاط.

**جدول رقم( 36): تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2013**

| السنة | السكان النشطون | السكان العاملون | في الفلاحة | في الصناعة | في البناء | في الخدمات والإدارة | السكان العاطلون | معدل البطالة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 9.074.000 | 6.494.000 | 1.328.000 | 502.000 | 803.000 | 2.565.000 | 2.565.000 | 27,3 |
| 2002 | 9.303.000 | 6.890.000 | 1.438.000 | 504.000 | 860.000 | 2.633.000 | 2.413.000 | 25 ,7 |
| 2003 | 8.779.000 | 6.696.000 | 1.413.000 | 804.000 | 801.000 | 3.678.000 | 2.083.000 | 23,7 |
| 2004 | 9.471.000 | 7.799.000 | 1.617.000 | 1.061.000 | 968.000 | 4.153.000 | 1.672.000 | 17,7 |
| 2005 | 9.493.000 | 8.045.000 | 1.381.000 | 1.059.000 | 1.212.000 | 4.393000 | 1.448.000 | 15,3 |
| 2006 | 10.110.000 | 8.869.000 | 1.610.000 | 1.263.000 | 1.258.000 | 4.738.000 | 1.241.000 | 12,3 |
| 2007 | 9.969.000 | 8.549.000 | 1.171.000 | 1.028.000 | 1.524.000 | 4.872.000 | 1.375.000 | 11,8 |
| 2008 | 10.315.000 | 9.146.000 | 1.252.000 | 1.141.000 | 1.575.000 | 5.178.000 | 1.169.000 | 11,3 |
| 2009 | 10.544.000 | 9.472.000 | 1.242.000 | 1.194.000 | 1.718.000 | 5.318.000 | 1.072.000 | 10,2 |
| 2010 | 10.812.000 | 9.736.000 | 1.136.000 | 1.337.000 | 1.886.000 | 5.377.000 | 1.076.000 | 10,0 |
| *2011 | 10.861.000 | 9.736.000 | 1.034.000 | 1.367.000 | 1.595.000 | 5.603.000 | 1.063.000 | 10,0 |
| *2012 | 11.423.000 | 10.170.000 | 912.000 | 1.335.000 | 1.663.000 | 6.260.000 | 1.253.000 | 11,0 |
| *2013 | 11.964.000 | 10.788.000 | 1.141.000 | 1.407.000 | 1.791.000 | 6.449.000 | 1.175.000 | 9.8 |

**Source** : ministre de finance, direction de recueil des informations, 2013.

* Ons, activité, emploie et chômage, 4éme trimestre 2013, n° 653.

حسب الجدول رقم (36)يتضح أن عدد المناصب المشغولة من قبل السكان بشكل أكثر في النشاطات التي يديرها القطاع الخاص، وخاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والفلاحة وهي القطاعات التي تستقطب عددا هائلا من العمالة بالنظر إلى طبيعة النشاط وأماكن تواجد المشروعات عادة في الشمال خاصة بالنسبة للأشغال العمومية، لكن ما يلاحظ أن الفلاحة ورغم استفادتها من مبالغ ضخمة في إطار البرامج التنموية فقد كان أكبر عدد السكان الناشطين في الفلاحة سنة 2004 و 2006 حيث قدروا بحوالي 1.6 مليون عامل لكنه انخفض إلى إلى 1.1 مليون عامل سنة 2013 ولا ندر السبب. أما في قطاع الصناعة فقد ارتفعت المناصب المشغولة فيه من حوالي 1 مليون في 2004 إلى حوالي 1.5 مليون في 2013 وهو تطور إيجابي، وفيما يتعلق بالخدمات التجارية والإدارة فيجب القول أن الدولة تراهن عليهما في مجال التوظيف حيث يساهمان بحوالي 50% من عدد المناصب المشغولة خاصة بين 2007 و2013 إذ يعتبر الوظيف العمومي أهم رافد لطالبي التوظيف في الإدارة، لكن يبقي إشكال يواجه نشاطات الخدمات التجارية والإدارة، فبالنسبة للأول تظل العديد منها غير قادرة على خلق القيمة المضافة ومن ثم لعب دور في التنمية، أما بالنسبة للإدارة فإنه يستوعب العديد من الموظفين بعقود والموظفين المؤقتين وهي ليست وظائف دائمة.

وبالعودة إلى برامج التنمية ومساهمتها في خلق الوظائف الجديدة، ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إحداث مناصب شغل جديدة حيث بلغ عدد المناصب التي أحدثت خلال الفترة 2001-2004 حوالي 775632 منصب عمل منها 296292 مؤقت[1]. كما تميزت الفترة من 2005- 2009 باستحداث 1.3 مليون منصب شغل[2] ، وقد ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في استحداث 2343510 منصب شغل في الفترة ما بين 2010 و نهاية جوان 2012 منها 124908 مناصب شغل اقتصادية و 1940530 تخص جهاز المساعدة للإدماج المهني[3].

وإذا نظرنا إلى المؤشر العام للبطالة، فنجد أن هناك انخفاض في معدل البطالة ابتداء من السنة الأولى من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ولكن هناك من الخبراء الاقتصاديين ترى في الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية

**1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص. 19.**

**2 تقرير وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010/09/23 على الرابط www.aps.dz تاريخ الاطلاع 2013/08/10**

**3 عبد المالك سلال، خلال رده على تساؤلات النواب، المناقشة العامة لمخطط عمل الوزير الأول لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي ، العدد رقم 13، المؤرخة في 2012/10/24، ص .4.**

وكذلك المجلس الوطني للإحصاء، هي أرقام مبالغ فيها والسبب قد يعود إلى مفهوم البطالة فب الجزائر الذي يبقى يشوبه الكثير من الغموض

**شكل رقم (18): تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2001-2013**

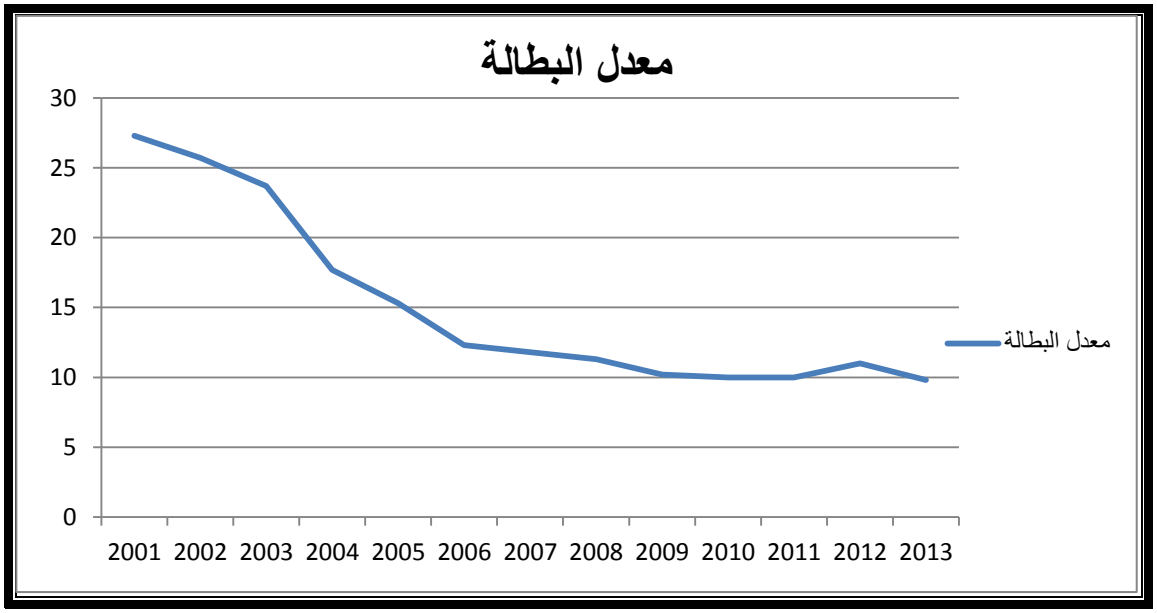


**المصدر**: بالاعتماد على الجدول رقم 36.

**2- تحليل تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر 2001-2013**: تؤكد العديد من الدراسات والبحوث عل وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد، فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض في معدلات البطالة بنسب متفاوتة ، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل ما تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد

وبالعودة إلى الشكل رقم (18) وبتحليلنا للغة الأرقام، فإنه يوحي إلينا أن سياسات الحكومة المتضمنة في برامج التنمية الاقتصادية والمتعلقة بالتوظيف قد نجحت، إذ يلاحظ أن بعد ما كان معدل البطالة مستقر في حدود 27.3%سنة 2001 انتقل إلى 12.5 سنة 2004 ثم إلى 11.8% سنة 2007 ووصل في 2010 إلى 10% وفي 2013 إلى 9.8% ، وهنا نطرح الكثير من التساؤلات عن حقيقة هذه الأرقام وكيفية حدوث هذا التراجع الكبير في معدل البطالة، في هذا الشأن يذهب العديد من الباحثين الى القول بان إحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية تناقض المذاهب والأطروحات الاقتصادية، حسب هؤلاء فإن البطالة لا تتبع الاتجاه الذي يأخذه النمو وإذا رجعنا الى معدلات النمو –جدول رقم(33) فقد كان معدل النمو في 2006 كان في حدود 2% وفي

2007 في حدود 3% و 2.4%سنتي 2008و 2009 وبلغ في 2010 معدل 3.3 %و2.4%في 2011 وفي 2013 بلغ 2.7% وهي أرقام لا تتناسب مع الاتجاه الذي يأخذه معدل البطالة في الجزائر بمعنى أن النقاط التي يربحها على مستوى الاقتصاد لم تتسبب في ربح نقاط على مستوى البطالة♣،وهذا ما أكدته أرقام وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات والتي بينت أن تراجع البطالة بين 2009و2011 لم يتعد 0.2 نقطة مئوية، في حين تسجل الزيادة السكانية السنوية 1.8% ما يعني عدم استجابة سوق الشغل في الجزائر لقرارات الاستثمار[1]، وهذا يدل على أن التوظيف في الجزائر ليس دالة في النمو بل يتبع متغيرات أخرى يأتي على رأسها العامل السياسي، فتراجع معدل البطالة بهذا الشكل قد يوظف سياسيا لتبرير بعض الإخفاقات وهنا نقول أن لغة الأرقام هي لغة عمياء، قد تخفي وراءها العديد من الحقائق.

فالحكومة تركز على التوظيف المؤقت الذي يعرف اتجاه تصاعديا والتوظيف الدائم هو في تراجع، وهذه السياسة تستخدمها الحكومة لربح المزيد من الوقت لمعالجة هذا الملف كما أن العدد الهائل من الوظائف التي تم خلقها هي مؤقتة وموسمية وهي الوظائف التي استحدثت بفعل الأموال الضخمة التي تم ضخها في إطار البرامج التنموية في العديد من الورشات الكبرى في قطاع البناء والبنية التحتية، وهنا يطرح التساؤل حول مصير هذه الوظائف بعد انقضاء عمل هذه الورشات ، علما أن 80% من الوظائف المؤقتة لا يمكنها أن تتحول إلى وظائف دائمة حسب تأكيد من وزير العمل[2].

**ثانيا/ الأثر على الفقر:**

لقد أخذت مسألة الفقر حجما واسعا في المجتمع الجزائري، بعد أزمة المحروقات لسنة 1986، والسقوط الحاسم لإيرادات التصدير ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية خاصة فيما يخص البطالة والفقر.

وقد كان للإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي شرعت فيها الدولة وظروف تحقيقها، لاسيما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تأثير فوري كانخفاض مستوى التشغيل والقدرة الشرائية الناجم عن تزايد عدد العمال المسرحين ،والتخلي عن دعم الأسعار، وكذا الزيادة الكبيرة لعدد الأشخاص المحرومين.

وللتخفيف من هذه الظاهرة ، تمت إعادة تشكيل وتطوير السياسات العمومية للضمان الاجتماعي ، وقد دفع تفاقم الفقر السلطات العمومية إلى وضع وسائل من أجل الحد من الآثار الاجتماعية لعملية إعادة التعديل الهيكلي

---

**1 بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 8.**

**2 رضوان سليم، مرجع سابق، ص. 276–278.**

**♣ حسب قانون أوكن التغير بمقدار 2% في نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن، سينتج عنه تغير في معدل البطالة ب 1% .**

للاقتصاد الذي انطلق في أواسط التسعينات، وقد تم تحويل هذه الوسائل سنة 2001 إلى تدخل أوسع للدولة للحد من مظاهر الفقر والحرمان .فقد تم إعداد برنامج وطني لمحاربة الفقر و الحرمان، وذلك بعد المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية الذي انعقد في سبتمبر2000 ، ترجمت من خلال برامج التنمية الاقتصادية التي كان من أهدافها تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وقد تناول التقرير الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة ال 65 للجمعية العامة الذي خصص لهذا البرنامج العالمي حول مكافحة الفقر النتائج المتحصل عليها ضمن الأهداف الثمانية، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع و الجوع وتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد ( الهدف الأول من أهداف الألفية من أجل التنمية ، فقد تراجعت النسبة بالفعل لتنتقل من[1] 1,9%في سنة 1988 إلى 0,5 %في سنة 2009 مقابل توقعات خاصة الأهداف التي يتعين بلوغها و المتمثلة في 0,9 % في سنة 2015 وعليه فقد تم تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف إذ تبقى أكبر نسبة من الفقر مثلما حددت ضمن هذه الأهداف ضئيلة بالجزائر و أنه يمكن القضاء عليها.

والجدول الآتي يبين تراجع نسبة الفقر في الفترة1995-2008

**جدول رقم (37): نسبة الفقر من سنة 1995الى سنة 2008** **الوحدة (%)**

| السنوات | 1995 | 2000 | 2004 | *2006 | *2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر حد الفقر العام | 16.3 | 9.6 | 6.8 | 5.6 | 5 |

**المصدر**:- المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص 17.

- *تقرير وزير الشؤون الخارجية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010 /09/23، مرجع سابق.

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر حد الفقر العام في تراجع مستمر، حيث بلغ 9.6% سنة 2000 بعدما كان 16.3% سنة 1995 ليصل إلى 5 %سنة 2008 بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة من خلال:

- إعداد و تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تكونت من خمسة برامج وطنية هدفت للاستجابة للحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة بالقرض المصغر الفلاحة ، التكوين المهني، الصحة و الإجراء

1 تقرير وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، مرجع سابق.

المتمثل في الشبكة الاجتماعية) المنحة الجزافية للتضامن و التعويض الخاص بالنشاط ذي المنفعة العامة وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن؛

- كما ساهم تطبيق برامج التنمية الاقتصادية في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة حيث سمح تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو تعزيز النتائج المحصل عليها إثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،كما ينتظر أن يسهم برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 في مواصلة تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، في مجال استحداث مناصب الشغل وتقليص البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها.

## المطلب الثالث: أثر البرامج على التنمية البشرية

### أولا/ الأثر على التربية والتعليم:

لقد شهد قطاع التربية والتعليم تطورا ملحوظا خاصة بعد استفادته من مبالغ مهمة خلال تطبيق برامج التنمية، فقد أولت الجزائر لهذا القطاع اهتماما بالغا بغرض تطويره كما ونوعا من خلال بناء المنشآت وتوظيف المعلمين والأساتذة، وتحسين وعصرنة المنظومة التربوية وكذلك من خلال إثراء البرامج التربوية والتكوينية. فقد شهدت الفترة التي واكبت تطبيق برامج الاستثمار العمومي وتيرة مرتفعة في بناء المدارس والجامعات، فضلا عن تحسن مؤشرات التنمية البشرية بصورة واضحة.

فقد تم تعبئة قسط هام من النفقات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، ولا أدل على ذلك على سبيل المثال من أن قطاعات التربية، التعليم العالي و التكوين المهني ما انفكت نفقاتها المالية تتضاعف كل خمس سنوات إذ انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2000، إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 وفاقت 1100 مليار دج سنة 2010 [1]

و بلغت نسبة تمدرس الأطفال البالغين لسن 6 سنوات في سنة 2009 نسبة 97.40 % و 97.94% سنة 2010 أما نسبة تمدرس البنات من عمر 6 سنوات فقد قدرت سنة 2009 بـ 96.80% و 97.34% سنة 2010 [2]، وفيما يتعلق بتحقيق شمولية التعليم الابتدائي للجميع ( الهدف الثاني من أهداف الألفية) فقد تم بلوغ هذا الهدف حيث أن نسبة تمدرس الأطفال الذي يبلغ سنهم 6 سنوات فقد ارتفعت من 43% في سنة

**1 بوابة الوزير الأول، ملحق بيان الساسة العامة، 2010، ص. 10.**

**2 نفس المرجع، ص. 12.**

1966 إلى 69% سنة 1999 إلى 97.94% سنة 2010، وقد بلغ عدد أطفال الطور الابتدائي أكثر من 3.3 مليون خلال السنة الدراسية 2009-2010 و 3.5 مليون تلميذ في الطور المتوسط وأكثر 1.17 مليون بالنسبة للطور الثانوي.

وبخصوص المنشآت القاعدية فقد ارتفع عدد المدارس من 15729 إلى 18740، أي تم إنجاز 3011 مدرسة و 1209 إكماليه و 436 ثانوية، كما تم تجهيز كل مؤسسة تربوية بمخبر للإعلام الآلي، أما في قطاع التعليم العالي ارتفع عدد الطلبة من 466.000 طالب سنة 2000 إلى 1.14 مليون طالب سنة 2009، وبلغ عدد المتخرجين 186.000 سنة 2009 مقابل 65.000 سنة 2000.

أما فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، فإن توزيع المتمدرسين على أساس كل جنس بالنسبة لسنة 2008-2009 قدرت بـ 47.38% لدى الأطفال في الطور الابتدائي و 48.72% في الطور المتوسط و 57.95% في الطور الثانوي وقد أحرز مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم العالي تقدما كبيرا بلغ 1.46 سنة 2010[1]، فقد ارتفعت نسبة الفتيات المسجلات في مرحلة التدرج، كما أن نسبة الحاصلات على شهادات مرحلة التدرج انتقلت من 61.10% في 2005-2006 إلى 63.4% خلال سنتي 2008و 2009. أما فيما يخص مؤشر مستوى المعرفة فقد بلغت قيمة هذا المؤشر 0.746 في 2008 أي نسبة تطور 0.034 نقطة و 0.081 نقطة مقارنة ب 2002و1998 على التوالي ونسبة نمو 2% في المتوسط السنوي في الفترة 1995-2008[2].

**ثانيا/ الأثر على الصحة، مستوى المعيشة والسكن:**

شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أو ممارسة الاستطباب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل كما أن تم تطوير الإنتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، هذا ما انعكس إيجابا على تحسن الحالة الصحية للمواطنين.

فقد تم توسيع الشبكة الصحية للسكان، حيث تم في الفترة 200-2009 إنشاء 36 مستشفى، 133 عيادة مختصة، 262 مركز صحي و 1096 مركز علاج، كما وصل التأطير الصحي في سنة 2009 إلى طبيب عام لكل 1457 نسمة و طبيب اختصاصي لكل 2050نسمة وجراح لكل 3240نسمة، وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية ترتيبات خاصة للتغطية الصحية لبعض الفئات الهشة من السكان، مثل الدفع من قبل الغير بما

**1 الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا، 2013،ص. 6.**

**2 CNES, rapport national sur le développement humain, 2008, p .25-27.**

يضمن تمكين ذوي الأمراض المزمنة من الدواء وهو نظام يجري توسيعه إلى المتعاقدين، بما في ذلك بالنسبة للفحوص الطبية، مع إبرام اتفاقيات بين الأطباء المعالجين وصناديق الضمان الاجتماعي[1].

لقد اثبت الدراسات والتحقيقات أن تحسين شروط الحياة ونشاط البرامج الصحية العمومية، لها أثر على تحسين الحالة الصحية للسكان وعلى تخفيض نسب الوفيات، فقد تراجعت نسبة الوفيات في الجزائر لدى الأطفال دون الخامسة من 54% سنة 1990 إلى 9.7% سنة 2008 وهذا الانخفاض ناتج عن التخصص في البرامج الصحية والموسعة من طرف الحكومة، المتمثلة في اللقاحات والتطعيم ضد الأمراض الخطيرة والمعدية( السل الجدري). وفيما يخص بتحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات أثناء الحمل، فان نسبة وفيات الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس إذ بلغت 76.4 في 100.000 في سنة 2009 مقابل 215 في 100.000 في سنة 1992، بينما انتقلت الولادة في الوسط المدعم من 76% في سنة 1992 إلى 97.2% في سنة 2009 مع تحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة واستفادة امثل من العلاج[2].

ونظر للتطور الملحوظ في سياسات ضد الأمراض المبرمجة من طرف الدولة، باتجاه برامج النشاطات الصحية المحدودة والمنفذة من طرف الدولة، لوحظ انخفاض في الأمراض المتنقلة عن طريق المياه( الحمى، التيفوئيد، الزحار) هذه الأمراض الثلاثة تعد من أولويات التنمية البشرية منذ قرون، ويتم مراقبتها باستمرار أما فيما يخص مرض الإيدز فإن الجزائر تعد من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة من انتشار هذا المرض، حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة في أواخر 2009، 1028 حالة بينما بلغ عدد حاملي الفيروس 4179 شخصا وفي هذ الصدد تم فتح 61 مركزا تشخيص سري ومجاني على مستوى كافة الولايات فيما تعزز جهاز المؤسساتي للتكفل بإنشاء الوكالة الوطنية للدم، وإنشاء 8 مراكز مرجعية للتكفل بمرض فقدان المناعة المكتسبة.

وفيما يخص المؤشرات المرتبطة بالاطار المعيشي، وبفضل البرامج التنموية فان نسبة السكان المستفيدين من شبكات الماء الشروب، انتقلت من 78% سنة 1999 إلى 93% سنة 2009 ، أما نسبة الربط بشبكات التطهير انتقلت من 72 % سنة 1999 إلى 86% سنة 2009 وفيما يتعلق بشبكات الكهرباء فقد بلغت نسبة التوصيل في نفس السنة إلى 97.5% بعدما كانت 89% سنة 2000 وارتفعت نسبة التوصيل بشبكة التوصيل بالغاز في 2009 إلى 44% .

**1 بوابة الوزير الأول، ملحق بيان الساسة العامة، مرجع سابق، ص.13-14.**

**2 CNES, rapport national sur le développement humain, op.cit, p. 22.**

كما بذلت الحكومة مجهودات كبيرة في مجال السكن، تم تسليم في الفترة ما بين 1999 إلى 2010 مليونين و مئتي ألف مسكن، وهذا بمختلف الصيغ التي أقرها القانون ورغم ذلك فإن أزمة السكن مازالت قائمة وبالتالي فان التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القادم، وعلى هذ الأساس انخفضت نسبة شغل المساكن من 5.79 سنة 1998 إلى 4.89 سنة 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة في السكان خلال العشرية الماضية.

وعلى العموم فان الجزائر قد حققت أغلبية أهداف الألفية للتنمية♣قبل موعد 2015.

**ثالثا/ الأثر على مؤشر التنمية البشرية:**

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية(IDH) تحسنا كبيرا في الجزائر وذلك على مستوى 20 سنة الأخيرة، حيث انتقل من 0.537 سنة 1990 إلى 0.602 سنة 2006 والى 0.677 سنة 2010 وهذا ما يبينه جدول رقم 20، ويعود هذ التطور إلى المجهودات التي بذلتها الجزائر من خلال تطبيق بعض الإجراءات خاصة مع حلول الألفية الجديدة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الاستثمارات في مجال الصحة، التعليم، السكن وغيره من القطاعات. حيث بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية تحسن سنة تلو الأخرى حيث انتقل من 0.564 سنة 1995 إلى 0.651 سنة 2005 وبلغ 0.671سنة 2009 ثم 0.677 سنة 2010 ووصل إلى 0.713 سنة 2012، مما سمح بالجزائر الانتقال من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة ابتداء من 2010.

**جدول رقم(38): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر ما بين 1990-2012.**

| | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2009 | 2010 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دليل التنمية البشرية | 0.573 | 0.564 | 0.602 | 0.652 | 0.671 | 0.677 | 0.713 |

**Source** : Pnud, human development report, 2010,2013.

لقد حققت الجزائر تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي يشهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين. حيث عرفت تطورا بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2010، وأن التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا، وتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية، وهذا ما يثبت سدادة ونجاعة السياسات الموجهة لبلوغ هذا الهدف بالنظر إلى المجهودات المبذولة خلال الفترة الممتدة بين 1999

♣ **حسب مؤتمر الأمم المتحدة لأهداف التنمية للألفية الثالثة، الذي أنعقد سنة 2000 تم تبني عددا من الأهداف العامة مرتبطة بتوقيت زمني في مجال التنمية حدد آخر أجل له 2015.**

و 2012 والإنجازات الكبيرة التي حققتها في مجال الصحة والتعليم وهذا لان هذين الأخيران غير مرتبطان بالدخل من دليل التنمية البشرية أي أن مصدر هذا التقدم غير مرتبط بإيرادات النفط والغاز[1].

**المطلب الرابع: أثر البرامج على البيئة والموارد**

**أولا/ الأثر على البيئة:**

تعاني الجزائر من مشاكل بيئية عديدة كتلوث الهواء، التوسع العمراني، الماء و التصحر، وهذا راجع لعدة أسباب منها ما تعلق بالإقليم والمناخ أو النمو الديموغرافي، ومنها ما يتعلق بسياسات التعمير وكيفية استهلاك الموارد، الفقر وعدم وجود الأمن...إلخ، لذلك أولت الحكومة اهتماما كبيرا بالبيئة من خلال مجموعة من القوانين في إطار حماية البيئة بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية المعتمدة والمطبقة من طرف الدولة، دون أن ننسى المشاريع والهيئات البيئية العاملة على تحسين الوضعية البيئية.

ولمعالجة المشكلات البيئية خصصت الدولة في إطار البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة، في إطار مخطط وطني التزمت الدولة بتطبيقه ابتداء من 2001 وهو المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة حيث بلغت قيمة المبلغ المرصود في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 528 مليار دج.

كما اهتمت الحكومة الجزائري في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية: صندوق البيئة ومكافحة التلوث، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية وصندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية[2].

وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات في إطار التخطيط للاستراتيجية البيئية، أدت إلى تحقيق عدة نتائج ويمكننا عرض الإجراءات والنتائج المتحصل في إطار هذه الاستراتيجية[3]:

**1- في مجال التصحر**: امتدادا وتطبيقا لأعمال مؤتمر قمة الأرض وما عالجه من قضايا بيئية أهمها في مجال التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر، حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا

**1 نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية البشرية في ظل برامج التنمية البشرية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة الشلف، 2011،ص.36.**

**2فرحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2009، ص. 31.**

**3 شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري(2001-2011)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2013، ص. 102-103.**

لتنفيذ المشروع، وتم استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير.

**2- في مجال التلوث الجوي :** اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري واختيار أنواع الوقود خالية من الملوثات وتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، بالإضافة إلى أن سوناطراك استثمرت 272 مليون دولار للتقليل من تلويث الغازات المحروقة. كما تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو( برنامج وطني لحماية طبقة الأرزن وتشجيع الاقتصاد في الطاقة)، كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008 المفرزة للاميانت بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة.

**3- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية:** بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، و تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء. ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه نسبة 50%.

**4- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:** تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات الخطيرة والتي أصبحت قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة، وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة وعمليات معالجة النفايات وتشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة غزالة النفايات التي تفرزها كالزئبق والزنك وبقايا النفط، ويستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية. وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزارة البيئية والمشاريع العاملة في مجال الغذاء والصناعة.

**5- في مجال التنوع البيئي:** في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، وتجسد ذلك في وضع مخطط لتسير منطقة سهل قرباس بسكيكدة من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة والهدف من هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة الخطر. وقد تم في سنة 2008 توقيع اتفاقية للتحسيس حول التنوع البيئي وقد أكد وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني والجهوي والمحلي بهدف التحسيس وإدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع والمجتمع ككل.

**6- في مجال التربية البيئية:** إن الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تم ربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي. وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة.

**ثانيا/ أثر البرامج على الموارد:**

إن تمويل برامج التنمية الاقتصادية يتم عن طريق الجباية البترولية، كما وضحنا سالفا والناتجة عن تصدير الجزائر للمحروقات والتي هي موارد طبيعية غير متجددة. وبالتالي فإن إشكالية آفاق تمويل نشاطات الدولة تطرح اليوم بحدة، بالنظر إلى التطور المقلق في مؤشرات استغلال المحروقات خلال العشرية الأخيرة والتهاون في تسيير الميزانية، فقد سجلت احتياطات البترول المتبقية انخفاضا ب 4.7% بين عامي 2001و 2009، أما بالنسبة للغاز فان انخفاض الاحتياطات بلغت 5.3% لنفس الفترة. وهذا ما يستدعي القلق على احتياطاتنا البترولية التي ارتفعت بنسبة 23% خلال العشرية الممتدة ما بين 1990و 1999، ولم ترتفع سوى ب 8% بالنسبة خلال العشرية التي انقضت ما بين 1999و 2009، فالأمر يتعلق ب 4.8 مليار برميل تم اقتطاعها من احتياطات غير قابلة للتجديد والتي تعتبر إرثا للأجيال الحالية وخاصة للأجيال القادمة. أما فيما يخص بمستوى تصدير المحروقات فان الجزائر ستسجل انخفاضا قويا في تصدير المحروقات في آفاق 2020، إذا استمر انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك المحلي المسجلان خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما ينجم عنه تراجع محسوس في مداخيل الميزانية وهذا ما سيؤثر على مسار التنمية في آفاق 2020 [1]، وحينما نتكلم عن 440 مليار دولار من الاستثمارات، فإننا لا نشير إلى ادخار تم تحقيقه بفضل عائدات قارة ودائمة ومتجددة، انطلاقا من عملنا أو تطورنا التكنولوجي، ولكن من خلال استخراج، خلال عدة سنوات، إرثا غير قابل للتجديد تطلب من الطبيعة عمل مئات السنين لتشكيله.

وبالتالي يقتضي استخدام الأمثل للاحتياطات النفطية اعتماد سياسة رشيدة في مجال الإنتاج، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة والمحافظة على الثروة الناضبة من جهة أخرى، وهذا يتأتى عن طريق رسم سياسة رشيدة للاستخدام المستدام للثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية الشاملة المستدامة، إذ تعد من الأمور بالغة الأهمية للجزائر باعتبارها دولة تعتمد تسميتها على اقتصاديات البترول والغاز، ولا شك انه بقدر ما تحقق هذه السياسة من نجاح فان الاستقلال الاقتصادي سيتعزز، وتزول معه أكثر المخاطر والعقبات المتوقعة، من خلال

**1 أحمد بن بيتور، من أجل نقاش متبصر حول مستقبل الجزائر، جريدة الخبر على الرابط www.elkhabar.com، 2012، يوم الاطلاع 2013/08/28.**

الوصول إلى أفضل البدائل الاستخدامية للاحتياطات النفطية وترشيد عملية استثمار العائدات النفطية بصورة تساهم في تأمين احتياجات الجيل الحالي وتضمن حقوق الأجيال القادمة[1]

**1 صالح صالحي، مرجع سابق، ص. 878.**

**خلاصة الفصل الرابع:**

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل، الإجابة عن الانشغال الأساسي للدراسة عبر محاولة تقييم وتقدير دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويلها لبرامج التنمية الاقتصادية، التي قامت الجزائر بتنفيذها ابتداء من سنة 2000،والتي رصدت لهم الجزائر مبالغ ضخمة وراهنت عليها قصد تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

ولقد رأينا جليا أن حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة منذ بداية الألفية الثالثة لم تقل عن 60%، وهنا تكمن الأهمية التي تكتسبها الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، كونها الممول الرئيسي للميزانية وتلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانية التجهيز التي بدورها تساهم في تحقيق ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي، وكما شاهدنا أن الجباية البترولية هي المصدر التمويلي الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل برامجها التنموية لأنها هي العامل الأساسي في الادخار الحكومي ،كون حصائل الجباية العادية لا تغطي حتى نفقات التسيير، كما ساهمت الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات الذي من خلاله قامت الجزائر بالتقليل من حدة المديونية الخارجية وتمويل عجز ميزانيتها.

لقد كان الهدف الأساسي للجزائر من تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي العمومي هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يتأثر بالتقلبات التي تحدث في قطاع المحروقات. وبعد تحليلنا للنتائج المحققة في إطار برامج التنمية الاقتصادية رأينا أن أثر سياسة الإنعاش على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الخام وأن النمو خارج قطاع المحروقات وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية. أما أثر البرامج على الاطار المعيشي للسكان فالملاحظ خلال فترة الإنعاش هو ضعف تأثير النمو على رفاهية السكان مع اتجاه واضح نحو التفقير بسبب التراجع في مداخيل العمال الأجراء ونظام التعويضات بشكل عام، كما أن أثر البرامج على خلق التوظيف كان ضعيفا وأن النمو الذي تحقق في هذه الفترة لازال تأثيره ضعيفا على التوظيف.

ورغم التحسن الذي عرفته الجزائر في مختلف مظاهر التنمية البشرية كالتعليم والصحة، إلا أنه قابل للتدهور بانتهاء مخططات الإنعاش الاقتصادي لعدم ارتباطه وتأثره بالنمو الاقتصادي، وبالتالي ستزول المكتسبات التي حققت في العشرية الأخيرة.

# خاتمة عامة

**خاتمة العامة:**

يعد الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام هدف كل دولة، لما له من أهمية كبيرة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأصبح اليوم يمثل الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف عديدة ذات أثر عميق على الأفراد والمجتمعات، وقد أصبح يعبر عن العملية التنموية برمتها.

لكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحتاج إلى اقتصاد متنوع وقوي يرتكز على عدة قطاعات، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في الدول المتقدمة، بينما في الدول النامية فإن اقتصادياتها يغلب عليها التبعية إلى قطاع واحد.

ضمن هذا الاطار فان الجزائر، وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بالدول المتقدمة والوصول إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة طبقت مجموعة من البرامج التنموية على الطريقة الكينزية، قصد التأثير على الواقع الاقتصادي القائم، ومحاولة منها لتنويع اقتصادها للحد من أثر تبعيته لقطاع المحروقات، وقد استغلت الجزائر الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية لتمويل برامجها. ولقد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في مقدمة البحث حول دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال تمويلها للبرامج التنموية 2001-2014، والتي خلصنا من خلالها إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات على التساؤلات في إشكالية الدراسة كما تعتبر اختبار لفرضياتها

**- نتائج الدراسة النظرية:**

- إن اختيار نظام جبائي أمثل وكفؤ سيساهم في تطوير قطاع المحروقات من جهة وسيمكن من امتصاص مجمل الريع الناتج من هذه الصناعة من جهة أخرى.

- إن فقدان الدول النفطية للتشريعات والقوانين الأساسية المؤطرة لقطاع المحروقات وافتقادها للخبرة، في المفاوضات مع الشركات النفطية أفقدها الكثير من الفرص وحرمها من استغلال ثروتها النفطية بشكل جيد .

- بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية، لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي ولا تتجاوب ومتطلبات الصناعة النفطية العالمية خاصة في ميدان البحث والإنتاج.

- إن الاستناد على مبادئ الحكم الراشد في تسيير الجباية البترولية يضمن كفاءتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال تحسين الشفافية والمساءلة.

- إن مفهوم النمو الاقتصادي المستدام قد تطور بتطور الظروف و الوقائع الاقتصادية، إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي أبعاد أخرى كالبعد الاجتماعي والبيئي.

– جاء مفهوم النمو الاقتصادي المستدام كمفهوم مرافق لمفهوم التنمية المستدامة، اختلف المفكرون والمنظمات في تحديد خصائص موحدة له لكنهم اتفقوا على ضرورة تحقيقه لما له أثر على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

– إن النمو الاقتصادي المستدام، لا يقتصر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة فقط، بل يسعى إلى تحقيق التناغم بين النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على حد سواء.

– تعد برامج التنمية الاقتصادية، الأداة التي تستطيع من خلالها الدول النامية تجسيد مختلف سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كما تتنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وآليات تنفيذها.

– يعد تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالمصادر المحلية لا سيما عن طريق الادخار الحكومي، الأسلوب الأمثل والأنسب للدول النامية، بالنظر إلى الانعكاسات السلبية التي تترتب عن اتباع أسلوب تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالمصادر الخارجية، والمتمثلة أساسا في أزمة المديونية.

– إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي، بالنظر لقدرتها على تحمل الأعباء الناتجة عنها من جهة ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن تحمل هذه الأعباء من جهة أخرى.

**– نتائج الدراسة التطبيقية:**

– إن قانون المحروقات الحالي 05-07 والقانون الجديد 13-01 لم يعطيا الجانب البيئي أهمية بالغة، فرغم احتواءهما على مواد تنص عل ضرورة الحفاظ البيئة إلا أنها لا تلزم المتعامل في النشاط البترولي التقيد بها إجباريا، فهو التزام إداري قبل أن يكون تقني.

– لم يكن قانون 05-07 جذابا للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، حيث تم إعلان إلا على 3 مناقصات في إطار هذا القانون وتم إبرام 27 عقدا، وهذا ما أثر على احتياطات النفط والغاز التي بقيت ثابتة منذ اعتماد هذا القانون.

– إن قصور قانون 05-07 في جذب الاستثمارات الأجنبية دفع بالجزائر إلى استصدار قانون جديد 13-01 وهذا محاولة منها استقطاب رؤوس الأموال لقطاع المحروقات، وسعيا منها رفع من إلى الرفع من احتياطاتها النفطية، احتوى القانون الجديد على تنظيم استغلال المحروقات غير التقليدية.

– تتسم الممارسات الإدارية والثقافة السياسية بالعقلية الريعية، وهي عقلية ناتجة عن خلل في العلاقة السببية بين العمل والعائد أين يصبح الدخل أو العائد لا يرتبط بالعمل أو تحمل المخاطر، وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية اللتان تعتبران من أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

– إن افتقار الجزائر لنوعية مؤسسات جيدة، حيث النقاط المرتبطة بمؤشرات الحكومة ونوعية المؤسسات هي منخفضة جدا وهذا ما بينته البيانات والإحصائيات المتعلقة بها الأمر الذي أدى إلى حد كبير في عرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية، والاستعمال السيء والغير المدروس لإيرادات الجباية البترولية.

– يعتبر الفساد وغياب الشفافية وضعف الرقابة، من أسباب ضعف الكفاءة الاستخدامية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر وهذا ما أبرزته مختلف المؤشرات المتعلقة بذلك.

– يعتبر انخفاض معدل النمو بالإضافة إلى تدهور الجوانب الاجتماعية من فقر وارتفاع لمعدل البطالة، من أبرز الدوافع الرئيسية، التي أدت إلى تبني الحكومة سياسة اقتصادية جديدة مع بداية العقد الحالي، اعتمدت على التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار. وقد تجسدت في تطبيق ثلاث برامج تنموية وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو، وقد ساعدت الظروف الملائمة والمتمثلة في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وارتفاع موارد الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، على تطبيق هذه البرامج.

– تشكل عائدات الجباية البترولية شريان التنمية الاقتصادية في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

– يعكس هيكل الموازنة في الجزائر الخصائص الذي تميز الاقتصاد الوطني، إذ تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 65%، وبما أن السياسات الاقتصادية المعدة من قبل الحكومة غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، يمكن القول أن إعداد وتنفيذ هذه السياسات والتي تمثلت في البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 يخضع بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية.

– إن الإيرادات العامة بعد سنة2000، شهدت معدل يفوق معدل نمو النفقات العامة وذلك ما مكن من تحقيق ادخار حكومي ساهم بدور كبير في تمويل برنامج التنمية الاقتصادية، وتبقى الجباية البترولية هي مصدر هذا الادخار، وتبقى هي المؤثرة على الادخار حيث بلغ معا مل التحديد 78%.

– اعتمدت الجزائر في تنفيذ وتمويل برامج التنمية الاقتصادية على حسابات التخصيص الخاص، والتي منحت للسلطات العمومية أكثر مرونة لإنجاز هذه البرامج، بسبب التسهيلات التي توفرها هذه الحسابات في تسيير البرامج التنموية. وبالرغم أن القانون 84-17 نص على تمويل هذه الحسابات من موارد خاصة، اعتمدت الجزائر في تمويلها عن طريق الميزانية العامة للدولة.

– اعتمدت الجزائر في تمويل عجز الميزانية بعد سنة 2006، على صندوق ضبط الإيرادات بعد ارتفاع النفقات العامة، وعدم كفاية إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية المحددة على أساس السعر المرجعي برميل النفط في قانون المالية.

– لقد عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية تغيرا كبيرا ابتداء من سنة 2009بعد ارتفاع نفقات التسيير، حيث تم تخصيص جزئ معتبر من الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير، وهذا ما يمثل انحرافا على القاعدة الذهبية التي كانت تمنع استعمال الجباية البترولية في تمويل ميزانية التسيير.

– إن برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة لها، وإن كانت قد استطاعت إدخال بعض الديناميكية في نشاط بعض القطاعات الاقتصادية بعد مرحلة الركود، إلا أن مكانة هذه القطاعات في المنظومة الاقتصادية ودرجة مساهمتها في متغير النمو غير مقنعة ودون المستوى المطلوب.

– رغم أن تنفيذ البرامج التنموية أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الانخفاض النسبي لمعدل الفقر والبطالة، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي وغير مستدام، بالنظر إلى أنه سجل بفضل قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهي قطاعات تتميز بارتباط مستوى أداءها بعوامل خارجية وظرفية، الأمر الذي يؤثر على أداءها على المدى المتوسط. كما أن القطاع الصناعي، الذي يعد القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقية لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرامج، بالنظر إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع.

– إن النمو في الجزائر يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، وإن عدم الاستقرار هذا يكاد يكون القاعدة التي يعمل وفقها الاقتصاد الوطني.

– إن غياب نمو مستدام في القطاعات الإنتاجية في الجزائر يجعل اقتصادها عرضة للهزات الاقتصادية، حيث أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية.

– رغم ضخامة الأموال المرصودة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم يستفد منها بالكيفية المطلوبة، أي لم تنعكس بصورة إيجابية على رفاهية السكان.

– إن النمو المحقق في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي يظل عاجزا على تلبية الطلب الاجتماعي، مما يؤكد ضعف جودة النمو وتوزيعه.

– رغم التحسن الذي عرفته مؤشرات التنمية البشرية( التعليم، الصحة)، إلا أن هذا التحسن لم يكن بحجم الجهود المبذولة، بسبب ضعف وعدم كفاءة استخدام الاعتمادات المخصصة للجوانب الاجتماعية في إطار البرامج، للقضاء على الفقر البشري وتحسين ظروف المعيشة.

– لقد كان لتطبيق البرامج التنموية الأثر السلبي على قاعدة الموارد، من خلال السعي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق عوائد أعلى من أجل تغطية عجز تمويل تلك البرامج.

**– إقتراحات الدراسة:**

– ضرورة تثمين وترقية قطاع المحروقات ونشاطه الإنتاجي الخاص بالصناعة النفطية، مع تركيز الجهد في مجال الكشف والتنقيب عن البترول والغاز وتحسين ظروف استغلال الآبار الموجودة والإبقاء على هيمنة الطرف الجزائري على الإنتاج والتصدير. كما ينبغي الاهتمام أكثر بإنتاج مصادر أخرى للطاقة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، التوجه الذي يسمح بتعزيز الحفاظ على الثروة النفطية الناضبة.

– السعي في وضع عقود واتفاقيات بترولية مرنة تحقق المصالح المشتركة لكل من المستثمر والدولة.

– ضرورة أخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار عند صياغة قوانين المحروقات، بحيث يفرض على المستثمر استعمال التكنولوجيا والتقنيات والطرق الجديدة الصديقة للبيئة.

– ضرورة إخضاع صندوق ضبط الموارد لتعديلات وإصلاحات جذرية، تشمل الاطار القانوني والهيكل التنظيمي وتوسيع مجال عمل الصندوق ليشمل الاستثمار الخارجي، مع تزويد الصندوق باستراتيجية مرنة وفعالة.

– ترشيد الإنفاق العمومي، وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات والتنسيق مع مختلف المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية

– إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر، تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. كما أن تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن، سيساهم في رفع في كفاءة وفعالية هذه البرامج باعتبار ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرامج في قطاعات محددة.

– تطبيق سياسات قطاعية للنمو متجددة، تسعى إلى تحسين أداء وتنافسية الجهاز الإنتاجي وتهيئته للاندماج بشكل ديناميكي في السوق العالمية بواسطة استغلال الإمكانيات المتاحة، أي النسيج الصناعي القائم وإعادة هيكلة الرصيد الصناعي العمومي، مع فتح المجال نحو الشراكة الهادفة في إطار منظم ومراقب.

- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات وقطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وكذا القطاع السياحي لما تزخر به الجزائر من موارد وثروات عديدة.

- تثبيت نفقات الميزانية في مستوى مقبول، أي تطبيق صارم لسياسة التقشف.

- تنويع مصادر إيرادات الموازنة عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات الضريبية، سيؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات، وهذا يتطلب رفع كفاءة وفعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال تطوير الإدارة الضريبية ووضع آلية لمحاربة التهرب والغش الجبائي. كما أن التقليل من الإعفاءات والامتيازات الجبائية الممنوحة خلال كل سنة مالية سيؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

**- آفاق الدراسة:**

في ختام بحثنا، نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- الاستراتيجية المثلى لاستغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر.
- أثر تطوير الصناعات البتروكيمياوية على النمو الاقتصادي المستدام.
- بناء نموذج تنبؤي لمعدل الاستخراج الأمثل للنفط والغاز.
- الصناعة البترولية والتأمين على المخاطر البيئية.
- التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستدامة النمو الاقتصادي.

# الملاحق

## ملحق رقم1: عمليات صندوق ضبط الايرادات من سنة 2000إلى 2013

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | *2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموارد: رصيد12/31 | – | 232.14 | 171.53 | 27.53 | 320.89 | 712.69 | 1842.69 | 2931.05 | 3215.53 | 4280.07 | 4316.47 | 4842.84 | 5381.70 | 5633.43 |
| فائض قيمة الجباية البترولية | 453.24 | 123.86 | 26.50 | 448.91 | 623.50 | 1368.84 | 1798.00 | 1738.84 | 2288.16 | 400.68 | 1318.31 | 2300.32 | 2534.99 | 2036.00 |
| – تسبيقات بنك الجزائر | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| مجموع الموارد | 453.24 | 356.00 | 198.03 | 476.89 | 944.39 | 2090.53 | 3640.69 | 4669.89 | 5503.69 | 4680.75 | 5634.78 | 7143.16 | 7916.69 | 7669.43 |
| الاستخدامات: سداد الدين العمومي | 221.10 | 184.47 | 170.06 | 156.00 | 222.70 | 247.84 | 618.11 | 314.46 | 465.44 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| تمويل عجز الخزينة | | | | | | | 91.53 | 531.95 | 758.18 | 364.28 | 791.94 | 1761.46 | 2283.26 | – |
| سداد ت بنك الجزائر | – | – | – | – | – | – | – | 607.96 | – | – | – | – | – | – |
| مجموع الاستخدامات | 221.10 | 184.47 | 170.06 | 156.00 | 222.70 | 247.84 | 709.64 | 1454.36 | 1223.62 | 364.28 | 791.94 | 1761.46 | 2283.26 | – |
| الرصيد النهائي | 232.14 | 171.53 | 27.97 | 320.89 | 721.69 | 1842.69 | 2931.04 | 3215.53 | 4280.07 | 4316.47 | 4842.84 | 5381.70 | 5633.43 | – |

**Source :** - Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2013

- -* IMF,IMF country report n°13/47,2013.

**ملحق رقم2: المبادئ والممارسات المتعارف عليها (GAPP)– مبادئ سانتياغو**

**المبدأ 1**: يكون الإطار القانوني الذي يستند إليه صندوق الثروة السيادية سليما وداعما لفعالية تشغيله وتحقيق أهدافه المعلنة.

**المبدأ الفرعي 1–1**: يضمن الإطار القانوني سلامة الوضع القانوني لصندوق الثروة السيادية والمعاملات التي يجريها.

**المبدأ الفرعي 1–2**: يتم الإفصاح العلني عن أهم مواصفات الأساس والهيكل القانونيين لصندوق الثروة السيادية، وكذلك العلاقة بين كل صندوق وغيره من كيانات الدولة.

**المبدأ 3**: حيثما يكون لأنشطة صندوق الثروة السيادية انعكاسات اقتصادية كلية ومحلية مباشرة كبيرة، يتم التنسيق هذه الأنشطة تنسيقا كاملا مع سلطات المالية العامة والسلطات النقدية المحلية، بغية ضمان الاتساق مع السياسات الكلية الشاملة.

**المبدأ 4**: توضع سياسات أو قواعد أو إجراءات أو ترتيبات واضحة ومعلنة بشأن المنهج العام لصندوق الثروة السيادية حيال عمليات التمويل والسحب و الإنفاق.

**المبدأ الفرعي 4–1**: يتم الإفصاح علنا عن مصدر تمويل صندوق الثروة السيادية.

**المبدأ الفرعي 4–2**: يتم الإفصاح علنا عن المنهج العام لسحب الأرصدة من صندوق الثروة السيادية والإنفاق منه نيابة عن الحكومة.

**المبدأ 5**: يتم إبلاغ الجهة المالكة على أساس يومي بالبيانات الإحصائية ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية، أو إتاحتها في المكان المناسب مع مجموعة البيانات الاقتصادية الكلية حسب الاقتضاء.

**المبدأ 6**: يعمل صندوق الثروة السيادية في ظل سليم للحوكمة يحدد تقسيما واضحا وفعالا للأدوار والمسؤوليات بما يسهل المساءلة والاستقلالية التشغيلية في إدارة الصندوق سعيا لتحقيق أهدافه.

**المبدأ 7**: تحدد الجهة المالكة أهداف صندوق الثروة السيادية، وتتولى تعيين أعضاء جهازه الحاكم طبقا لإجراءات واضحة التحديد، وتمارس الإشراف على عملياته.

**المبدأ 8**: يعمل الجهاز الحاكم بما يحقق مصالح صندوق الثروة السيادية ويكلف بمهمة واضحة المعالم ويمنح السلطة والاختصاص الكافيان لأداء وظائفه.

**المبدأ 9**: يتولى فريق الإدارة التشغيلية لصندوق الثروة السيادية تنفيذ استراتيجياته بصورة مستقلة وفي إطار مسؤوليات واضحة التحديد.

**المبدأ 11**: يتم إعداد تقرير سنوي مصحوب بكشوف مالية عن عمليات صندوق الثروة السيادية وكيفية أدائه، وذلك في الوقت المقرر وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها ومع مراعاة متطلبات الاتساق.

**المبدأ 12**: تخضع عمليات صندوق الثروة السيادية وكشوفه المالية للتدقيق السنوي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها.

**المبدأ 13**: تتحدد بوضوح المعايير المهنية والأخلاقية الواجبة ويحاط علما بها أعضاء الجهاز الحاكم لصندوق الثروة السيادية وإدارته وموظفيه.

**المبدأ 14**: يرتكز التعامل مع أطراف ثالثة لغرض إدارة عمليات صندوق الثروة السيادية على أسس اقتصادية ومالية، وتراعى قواعد وإجراءات واضحة.

**المبدأ 15**: تدار عمليات صندوق الثروة السيادية وأنشطته في البلدان المضيفة طبقا لمتطلبات التنظيم والإفصاح المرعية في البلدان التي يزاول نشاطه فيها.

**المبدأ 16**: يتم الإفصاح علنا عن إطار الحوكمة و أهدافها وكذلك عن كيفية إدارة صندوق الثروة السيادية على أساس من الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة.

**المبدأ 17**: يتم الإفصاح علنا عن المعلومات ذات الصلة بصندوق الثروة ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية لتوضيح توجهه الاقتصادي والمالي، حتى يتسنى له الإسهام في استقرار الأسواق المالية وتعزيز الثقة في البلدان الملتقية لاستثماراته.

**المبدأ 18**: تتسم السياسة الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية بالوضوح والاتساق مع أهدافه المحددة والمخاطر التي يتعرض لها ودرجة تحمله لها واستراتيجيته الاستثمارية حسبما حددتها الجهة المالكة أو الحاكمة، كما ترتكز على مبادئ سليمة لإدارة الحافظة.

**المبدأ الفرعي 18–1**: يسترشد صندوق الثروة السيادية بسياسته الاستثمارية في تقنين مدى انكشافه للمخاطر المالية وإمكانية استخدامه للرفع المالي.

**المبدأ الفرعي 18–2**: تعالج السياسة الاستثمارية مدى إمكانية الاستعانة بمديرين داخليين و/ او خارجيين للاستثمار وأنواع أنشطتهم وطبيعة السلطة المخولة لهم والعملية المتبعة في اختيارهم ومراقبة أدائهم.

**المبدأ الفرعي18–3**: يتم الإفصاح علنا عن توصيف لسياسة الاستثمار المعتمدة لدى صندوق الثروة السيادية.

**المبدأ 19**: تهدف القرارات الاستثمارية التي يتخذها صندوق الثروة السيادية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع سياسته الاستثمارية واستنادا إلى أسس اقتصادية ومالية.

**المبدأ الفرعي 19–1**: إذا كانت قرارات الاستثمار تخضع لاعتبارات أخرى بخلاف الاعتبارات الاقتصادية والمالية، يتم النص بوضوح على هذه الاعتبارات ضمن سياسة الاستثمار ويتم الإفصاح عنها علنا.

**المبدأ الفرعي 19–2**: تدار أصول صندوق الثروة السيادية وفقا للطريقة السليمة والمقبولة عموما في مجال إدارة الأصول.

**المبدأ 20**: لا يجوز لصندوق الثروة السيادية السعي لمعلومات سرية أو اكتساب نفوذ من خلال الحكومة بمفهومها الأوسع أو استغلال مثل هذه المعلومات أو النفوذ في التنافس مع الكيانات الخاصة.

**المبدأ21**: ينظر صندوق الثروة السيادية إلى حقوق ملكية المساهمين باعتبارها عنصرا أساسيا في قيمة استثمارات أصوله، وإذا اختار أن يمارس حقوق ملكيته، فعليه القيام بذلك على نحو يتسق مع سياسته الاستثمارية ويحمي القيمة المالية لاستثماراته. ويفصح الثروة السيادي بشكل علني على منهجه العام تجاه الأسهم المانحة لحقوق التصويت في الكيانات المدرجة في البورصة، بما في ذلك العوامل الأساسية المرشدة لممارسته حقوق الملكية.

**المبدأ 22**: يستند صندوق الثروة السيادية إلى إطار يحدد مخاطر عملياته ويقدرها ويديرها.

**المبدأ الفرعي 22–1**: يتضمن إطار إدارة المخاطر معلومات موثوقة ونظما لإبلاغ البيانات في الوقت المقرر، مما يتيح مراقبة المخاطر ذات الصلة وإدارتها في ظل معلمات ومستويات مقبولة وآليات رقابة والحوافز ومدونات لقواعد السلوك وتخطيط لاستمرارية العمل ووظيفة تدقيقية مستقلة.

**المبدأ الفرعي 22-2**: يتم الإفصاح علنا عن المنهج العام المعتمد لإطار إدارة المخاطر.

**المبدأ 23**: تقاس أصول الثروة السيادية وأداؤه الاستثماري ( سواء على أساس مطلق أو مقارن بمعايير قياسية، إن وجدت) وترفع تقارير بشأنها لمالكها طبقا لمبادئ ومعايير واضحة التحديد.

**المبدأ 24**: يجري صندوق الثروة السيادية بشكل مباشر أو من خلال طرف ينوب عنه عملية مراجعة منتظمة لتطبيق المبادئ والممارسات المتعارف عليها.

# قائمة المراجع

**أولا: باللغة العربية**

**أ- الكتب**


1- إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

2- أحمد محروس إسماعيل، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988

3- بشير محمد موفق لطفي، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

4- بشير مصيطفى، **الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

5- حسين عبدالله، **اقتصاديات النفط والغاز**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان،2007.

6- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية :اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا وبشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

7- حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، د. م .ج، الجزائر، 1985.

8- حمدية زهران، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة** ، دار النهضة العربية، مصر، 1971.

9- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009.

10- سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية.

11- طاهر عطية مرسي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

12- طلال الباب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، الطبعة الاولى، دار الطليعة، لبنان، 1981.

13- عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1984.

14- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات علم الاقتصاد** ، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001.

15- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

16- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر.

17- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

18- عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدول**ي، الطبعة الأولى، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

19- عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

20- عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.

21- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

22- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

23- محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ت.

24- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2001.

25- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: **نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

26- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

27- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2003.

28- مشروب إبراهيم، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

29- نبيل جمعة صالح النجار، **الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية: مع تطبيقات في برمجية spss**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

30- يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996.

31- يسري أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

**ب- أطروحات ورسائل:**

1- بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"2001-2004"، المطبق في الجزائر**، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005.

2- جلول حروشي، **الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2001.

3- جوهرة شرقي، **بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية**، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003.

4- خلادي إيمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، لية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

5- دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة: دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012.

6- رضوان سليم، **السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتورة( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010.

7- طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

8- عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

9- مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج: نحو ملائمة أكثر مع السوق**، ماجيستير( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،

10- نوري نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلو الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012

11- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري– في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**–، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2009.

12- ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر**، رسالة دكتورة( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012.

**ج– قوانين و تشريعات:**

1- أمر رقم06-10، المؤرخ في:2006/07/29، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة في:2006/07/30.

2- الأمر رقم06-04، المؤرخ في:2006/06/05، المتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخة في: 2006/06/19.

3- قانون المحروقات رقم05-07،المؤرخ في:2005/04/28، الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة في:2005/07/19.

4- قانون المحروقات رقم13-01، المؤرخ في:2013/02/20، الجريدة الرسمية، العدد11، المؤرخة في:2013/02/24.

5- قانون رقم 84-17،المؤرخ في:1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في: 1984/07/10.

6- قانون رقم 01-21، المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في:2001/12/23

7- قانون 05-05 المؤرخ في: 2005/07/25، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخة في: 2005/07/26.

8- قانون 09 رقم -09 المؤرخ في: 2009/12/30، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريد الرسمية، العدد 78، المؤرخة في:2009/12/31.

9- قانون رقم 99-11، المؤرخ في: 23 /1999/12، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد92، المؤرخة في:1999/12/25.

10- قانون رقم 2000-02، المؤرخ في:200/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد37، المؤرخة في: 2000/07/28.

11- قانون رقم 03-22، المؤرخ في: 2003/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83، المؤرخة في:2003/12/29.

12- قانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في:2006/02/20، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في: 2006/02/20.

13- قوانين المالية لسنوات 2000 إلى 2013.

**د- نصوص داخلية:**

1- بوابة الوزير الأول، **ملحق بيان الساسة العامة**، 2010.

2- بوابة الوزير الأول ،**البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)**، 2005.

3- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، 2010.

4- خطاب رئيس الجمهورية، **في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة**، 2001/04/26.

5- عبد المالك سلال، **المناقشة العامة لمخطط عمل الوزير الأول لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي ، العدد رقم 13، 24 المؤرخة في: /2012/10.

6- كلمة وزير المالية **بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001**، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني رقم 287، المؤرخة في: 25/ 2001/07.

**و- المجلات والتقارير:**


1- الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، **تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا**، 2013.

2- التقرير الموجز للأمم المتحدة، **السكان والبيئة**، نيويورك، 2001.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية**، 2006.

4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

5- المحافظة الوطنية للتخطيط، **دراسة حول الفقر في الجزائر**، سبتمبر 2004.

6- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني** ، 2001.

7- تركي الحمش، **تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 140، المجلد 38، 2012

8- تيري لاين كارل، **فهم لعنة الموارد، الرقابة على النفط**، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

9- جينيك رودان، **ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج**، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

10- ربيع ناصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.

11- زايري بلقاسم، **إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية،2008،

12- شراف براهيمي، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2013.

13- عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، اوابك، الكويت، 2012.

14- فرحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2009.

15- صالحي صالح، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 13، 2013.

16- صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم و التطبيق، 2012.

17- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010.

18- محمد يونس الصائغ، **أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد12، العدد 46، 2010.

19- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

20- نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية البشرية في ظل برامج التنمية البشرية 2010-2014**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة الشلف، 2011.

21- (و أ ج)، **تقرير وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة**، نيويورك، بتاريخ 2010/09/23.

**هـ- الملتقيات، النشرات و الدراسات:**

1- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

2- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

3- بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

4- جمعية الشفافية الكويتية، مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية، 2010.

5- جورج اندرسون، **الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز**، حلقة دراسية عن الفيدرالية العملية في العراق، منتدى الفيدراليات، فينسيا، ايطاليا، 2006.

6- زين الدين لوصيف، **دور الجباية المحلية في تنمية البلديات**، الملتقى الدولي حول الساسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2003.

7- سوناطراك، التقرير السنوي، 2007.

8- صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف،2008.

9- صندوق النقد الدولي، اقتصاديات الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، 2010،

10- عبود هودة، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

11- قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

12- ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، **تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد**، الملتقى الدولي حول الساسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2003.

13- منير خالد براح، **الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011**، الديوان الوطني للإحصائيات، 2011.

14- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأردن، ماي 2006.

15- وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم( 2000-2005)، 2007.

**ثانيا/المراجع باللغة الأجنبية:**

**1- المراجع باللغة الإنجليزية :**

**a- books** :

1- daniel johnston, **international petroleum fiscal systems and production sharing contract**s, pennal publishing company, Oklahoma, U.S. A ,1994.

2- Daniel Johnston, **international exploration economics**, **risk and contract analysis**, penwell corporation, Oklahoma,U.S.A, 2003.

3- mohummed mazzel , **petroleum fiscal system and contracts** , diplpmica verlag gmbh, hamborg, germany,2010.

4- Stteffen will, and others, **global change and the earth system** : **a planet under pressure**, springer- verlag berlin heidelberg, New-York, U.S.A, 2004.

5- Tim jakson, **prosperity without growth** : **Economics for a Finite Planet**, Earthscan, London, U.K, 2009.

**b- studies and conferences** :

1- Barbara kawalozyk, **promoting revenue transparency 2011**, report on oïl and gas companies, international transparency coalition, Berlin, Germany, 2011.

2- Bassam fattoh, **north African oil and foreign investment in changing market conditions**, oxford institute for energy studies, 2008.

3- chakib khelil,**coping with challenges**, **an algerian perspective**, africa oil and gaz forum,maryland, 2006.

4- John mitchell &others, **resource depletion dependence and development**: **Algeria**, Chatham house, London, 2008.

5- Global witness, **oil revenue transparency**, **a stratigic component of U.S enegy security and anti-corruption policy**, global witness publishing, washington, U.S.A, 2007.

6- Gobind nankani , **Devlopment problems of mineral exporting countries**, world bank staff working papers N° 354. Washington DC, 1979.

7- Laurence Chandy, Geoffrey Gertz, **Poverty in Numbers**:**The Changing State ofGlobal Poverty from 2005 to 2015**, The Brookings Institution, Washington, U.S.A, 2011.

8- Leonardo Maranhão Busatto, **The quality of public expenditure and its influence on economic growth**: **evidences from the State of Rio Grande do Sul** (**RS**), the george washington university, washington, U.S.A, 2011.

9- Ron hubert, **The challenge of sustainable economic growth**, SEDI, northen arizona, U.S.A, 2011.

10- Silvana tordo, **fiscal systems for hydrocarbons design issues**, world bank, working paper n°123,2007.

11- The growth report ; **strategies for sustained growth and inclusive developemnt**, commission on growth and development, the international bank for reconstruction and development, the world bank, washington dc U.S.A, 2008.

**c-theses and reviews** :

1- David johnston, and others, **international petroleum taxation for the independent petroleum association of America**, ipaa America's oil gas producers, Washington, U.S.A, 2008.

2- ivan martin,**algeria's political economy 1999-2002 : An economic solution to the crisis**, journal of north african studies, vo 18 number2, 2003.

3- Lilian sanath, marius milas, **sustainibilty of economic growth through public investment**, tinsarara journal of economics, volume 4, issue 3(15), west of university of timisoara, romania, 2011.

4- Wendy mak, **china's long-terme economic growth sustainability : an empirical approach**, in partial fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, the temple university graduate board, philadelphia, U.S.A, 2011.

**d- Reports and glossaries :**

1- **algeria; statiscal appendix** ,imf country report, , 2011.

2- **algeria; statiscal appendix** ,imf country report, 2007.

3- **algeria; statiscal appendix** ,imf country report, 2014.

4- BP,**Statistical Review Of World Energy**, 2013.

5- FAO, WFP and IFAD, **The State of Food Insecurity in the World 2012 : Economic growth is necessary but not sufficient to accelerate reduction of hunger and malnutrition**, Rome,2012.

6- IMF, country report n°13/47,2013

7- International Budget Partnership, **open budget survey**, 2012.

8- Insead, **the global innovation index 2012 : stronger innovation linkage for global growth**, 2012.

9- OPEC, **annual statistical bulletin**, 2006.

10- OPEC, **annual statistical bulletin**, 2010.

11- OPEC, **annual statistical bulletin**, 2013.

12- Organisation for economic co-operation and develpment, **Glossary of statistical terms**, 2007.

13- pnud, **human development report**, 2013.

14- pnud, **human development report**, 2010.

15- Revnue Watch institute, **the resource governance index**, 2013.

16- **World economic outlook**, imf , 2013.

## 2- المراجع باللغة الفرنسية:

**a-Ouvrages** :

1- Beat Burgenmeier, **Politique Economique Du Développement Durable**, group De Boeck, 1er édition, Bruxelles, 2008.

2- Benoit Mourez, les Produis Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM,1998.

3- Corinne gendron, **le développement durable comme compris**, Québec, 2006.

4- Catherine Aubertin, Franck- Dominique Vivien, **Le Développement Durable – enjeux politiques**, **économiques et sociaux**, La documentation française, Paris, 2006.

5- Gabrielle Wacherman, **Le Développement Durable**, Ellips Edition, Paris, 2008.

6- Jean rivoire, **l'économie de marche**, **que sais-je** ?, Alger, éditions dahleb,1994.

7- J.P.Favennec, exploitation et gestion de la raffenerie, Technip, 1998.

8- Julien Rebillard, **La Croissance Verte**, Alban Edition, Paris, 2008.

9- M. belataf, **économie du développement**, O.P.U, alger, 2010.

10- Mustapha mekideche, **l'économie algérienne à la croisée de chemins**, éditions dahlab, Alger , 2008.

11- R.Mahiout, le petrole algerien, edition, ENAP, alger, 1974.

12- Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, 1998.

**b-Rapports et séries** :

1- Bank of Algeria, **bulletin statistique trimestriel**, septembre 2013.

2- CNES, **rapport national sur le développement humain**, 2008.

3- direction du recueil des informations, ministère des finances, 2013.

4- direction générale des douanes, **évolution de la balance commerciale de l'Algérie**, **période** : **2000-2013** , année 2014.

5- **le rapport de la banque d'Algérie**, année, 2007.

6- **le rapport de la banque d'Algérie**, année, 2011.

7- **le rapport de la banque d'Algérie**, année, 2003.

8- Ministère de l'énergie et des mines, **bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines**, 2011.

9- Ministère de l'énergies et des mines, **bilan de réalisations du secteur et des mines( 1962-2010)**, 2011.

10- Ministère de l'énergie et des mines, **bilan de réalisations du secteur et des mines année 2012** , 2013.

11- **Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2001**, Ministère des Finances, 2001.

12- Sonatrach, **50 ans au service de développement national**, boasem, Sonatrach, 2012.

13- 4eme appel a la concurrence national et international pour les opportunités d'exploration des hydrocarbures, alnaft, 2014.

**ثالثا: المواقع الإلكترونية:**

**1-** ائتلاف انشر ما تدفعه، **حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين**، 2007 على الموقع، **www.publishwhatyoupay.org**.

**2-** **أحمد بن بيتور، من أجل نقاش متبصر حول مستقبل الجزائر، جريدة الخبر على الرابط www.elkhabar.com.**

**3-** ح. صواليلي، **في حصيلة لفوائد الشركات خلال العهدة الثالثة، 46 مليار دولار نصيب الأجانب من البترول الجزائري**، جريدة الخبر، على الرابط،www.elkhabar.com،

4- عبد الحفيظ صواليلي، **الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض أناداركو**، جريدة الخبر على الرابط،www.elkhabar.com

5- موقع شركة سوناطراك، على الرابط: www.sonatrach.dz.

6- موقع منظمة الشفافية الدولية، على الرابط: www.transparency.org

7- Agence canadienne de développement international, **Favoriser une croissance économique durable** lien : http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/fra/NAD-927114950-LKP.

8- The worldwide governance indicators : www.govindicators.org

9- **www.mouradia.dz**.

**10-** **www.premier-ministre.gov.dz**.

**11-** **www.aps.dz**.

**12-** **www.ons.dz**.

**13-** **www.joradp.dz**.

# فهرس الجداول

# والأشكال

# فهـرس الجـــــــداول


| الرقم | العناوين | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الفرق بين عقود الامتياز القديمة و الحديثة | 20 |
| 02 | التغيير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة | 29 |
| 03 | مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري | 92 |
| 04 | تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2012 | 94 |
| 05 | الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي 2000-2012 | 95 |
| 06 | إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002-2012. | 95 |
| 07 | إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2012 | 96 |
| 08 | صادرات الجزائر من النفط والغاز خلال الفترة 2002-2012 | 96 |
| 09 | قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري / كم2 | 108 |
| 10 | السلم التصاعدي لنسبة الإتاوة حسب أقساط الإنتاج | 109 |
| 11 | معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي | 110 |
| 12 | معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي حسب قانون 13-01 | 115 |
| 13 | قيمة الرسم المساحي لمساحات البحث عن المحروقات الغير التقليدية | 116 |
| 14 | الهدف الأولي للحكومة والضريبة المناسبة | 120 |
| 15 | وضعية الميدان المنجمي للمحروقات. | 122 |
| 16 | مناقصات مشاريع الاستكشاف وعدد العقود المبرمة( 2001-2014) | 124 |
| 17 | اكتشافات الغاز والنفط في الجزائر خلال الفترة (2007-2012) | 125 |
| 18 | مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر 2002-2012 | 134 |
| 19 | تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة2004-2013 | 135 |
| 20 | مؤشر إدارة الموارد في الجزائر 2013 | 137 |
| 21 | مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2012 | 138 |
| 22 | توزيع موارد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 148 |
| 23 | محاور برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو | 151 |
| 24 | توزيع المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاع | 152 |
| 25 | القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية | 153 |
| 26 | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 | 158 |

| | | |
|---|---|---|
| 27 | نسبة إيرادات الجباية العادية والبترولية في إيرادات الجباية الكلية من 2000 إلى 2013 | 165 |
| 28 | نسبة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية من سنة 2000 إلى 2013 | 168 |
| 29 | نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية من 2000 إلى 2013 | 170 |
| 30 | تطور الادخار الحكومي من سنة 2000 إلى 2013 | 173 |
| 31 | تقدير معامل الارتباط | 175 |
| 32 | حصة صندوق ضبط الإيرادات من الجباية البترولية من سنة 2000 إلى 2013 | 179 |
| 33 | أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو 2001-2013 | 185 |
| 34 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2012 | 188 |
| 35 | تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001-2012 | 190 |
| 36 | تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2013 | 192 |
| 37 | نسبة الفقر من سنة 1995الى سنة 2008 | 196 |
| 38 | تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر ما بين 1990-2012 | 200 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | العنـــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مراحل حياة الحقل النفطي | 13 |
| 02 | مراحل العملية الإنتاجية والضرائب المفروضة | 16 |
| 03 | أنظمة الجباية البترولية | 18 |
| 04 | توزيع الريع البترولي | 28 |
| 05 | حصة الحكومة من الريع النفطي | 30 |
| 06 | الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشر التقارير عليه | 34 |
| 07 | عائدات الضرائب للدول الصناعية السبع بالمقارنة مع عائدات دول أوابك | 40 |
| 08 | أبعاد التنمية المستدامة | 55 |
| 09 | السعادة والرضا ونصيب الفرد من الناتج الخام | 61 |
| 10 | النمو الحالي واستهلاك الموارد الطبيعية والبيئية | 63 |
| 11 | نسبة السكان الذين يعانون من الفقر وسوء التغذية في الدول النامية | 65 |
| 12 | عمل المؤسسات بين القانون 05-07 والقوانين السابقة | 107 |
| 13 | الميزان النفطي الجزائري | 127 |
| 14 | الميزان الغازي الجزائري | 128 |
| 15 | تطور الإيرادات الجبائية البترولية والعادية من 2000إلى 2013 | 166 |
| 16 | تطور نسبة الجباية البترولية على إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2013 | 169 |
| 17 | علاقة الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية (2000-2013 | 172 |
| 18 | تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2001-2013 | 194 |

# فهرس المحتويات

# الفهرس


| | |
|---|---|
| **الإهداء** | |
| **شكر و تقدير** | |
| **المقـــــــدمة**<br>**ص: أ–و** | |
| **الفصل الأول:أهمية الجباية البترولية وخصائصها وأنظمتها والتحديات المرتبطة بها** | |
| **تمهيد** | 2 |
| **المبحث الأول: مدخل إلى المحروقات** | 3 |
| المطلب الأول: ماهية المحروقات | 3 |
| المطلب الثاني: الأنشطة البترولية | 5 |
| المطلب الثالث: سوق المحروقات العالمية | 8 |
| **المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها** | 12 |
| المطلب الأول: الجباية البترولية | 12 |
| المطلب الثاني: خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها وعقودها | 16 |
| المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي للبحث والاستغلال في الصناعة النفطية | 23 |
| المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية | 26 |
| **المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية** | 31 |
| المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية | 31 |
| المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود | 36 |
| المطلب الثالث: الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط | 38 |
| **خلاصة الفصل الأول** | 41 |
| **الفصل الثاني: النمو الاقتصادي المستدام وبرامج التنمية الاقتصادية** | |
| **تمهيد** | 43 |
| **المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** | 44 |
| المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي | 44 |
| المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية | 46 |
| المطلب الثالث: التنمية المستدامة | 51 |
| **المبحث الثاني: النمو الاقتصادي المستدام** | 57 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي المستدام | 57 |
| المطلب الثاني: تحديات النمو الاقتصادي المستدام | 59 |
| المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي المستدام | 66 |
| **المبحث الثالث: برامج التنمية الاقتصادية** | 71 |
| المطلب الأول: الاطار النظري لبرامج التنمية الاقتصادية | 71 |
| المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية | 75 |
| المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج التنمية الاقتصادية | 77 |
| المطلب الرابع: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية | 78 |
| المطلب الخامس: العلاقة بين برامج التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي المستدام | 83 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 87 |
| **الفصل الثالث: الجباية البترولية في الجزائر** | |
| **تمهيد** | 89 |
| **المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر** | 90 |
| المطلب الأول: خلفية تاريخية حول قطاع المحروقات في الجزائر | 90 |
| المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات | 93 |
| المطلب الثالث: السياسة العامة لقطاع المحروقات في الجزائر | 97 |
| **المبحث الثاني: الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر** | 100 |
| المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1962 إلى 1985 | 100 |
| المطلب الثاني: الجباية البترولية من خلال قانون 14-86 والقانون 91-21 | 102 |
| المطلب الثالث: الجباية البترولية بعد سنة 2005 | 105 |
| المطلب الرابع: التنظيم القانوني لحماية البيئة خلال مراحل التنقيب عن المحروقات واستخراجها | 117 |
| المطلب الخامس: أثر قوانين المحروقات على الشراكة والاستكشاف | 119 |
| **المبحث الثالث: تحديات الجباية البترولية في الجزائر** | 129 |
| المطلب الأول: الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية | 129 |
| المطلب الثاني: انتشار الفساد و غياب الحكم الراشد في الجزائر | 132 |
| المطلب الثالث: غياب الشفافية و ضعف الرقابة في استخدام الجباية البترولية | 135 |
| خلاصة الفصل الثالث | 140 |
| **الفصل الرابع: دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر وأثرها على** | |

| | |
|---|---|
| **النمو الاقتصادي المستدام** | |
| **تمهيد** | 142 |
| **المبحث الأول: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر** | 143 |
| المطلب الأول: السياق العام لبرامج التنمية الاقتصادية | 143 |
| المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 146 |
| المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 | 150 |
| المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 | 155 |
| **المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية** | 159 |
| المطلب الأول: تمويل برامج التنمية الاقتصادية من ميزانية الدولة وتأطيرها في قوانين المالية | 159 |
| المطلب الثاني: تحليل إيرادات الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية 2000-2013 | 164 |
| المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز | 169 |
| المطلب الرابع: تمويل صندوق ضبط الإيرادات | 177 |
| **المبحث الثالث: أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي المستدام** | 184 |
| المطلب الأول: أثر برامج التنمية على النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي | 184 |
| المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على الفقر و البطالة | 191 |
| المطلب الثالث: أثر البرامج على التنمية البشرية | 197 |
| المطلب الرابع: أثر البرامج على البيئة و الموارد | 201 |
| **خلاصة الفصل الرابع** | 205 |
| **الخاتمة العامة**<br>**ص:207-212** | |
| **الملاحق**<br>**ص: 214- 218** | |
| **قائمة المراجع**<br>**ص:220-233** | |
| **فهرس الجداول والأشكال**<br>**ص:235-237** | |
| **فهرس المحتويات**<br>**ص:239-241** | |

## ملخـص الدراسة

يوضع النمو الاقتصادي المستدام على رأس الأهداف الاقتصادية، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، حيث يعتبر النمو الاقتصادي المستدام معينا على تحقيق أهداف التنمية من مكافحة الفقر، توفير فرص العمل، زيادة الدخول و المساعدة في توفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم، فقد أصبح يعبر عن العملية التنموية برمتها.

والجزائر كغيرها من الدول، بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، قصد الوصول الى تحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي، حيث بادرت إلى تطبيق برامج تنموية خلال الفترة 2001-2014 مستغلة الفوائض المالية التي وفرتها الجباية البترولية، هذه الأخيرة كانت ومازالت تمثل العامل الأساسي الذي ساهم ويساهم في تطوير الاقتصاد الجزائر.

كل ما سبق ذكره، سنحاول الوقوف عليه في هذه الدراسة، حيث سنتطرق إلى دور الجباية البترولية في تمويل البرامج التنموية( 2001-2014) وأثر هذه الأخيرة على استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.



الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية- النمو الاقتصادي المستدام – برامج التنمية الاقتصادية.



## Abstract

The sustainable economic growth is one of the main economic objectives, it is considered as the material result of economic and non- economic efforts done in the society. The sustainable economic growth has a great role for achieving the development goals, because of its contribution i.e, fighting poverty, providing employment opportunities, increasing incomes. and its assist in improving of public services such as health and education, but more than that, it represents in nowadays the development process as a whole.

Algeria , like other countries , has made great efforts, in order to achieve sustainable economic growth . Algeria has launched many development programs during the period 2001-2014 by exploiting its financial surpluses which provided by petroleum fiscal. The latter was the main factor that was contributing and contributes in economic development .

All of what we have mentioned it above, we will try to address it in this study, by elucidate the role of the petroleum fiscal in financing of the development programs during the period (2001-2014) and the impact of this latter on the sustainability of economic growth in Algeria.



**Key Words** : petroleum fiscal, sustainable economic growth, development economic programs.